



القلزم للدراسات التاريخية والعضارية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان
بالشراكة مع الاتحاد الدولي للمؤرخين - الدنمارك



ISSN:1858-9952

مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية والعضارية علمية دولية ربع سنوية محكمة - العدد التاسع عشر صفر 1444 هـ - سبتمبر 2022 م

في هذا العدد :

- البدايات المبكرة لحضاري السودان ومصر قبل الألف 3 ق.م
د. أحمد الياس حسين
- البحر الأحمر مرافئ وموانئ منسية (الساحل السوداني أمودجا)
أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد - د. عوض شبا
- الدور التاريخي والحضاري للطرق البرية التي تربط أفريقيا بالساحل السوداني
د. محمد المصطفى أبو القاسم
- مواقع التراث الأثري العالمي وطرق إدارتها (موقع جبل البركل ومواقع إقليم
نبتا أمودجا)
د. الرشيد محمد ابراهيم أحمد
- موقف المملكة العربية السعودية من القضية اللبنانية في عهد الملك خالد بن
عبدالعزیز (1395-1402هـ / 1975 - 1982م)
أ. تهاني عائض محمد الشهرياني
- قراءات في مجلة القلزم للدراسات التاريخية والعضارية (صفر 1442-رجب
1443هـ / أكتوبر 2020م-مارس 2022 م)
د. عزة محمد موسي
- المهام الإدارية والمالية لمشيخة الحرم النبوي في العصر العثماني (923 - 1334هـ/
1517 - 1916م) (دراسة وثائقية)
أ.حسن فيصل محمد الشهري



العدد التاسع عشر - صفر 1444 هـ - سبتمبر 2022 م

ردمك ISSN: 1858 - 9952



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for:
Historical and cultural Studies

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2022
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع -السوق العربي
السودان - الخرطوم
ردمك: 1858-9952

مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية

الهيئة العلمية والإستشارية

- أ.د. حسن أحمد إبراهيم-السودان
أ.د. سارة بنت عبد الله العتيبي- المملكة العربية السعودية
أ.د. أسامة عبد الرحمن الأمين- السودان
أ.د. أبو هريرة عبد الله محمود يعقوب- السودان
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس - جمهورية مصر العربية
أ.د. السمانى النصري محمد أحمد - السودان
د. أحمد الياس الحسين - السودان
د. داود ساغه محمد عبد الله- السودان
د. سلطان أحمد الغامدي- المملكة العربية السعودية
د. سامي صالح عبد المالك البياضي- مصر
د. محمد أحمد زروق- المغرب
د. سعاد عبد العزيز أحمد السودان
د. أحمد محمد مركز- السودان
د. باب ولد أحمد ولد الشيخ سيديا- موريتانيا
د. عزة محمد موسى - السودان
د. حنان عبد الرحمن عبد الله التجاني- السودان
د. ربيعة أحمد عمران المداح- ليبيا

هيئة التحرير

المشرف العام

أ.د.إبراهيم البيضاني

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد احمد

رئيس التحرير

د. عوض أحمد حسني شبا

سكرتير التحرير

د.سلوى التجاني فضل جبر الله

التدقيق اللغوي

أ.الفتاح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الداخلي

أ. عادل محمد عبد القادر

تصميم الغلاف

ايلين عبد الرحيم ابنعوف

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلُزْم) للدراسات التاريخية و الحضارية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان . بالشراكة مع الاتحاد الدولي للمؤرخين - الدنمارك تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التاريخية والحضارية والمواضيع ذات الصلة لدول حوض البحر الأحمر من الناحية التاريخية والحضارية.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

- البدايات المبكرة لحضاري السودان ومصر قبل الألف 3 ق.م.....(20-7)
- د. أحمد الياس حسين
- البحر الأحمر مرافئ وموانئ منسية (الساحل السوداني أمودجاً).....(30-21)
- أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد - د. عوض شبا
- الدور التاريخي والحضاري للطرق البرية التي تربط أفريقيا بالساحل السوداني.....(50-31)
- د. محمد المصطفى أبو القاسم
- مواقع التراث الأثري العالمي وطرق إدارتها (موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا أمودجاً).....(72-51)
- د. الرشيد محمد ابراهيم أحمد
- موقف المملكة العربية السعودية من القضية اللبنانية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز
- (1402- 1395هـ/ 1975- 1982 م).....(92-73)
- أ. تهاني عائض محمد الشهرياني
- قراءات في مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية (صفر 1442 - رجب 1443 هـ / أكتوبر 2020 م -
- مارس 2022 م).....(110-93)
- د. عزة محمد موسي
- المهام الإدارية والمالية لمشيخة الحرم النبوي في العصر العثماني (923 - 1334هـ/ 1517 - 1916م)
- (دراسة وثائقية).....(152-111)
- أ.حسن فيصل محمد الشهري

كلمة التحرير



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك هذا العدد من مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية المثمرة والجادة مع الاتحاد الدولي للمؤرخين (الدنمارك).

القارئ الكريم:

هذا هو العدد التاسع عشر من المجلة بفضل الله وتوفيقه بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار ثمانية عشر عدداً من المجلة، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدٍ كبير يتمثل في بذل المزيد من الجهد بغرض التطوير والتحديث والمواكبة لتصبح هذه المجلة في مصاف المجلات العالمية الرائدة بإذن الله تعالى.

القارئ الكريم:

نأمل أن يكون هذا العدد أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويضيف للبحث العلمي. وأخيراً نجدد شكرنا وامتناننا لكل الذين أسهموا في إنجاح هذا العدد من باحثين، ومحكمين ونجدد دعوتنا للجميع بأن أبواب النشر مشرعة في جميع مجالات القلزم العلمية المتخصصة.

أسرة التحرير

البدايات المبكرة لحضارتي السودان ومصر قبل الألف 3 ق.م

د. أحمد الياس حسين

مستخلص:

تدور هذه الأيام بين دارسي تاريخ السودان القديم بعض الأسئلة حول البدايات المبكرة لثقافات وحضارة السودان القديم وعلاقتها بثقافات وحضارة مصر القديمة. ولأهمية هذا الموضوع في تأسيس وفهم تاريخ السودان القديم أطرح هذا الموضوع للمزيد من التفكير والنقاش. يبدأ الموضوع بتمهيد عن المكان الذي نشأت عليه كلا الحضارتين للمساعدة لفهم تلك المراحل المبكرة من تاريخ وادي النيل. ثم يتناول الموضوع نشأة الثقافات المبكرة في وادي النيل والعلاقات بينها، وأثر الثقافات السودانية المبكرة على المصرية وأخيرا انفصال الثقافتين قبل بداية عصر الأسر.

Abstract:

The early beginnings of the Sudanese and Egyptian civilizations. These days, some questions are being asked among the younger generations about the rise of the early Sudanese and Egyptian civilizations and their relationships. Because of the importance of this issue on the rise and understanding the history of ancient Sudan, I present this topic for further investigations and discussions. The topic begins with an introduction to the place where both civilizations arose to help understanding the early stages of the ancient history of the Nile Valley. Then the topic deals with the emergence of the early cultures of the Nile Valley, the relationships among them, the Interaction between the early Sudanese cultures on the Egyptian, and finally the separation of the two cultures before the beginning of the dynastic era.

أولاً: تمهيد:

تقول لاري روس في مقدمة كتابها النوبة ومصر 10000 ق م - 400 م «بالرغم من ان عدداً كبيراً من المؤلفات القيمة قد كتبت عن مصر والنوبة إلا أن العلاقة بينهما تبدو غير واضحة أو تبدو كتفسير خاطيء لهذه المنطقة الثقافية» (Ross, p1)

أرى انه من المفيد التوقف قليلاً مع الفترة المبكرة لبداية حضارتي السودان ومصر ومراجعة تلك البدايات المبكرة لمحاولة التعرف عليها من خلال الأوضاع المحلية والاقليمية التي ساعدت على التطور الحضاري للمنطقتين والعلاقات بينهما. وأرى أن مثل هذه المراجعات مهمة لفهمنا وتقييمنا للحضارة السودانية في مرحلة ما قبل مملكة تاستي وما هي علاقتها بالحضارة المصرية في مرحلة ما قبل الأسر. كما هي مهمة أيضاً لفهمنا وتقييمنا لمملكة تاستي والأطوار اللاحقة حتى قيام وتوسع مملكة كوش الأولى.

رغم ان الكثير من الأبحاث القيمة تناولت المراحل المبكرة للحضارتين السودانية والمصرية - كما وردت الإشارة أعلاه - إلا أن صورة تكوين البدايات المبكرة لتاريخ السودان تبدو باهتة ومفككة الحلقات. ففيما يتعلق بالحضارة المصرية تأتي البدايات المبكرة متسقة ومتراصة في مراحل ثقافات ما قبل الأسر ثم عصر الأسر. فالتسلسل واضح والروابط متصلة حتى بداية الأسرة الأولى. أما فيما يتعلق بتاريخ السودان فدراسة الثقافات المبكرة تبدو متناثرة تفتقد الرابط والعلاقة بينها، وتتم دراستها وربطها في الغالب بمراحل التاريخ المصري. ولا يشعر الدارس الربط بين تلك الثقافات المبكرة وبداية تاريخ السودان القديم. فتاريخ المجموعة أ (ما قبل قسطل) ينطلق ويرتبط بفترة ما قبل الأسر في مصر، ثم تأتي مملكة تاستي في محور بداية الأسر دون التعرض للثقافات السودانية المبكرة المعاصر لها، ثم اختفائها المفاجئ. ويتم تناول الوحدات

السياسية السودانية مثل واوات وستجو وإرثت ويام ومدجو من خلال تاريخ الأسرة المصرية السادسة ثم الانتقال إلى ثقافة المجموعة ج دون ربطها بالوحدات السياسية سالفة الذكر والتي تأسست المجموعة ج في نفس مناطقها. ولا يتم الربط بين تلك الوحدات السياسية أو أصحاب الثقافة ج بمملكة كوش الأولى في كرمة ولا بالثقافات المبكرة شرق وغرب النيل. وهكذا تبدو ما يتم تناوله من تاريخ السودان قبل قيام مملكة كوش الأولى في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد وكأنه تاريخ وحدات منفصلة لا يتضح الرابط بينها وبين ظهور مملكتي تا ستي وكوش الأولى. وأغلب ما يرد عن تلك الثقافات المبكرة على النيل يرتبط بصورة مباشرة بأحداث التاريخ المصري، وتكاد أحداث التاريخ المصري تأتي مساوية لما يرد عن أحداث تاريخ السودان. فدراسة هذه الثقافات بهذه الصورة يضعف من أبراز هويتها السودانية، كما يضعف أيضاً الرابط والتسلسل بين المراحل المبكرة لتاريخ السودان القديم. أما الثقافات المبكرة البعيدة من النيل شرقاً وغرباً مثل ثقافات نبتا بلابا ووادي هور ووادي العلاقي ونهر عطبرة والقاش والبطانة رغم أن تناولها غير مرتبط بالتاريخ المصري إلا أن حضورها وفعاليتها في تأسيس تاريخ السودان القديم لا تزال غائبة في إذهان دارسي تاريخ السودان من غير الاختصاصيين. فالدارس لتاريخ السودان القديم وآثاره والقراء العام يحتاج إلى التعرف على الثقافات المبكرة في كل أنحاء السودان وعلاقاتها بتأسيس تاريخ السودان القديم حتى تتكون الصورة الشاملة - بنيله وشرقه وغربه - في الأذهان.

النيل والمناطق المجاورة له غرباً وشرقاً في السودان ومصر

سنتعرف فيما يلي - بإيجاز - على المناطق التي نشأت عليها ثقافات وادي النيل المبكرة على النيل في السودان ومصر وعلى المناطق الواقعة غرب وشرق النيل.

1. منطقة النيل بين النيل الأبيض وشمال مصر:

منطقة النيل شمال مصر:

مر النيل بين منطقتي الخرطوم ومصر الوسطى باستقرار نسبي بالمقارنة إلى امتداده في شمال مصر حتى البحر المتوسط. فقد شهد مجرى النيل في شمال مصر تغيرات كبيرة عبر العصور. ولم تساعد تلك التغيرات البيئية على قيام وتطور الثقافات المبكرة. فعلى سبيل المثال كما يقول محمد عوض محمد (ص 155 - 156) كان مستوى النيل في العصر الحجري القديم أعلى بكثير من مستواه الحالي. وبدأ في الانخفاض التدريجي حتى بلغ في نهاية العصر الحجري القديم نحو 43 متر، وهبط مستوى النهر في القاهرة بنحو 33 متر عما هو عليه اليوم وتقدم الساحل الشمالي للقطر المصري بنحو 11 كيلو متر. وأوضح (ص 159) أن النيل في شكله الحالي في مصر يبدأ نحو 12 ألف سنة مضت. وقد أدى هذا الوضع إلى تركيز قيام وتطور الثقافات المبكرة في المناطق الوسطى والجنوبية للنيل في مصر.

منطقة النيل جنوب الخرطوم:

كانت منطقة السدود - التي تقع الآن جنوب النيل الأبيض - فيما مضى بحيرة داخلية مثل بحيرة تشاد امتدت شمالاً حتى منطقة السبلوقة شمال الخرطوم. وقد أدت طبيعة المنطقة

المسطحة إلى انسياب فيضان المياه على مساحات واسعة بلغت غرباً حتى منطقة أم روابه الحالية. ولذلك غطت البحيرة مساحات واسعة بلغت نحو 230 ألف كيلو متر مربع في مناطق وسط وجنوب السودان. وكان فيضان النيل الأبيض في عصر الهولوسين المبكر ثلاثة مرات أعلى من مستواه الحالي، وبلغ أعلى مستوى للنيل الأبيض في الألف السابع قبل الميلاد. (Nicoll, p 568; (William, et al; El Sharifie

مجرى النيل بين الخرطوم والقاهرة:

يلاحظ على مجرى النيل بين الخرطوم وأسوان وجود ستة شلالات إلى جنب بعض المناطق الصخرية الصغيرة. أدى هذا الوضع إلى إعاقة حركة الملاحة المتواصلة بين أسوان والخرطوم بعكس مجرى النيل بين أسوان والبحر الأبيض حيث لا توجد شلالات أو عوائق ملاحية على طول المجرى. وقد أدى ذلك إلى سهولة الحركة على طول المنطقة النيلية بين أسوان والبحر المتوسط مما ساعد على سهولة الحركة التواصل وأدى فيما بعد إلى تطور الحكم المركزي في الوقت الذي أعاق فيه الشلالات حركة التواصل عبر النيل بين الخرطوم وأسوان، مما أعاق تطور السلطة المركزية على الأقل في البدايات المبكرة للحضارة السودانية القديمة.

يلاحظ تتوفر وسائل الحياة في المناطق المجاورة للنيل شرقاً وغرباً بين منطقة الأقصر في جنوب مصر والخرطوم أكثر من تلك التي تجاور النيل شمالاً بين جنوب مصر والدلتا شرقاً وغرباً. فمصادر المياه في هذه المناطق تتمثل في واحة سيوة التي تقع بالقرب من الحدود الليبية المصرية، كما توجد واحتان بعيدتان من النيل هما الواحة البحرية وتقع غرب مدينة المنيا في صعيد مصر على بعد نحو 200 كيلومتر، والثانية واحة الفرافرة التي يقع جنوب غرب الواحة البحرية على بعد نحو 300 كيلو متر من النيل. لا توجد أودية كبيرة في هذه المنطقة تساعد على ربط النيل بالداخل غرباً. فسبل كسب العيش في هذه المناطق ضيقة إذا ما قورنت بالمناطق الواقعة جنوباً. والمنطقة الواقعة شرق النيل الأوسط في مصر تبدو أكثر فقراً في موارد الحياة إذ لا توجد بها واحات كما لا توجد أودية كبرى باستثناء وادي أسيوط. فأصبحت المنطقة الوسطى من النيل المصري وامتدادها شمالاً شبه منعزلة عن جوارها شرقاً وغرباً مما أدى إلى ضعف التواصل بين سكان النيل وسكان المناطق المجاورة له.

2. المناطق الواقعة غرب وشرق النيل في جنوب مصر والسودان:

المناطق الواقعة غرب النيل:

ارتبطت الثقافات المبكرة التي أدت إلى بداية عصر الأسر على النيل في مصر بمناطق مصر العليا. فالمناطق الممتدة غرب النيل من الأقصر شمالاً حتى الخرطوم تمتعت بقدر وافر من مصادر الحياة من واحات وبحيرات وأنهار وأودية. فإذا نظرنا إلى منطقة غرب النيل من الأقصر متجهين جنوباً نجد عدداً كبيراً من الواحات والآبار القريبة من النيل. فإذا استثنينا الواحة الداخلة على بعد نحو 400 كيلو متر من النيل والواحة الخارجة على بعد نحو 200 كيلومتر من النيل نجد أن باقي مصادر المياه تقع على أقل من 200 كيلو متر من النيل وتمتد غرباً موفرة مساحات واسعة للحياة النباتية والحيوانية والبشرية.

هذه المصادر من الشمال إلى الجنوب كالآتي: الواحة الداخلة والواحة الخارجة مقابل منطقة الأقصر وواحة كركور جنوب أسوان وجنوبها واحة دنقل وإلى الغرب أبار كسيبا وطرفاوي وصحابة ثم نيتا بلايا شمال غرب وادي حلفا ثم واحة سليمة جنوب غرب وادي حلفا ثم واحة لقية غرب منطقة دنقلة ثم واحة النخيلة إلى الغرب من لقية ثم بحيرة دارفور القديمة الكبرى جنوب غرب واحة النخيلة. وإلى جانب هذه الواحات يوجد عدد من الأودية التي كان بعضها أنهاراً دائمة الجريان وبعضها الآخر أودية موسمية مثل وادي هور الذي يصب في منطقة دنقلة ووادي الملك الذي يصب بالقرب من دنقلة جنوباً وادي القعب الذي يجري محاذياً للنيل في منطقة دنقلة وإلى الغرب منه وادي شاو وسهل في منطقة لقية وإلى الجنوب منهما وادي حريق. ويلاحظ أن أودية سهل وشاو وحريق وبحيرة دارفور الكبرى تقع بعيداً من النيل لكنها كلها متصلة ومرتبطة بالنيل، فمن منطقة دنقلة غرباً يقع وادي القعب القرب من النيل ومنه إلى لقية ومنها إلى وادي سهل وشاو وبحيرة دارفور، وإلى الجنوب من ذلك وادي هور الذي أطلق عليه الباحثون النيل الأصفر. وإلى الشرق من منطقة دنقلة انحناء النيل الكبرى التي توجد جنوبها صحراء بيوضة الحالية والتي كانت أيضاً غنية بمصادر المياه والحياة النباتية والحيوانية والبشرية حيث يقع في غربها وادي الملك ثم إلى الشرق منه وادي المقدم الذي كان خليجاً ربط النيل الأبيض شمالاً عبر صحراء بيوضة بالنيل (Mallinson, Michael, et al, p309) ثم شرقيه وادي أبدوم فالنيل. وقد تناولت كل مصادر المياه هذه في موضوعات عن الثقافات السودانية المبكر في الصحف الإلكترونية (أنظر أحمد الياس حسين، فترة الثقافات المبكرة)

المناطق الواقعة شرق النيل:

رغم أن المنطقة الشرقية للنيل بين الأقصر شمالاً والخرطوم جنوباً لا توجد فيها واحات كما هي الحال في المنطقة الغربية للنيل إلا أنها تمتعت أيضاً بمصادر مياه تمثلت في الأنهار والأودية الكبرى التي كان بعضها دائم الجريان مثل وادي الحمامات التي يصب في منطقة الأقصر ووادي شعيت جنوب أسوان ووادي العلاقي الذي تنتشر فروعه في السودان، وتبدأ مجاريه في الشرق من جبال البحر الأحمر مثل وادي كو ووادي إيلي Elie. (محمد عوض محمد ص 133) وتبدأ مجاري وادي العلاقي في الجنوب بالقرب من النيل في منطقة أبو حمد مثل وادي قباقبة. وإلى الجنوب من وادي العلاقي بقع وادي السبوع وجنوبه وادي كورسكو وجنوبه وادي مور، ثم نهر عطبر وسهل البطانة بينه وبين النيل الأزرق، وهي المنطقة التي أطلقت عليها المصادر اليونانية والرومانية جزيرة مروي.

ثانياً: نشأة الثقافات المبكرة في السودان ومصر :

كانت النشأة المبكرة لثقافات وادي النيل نشأة مشتركة ارتبطت ببعضها البعض وأثرت وتأثرت بالمناطق الواقعة إلى الغرب والشرق من النيل وامتدادات تلك المناطق شرقاً وغرباً ومتواصلة مع ثقافات شمال شرق إفريقيا. ويرى الباحثون أن تطور المجتمعات المبكر في إفريقيا يختلف عنه في منطقة الشرق

الأوسط. فمسار انتاج الطعام في افريقيا يختلف عنه في آسيا التي يتركز انتاج الطعام فيها في المقام الأول على تدجين النبات، أما في افريقيا فظهور العصر الحجري الحديث وانتاج الطعام اعتمد على تدجين الحيوان. فالعصر الحجري الحديث في افريقيا اعتمد على تدجين الحيوان في مجتمعات افريقية غير مستقرة. (Gatto, 2009, p 22) ونقلت الباحثة جتو تفسير البعثة المشتركة لما قبل التاريخ Combined Prehistoric Expedition لظهور استئناس الحيوان في البيئات ذات المناخ غير المستقر في افريقيا والذي يفترض أن التدجين يحدث دون تدخل الانسان. وقد أوضحت أبحاث علم اللغة أن الكلمات المرتبطة بتدجين الحيوان أقدم من تلك المرتبطة بتدجين الحبوب. وخلافاً لما كان مفهوماً فإن المجتمعات الرعوية يمكن أن ترتقي بنظمها إلى مستوى الدولة. (Gatto, 2009, p 22) كما أن استخدام الفخار - كما ترى روس - دلالة قاطعة على انتاج الطعام والحياة المستقلة والمجتمع الهرمي. (Ross, p 45)

وفيما يلي إلقاء نظرة موجزة وسريعة على نشأة الثقافات المبكرة في السودان ومصر وارتباطها بالمناطق المجاورة لوادي النيل.

ثقافات مناطق غرب وشرق النيل :

تمتعت المناطق الصحراوية الحالية شرق وغرب النيل بمناخ رطب وتوفرت فيها موارد الحياة النباتية والحيوانية وتطورت سبل كسب العيش والنظم الاجتماعية فعلى سبيل المثال كانت أرض الصحراء في العصر الحجري الحديث خضراء ذات بحيرات موسمية وأحيانا دائمة، وقد تخللت فترة الرطوبة هذه بعض الفترات الجاف التي كانت تؤدي إلى تحرك السكان نحو النيل. وقد أطلق الباحثون على هذه الفترة «الفترة الافريقية الرطبة» (Manning African Humid Period. (and Timpson, p 29

يرى بروس وليامز أن الكشوفات في العقود الأخيرة أوضحت أن ثقافة العصر الحجري الحديث تطورت في شمال شرق افريقيا بالتواصل والتأثير والمشاركة من مناطق الصحارى الحالية، فقد كانت تلك المناطق معابراً لما وراءها. وبعد حدوث الجفاف ظلت الوحدات السياسية مناطق نفوذ واسعة للتواصل والتعدد الثقافي والاقتصادي. (Williams 2006, P 189)

ويتفق سمث مع ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن مجتمعات رعاة الماشية الذين يعتمدون على الحشائش ومناطق تجمع المياه في فترة المناخ الرطب في المناطق الصحراوية الحالية تبدو مجتمعاتهم أكثر تعقداً more complex من المجتمعات المعاصرة لهم على النيل. (Smith, p 330) وبدأ تغير المناخ نحو الجفاف تدريجياً من الشمال للجنوب منذ نهاية الألف السادس قبل الميلاد صاحبه التحرك التدريجي شرقاً نحو النيل وجنوباً نحو مصادر المياه. فعلى سبيل المثال كان رعاة البقر في ل يزلون في منطقة نبتا حتى منتصف الألف الرابع قبل الميلاد، وغادروها نهائياً كما يرى سمث نحو 3200 ق م. (Smith, p 325) ويلاحظ أن هذا التاريخ يتزامن مع تطور مجتمعات النيل وتطور نظمها السياسية بقيام مملكة تاستي في السودان وممالك ما قبل عصر الأسر في مصر.

نشأة الثقافات السودانية المبكرة :

نشأت الثقافات السودانية المبكرة وتطورت في مجال جغرافي واسع ومتنوع البيئات امتد على طول النيل من أسوان شمالاً حتى النيل الأبيض جنوباً. ووفرت المساحات الواسعة شرق وغرب النيل امتدادات طبيعية للثقافات المبكرة على مناطق توفرت فيها سبل كسب العيش مثل وادي العلاقي والقاش ونهر عطبرة في شرق النيل، واحات الصحراء الغربية وبحيراتها وآبارها حتى منطقة الجلف الكبير شمال جبل عوينات على الحدود المصرية الليبية.

هذه المناطق مثل نبتا بلايا وآبار صحاري وكسييا والجلف الكبير الواقعة الآن دخل الحدود المصرية الحالية كانت ضمن نطاق الثقافات السودانية المبكرة. ويوضح الباحثون أن الثقافات السودانية المبكرة في مناطق شرق وغرب النيل وثقافة منطقة النيل بين الشلال الأول والسادس كانت تمثل مناطق ثقافات مشتركة. (Williams, 2006, p 180; Gatto, 2009, p 21 – 22) وهكذا وفر المجال الحيوي الواسع والمتعدد البيئات للثقافات السودانية المبكرة بعداً طبعياً للمزيد من الاستيطان ونمو عدد السكان. وتواصل مؤسسو تلك الثقافات في المنطقة الواقعة بين البحر الأحمر شرقاً والحدود السودانية الليبية التشادية غرباً وبين منطقة أسوان شمالاً والنيل الأبيض جنوباً. وأصبحت الثقافات السودانية المبكرة جزءاً من مجتمعات الرعي pastoral complex الكبرى شمال شرق إفريقيا خلال فترة العصر الحجري الحديث المتمثلة اليوم في القبائل النيلية مثل قبيلة الدينكا. (Smith, p 330) وقد ساعد هذا الوضع على تطور ثقافات مجتمعات الجمع والصيد ومجتمعات مربي الماشية. ففي الألف السادس قبل الميلاد تغيرت أنماط الاستيطان في منطقة دنقلة وتطورت في الألف الخامس قبل الميلاد قبل ظهور الطبقات الاجتماعية في المقابر. وازداد ظهور وتطور الطبقات الاجتماعية سرعة في الألفين الخامس والرابع قبل الميلاد. (Gatto, 2009, p 117 – 124; Ross, p 61 – 62; Sadig, 2010 p 117)

فالعصر الحجري الحديث في السودان - كما يرى الباحثون - أصبح معروفاً بأنه كان مجتمعاً أكثر تعقيداً مما كان يعتقد في ثمانينات القرن الماضي (Williams, 2006, p188; Gatto, 2009, p 24)

فعلى سبيل المثال تم تدجين البقر في منطقة كرمة في الألف السابع قبل الميلاد، ودخل الضأن والاعز في الألف السادس قبل الميلاد. وتم تدجين الحبوب في كدروكا في الألف الخامس قبل الميلاد. وشهد وادي الخوي شمال دنقلة نمط اقتصاد العيش المختلط وفي نهاية الألف السادس وبداية الألف الخامس قبل الميلاد ازداد عدد المستوطنات في منطقة دنقلة، ربما كان بعضها موسمي ارتبط بممارسة الرعي. (Sadiq, p 137; Gatto, 2009, p 22)

نشأة الثقافات المصرية المبكرة :

اختلفت نشأة وتطور الثقافات المبكرة في مصر عن نشأتها وتطورها في السودان اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بالمجال الحيوي لكلا المنطقتين. فقد شهد مجرى النيل في شمال مصر - كما ذكرنا أعلاه - تغيرات كبيرة عبر العصور. لم تهيئ البيئة المساعدة لحياة الانسان وتطور الثقافات

المبكرة على تلك المناطق. وأوضح محمد عوض محمد (ص 159) أن النيل في شكله الحالي في مصر يبدأ نحو 12 ألف سنة مضت. وأدى هذا الوضع إلى تركيز الحياة البشرية المبكرة وقيام وتطور الثقافات في المنطقة الجوبية للنيل في مصر. وقد ارتبط قيام عصر الفراعنة بتلك الثقافات مثل ثقافات تاسيان ونقادة.

كما ارتبط تطور الثقافات المبكرة في مصر ارتباطاً كبيراً بالتغيرات المناخية التي حدثت في المناطق المجاورة للنيل وبخاصة في مناطق غرب النيل في الألف الخامس قبل الميلاد. فقد تراجع نطاق الأمطار الصيفية جنوباً حتي منطقة الخرطوم الحالية، وانخفضت نسبة هطول الأمطار في المناطق الواقعة غرب وشرق النيل وفي نفس الوقت امتدت أمطار البحر المتوسط جنوباً حتى منطقة الجلف الكبير شمال جبل عوينات. (Smith, p 330; Gatto, 2009, p 24)

أدى هذا التغير في الألف الخامس قبل الميلاد - الذي شهد تطور ثقافة نقادة التي نشأ عنها عصر الأسر المصرية - إلى تحركات سكانية واسعة وتحولات في سبل انتاج الطعام. فقد أدى تراجع الفاصل المداري جنوباً والذي كا يمتد شمالاً إلى منطقة أسوان إلى قلة الأمطار في منطقة شمال السودان والمناطق المجاورة للنيل مما أدى ببعض السكان إلى ممارسة الرعي، كما إلى تحرك بعضهم شمالاً إلى المناطق التي وصل إليها امتداد سقوط أمطار البحر المتوسط، وفي نفس الوقت حدثت هجرات كبرى ملحوظة من الصحراء نحو النيل. (Williams 2006 p 185; Gatto, 2009, p24) ويرى الباحثون أنه اتضح بعد عمليات مسح اقليمي في مدينة نخن (جنوب الأقصر) أن الاستيطان التدريجي على النيل حدث من الصحراء خلال الالف الرابع قبل الميلاد. فقد لوحظ وجود كثير من المظاهر المرتبطة برعي الماشية والتي جاءت من الصحراء في الدير المصري وفي الايقونات مثل خصوبة البقر والمعبود هاتور. (Smith, P 330)

كما يرى الباحثون أن الملكية والدين المصريين مرتبطان ارتباطاً قوياً بمجتمعات الرعي cattle complex في شمال شرق افريقيا المتمثلة اليوم في القبائل النيلية مثل قبيلة الدينكا. (Smith, P 330) وأن تواصل ثقافات مصر العليا النيلية وثقافات مناطق الصحراء وثقافة منطقة النوبة في شمال السودان والتغير المناخي خلال الجفاف التدريجي للصحراء أدى كل ذلك إلى تكوين الدولة المصرية كحضارة افريقية. ويرى سمث أن التغير المناخي ربما أتى بموجات من سكان الصحراء المتطورون إلى النيل، وأعطت إحدى تلك الموجات ضربة البداية للحضارة المصرية (Smith, P 330, 335)

ثالثاً: النشأة المشتركة لثقافات وادي النيل المبكرة:

كان الوضع الثقافي المبكر في السودان ومصر متجانساً يتكون من مراكز وقرى متصلة ببعضها البعض، وكان نمط الاستيطان واستراتيجية الغذاء والثقافة المادية متشابه وبخاصة في الفخار والدين والممارسات الجنائزية. وأدى التبادل التجاري المبكر بين تلك الثقافات في السودان ومصر إلى معرفة بعضهما البعض معرفة جيدة. ففي الألف الخامس قبل الميلاد لوحظ الشبه الكبير بين العصر الحجري الحديث في السودان والعصر الحجري الحديث في مصر، وترى جتو أن هذا الشبه في

العادات الجنائزية يوضح الأثر الأفريقي على الحضارة المصرية. (Gatto, and F. Teratterra, P 331; Gatto, 2009, p 22; William, 2011, p 84) وفخار منطقة النوبة في شمال السودان مطابق لفخار ثقافة نقادة1 (4000 - 3500 ق م) وفخار مناطق جنوب وغرب كرمة تطور في الألف الخامس ق م في المنطقة الممتدة من مصر العليا شمالاً وحتى منطقة الخرطوم جنوباً. ويوجد تشابه كبير بين فخار ثقافة أبكان وفخار ثقافة البداري في مصر العليا 5000 - 4500 ق م. (Gatto, and F. Teratterra, P 331; Smith, p 331; Ross, p 25) ويوجد رسمان صخريان في منطقة الشلال الثالث يمثل الرسم الأول صيد لرجل يحمل حراباً وفرس النهر شبيه برسوم ثقافة نقادة1 في مصر. والنقش الآخر يمثل فرس النهر وفيل في منطقة الشلال الثالث هي نفسها رسوم ما قبل الاسر المتأخرة وبداية عصر الأسر. كما يوجد عدد من الرسوم الصخرية شمال الشلال الثاني بما في ذلك القوارب العادية والمقدسة. وهذا أيضاً يوجد في رسوم ثقافة نقادة، ورغم الشبه بينها إلا أن هنالك بعض الاختلافات. (Williams, 2006 p 181 - 182, 186; Williams, 2011 p 84; Smith, p 331) ويرى الباحثون أن أيقونات منطقة الشلال الثالث شبيهة بأيقونات ثقافة نقادة، وأن أيقونات ما قبل قسطل (A-Group) تطابق أيقونات عصر الفراعنة. ويلاحظ أن رموز الملكية الفرعونية نادرة في مصر وأحدث من مثيلاتها في قسطل في السودان مما يوضح أن الملكية وجدت في السزدان ومصر قبل بداية عصر الفراعنة. (Smith, p 332: Gatto and Teratterra, p 334) وقد درست جتو في موضوعها القيم «Ceramic Traditions and Cultural Territories: The Nubian Group in Prehistory» الثقافات المبكرة للمنطقة الواقعة على طول النيل بين جنوب مصر شمالاً والخرطوم جنوباً وبين منطقة كسلا شرقاً والجلف الكبير على الحدود الليبية المصرية غرباً في الألفين الخامس والرابع قبل الميلاد. وأطلقت جتو على كل ثقافات هذه المناطق «المجموعة النوبية» (Gatto, 2002, p8 - 19) وبغض النظر عن مدى صدق هذا التعبير اثنيّاً أو جغرافياً في مفهومنا الحالي فإن جتو وجدت الثقافات المبكرة في كل تلك المنطقة في الألفين الخامس والرابع قبل الميلاد ثقافات متشابهة ذات سمات مشتركة تمثل مجموعة ثقافية أطلقت عليها «المجموعة النوبية» وقد اعتمدت جتو في دراستها على الفخار الذي جمعه الباحثون في كل هذه المنطقة واستخدمت نظرية «Theory of Style» للكشف عن أنواع الثقافات بدلاً من الحدود المكانية. وقد توصلت في دراستها إلى تمييز 49 وحدة أو مجموعة ثقافية في كل منطقة الدراسة خلال ألفي سنة (5000 - 3000 ق م) وتمكنت من رصد الشبه والسمات المشتركة بين الثقافات المبكرة وتناولتها تحت مسمى «المجموعة النوبية» وقد ضمت «المجموعة النوبية» في الألف الخامس قبل الميلاد على النيل المناطق على طول النيل جنوباً حتى الخرطوم، وكان الشلال الثاني قلب المجموعة حيث تأسست مجموعة ثقافة أبكان. وفي شرق النيل ضمت «المجموعة النوبية» مناطق كسلا ونهر عطبرة وصحراء العتباي ووادي الحمامات. وفي غرب النيل ضمت «المجموعة النوبية» مناطق الجلف الكبير والواحة الخارجة ومنطقة لقية ونبتا بلايا ووادي هور. (Gatto, 2009, fig.1, 2 p 9, 10, p 17) وضمت «المجموعة النوبية» في الألف الرابع قبل الميلاد المركز على النيل بين جنوب مصر والخرطوم، وتطورت في هذه المرحلة في النوبة

السفلى ثقافة المجموعة أ (ثقافة ما قبل قسطل) وضمت «المجموعة النوبة» غرب النيل في هذه الألفية الرابعة الجلف الكبير ولقية والمجموعة أ ووادي هور، وفي شرق النيل ضمت المجموعة النوبية منطقة صحراء مصر الجنوبية ومنطقة العتباي والبطانة والمجموعة الثقافية أ (Gatto, 2009, p 17, 4 p 12, fig.3). وهكذا يتضح أن الثقافات المبكرة في السودان ومصر قد نشأت نشأة مشتركة ومتشابهة قبل بداية عصر الأسر المصرية.

رابعاً: أثر السودان على الحضارة المصرية:

تمتع المجال الحيوي الذي نشأت عليه الثقافات السودانية المبكرة بمميزات لم تتوفر في المجال الحيوي للثقافات المصرية المبكرة. فقد رأينا - أعلاه - أن المجال الحيوي الذي قامت عليه الثقافات المصرية المبكرة محدود النيل في مساحة صغيرة جنوب مصر مع قلة مصادر الحياة في المناطق الواقعة شرق وغرب النيل بعكس ما هو الحال عليه في السودان. فالمجال الحيوي للثقافات السودانية المبكرة ممتداً على مساحات كبيرة على النيل بين أسوان شمالاً والنيل الأبيض جنوباً. كما تميز المجال الحيوي الواقع إلى الغرب والشرق من النيل في السودان بوفرة الموارد وتنوع سبل كسب العيش مما ساعد على ازدياد عدد السكان وتطور نظمهم الاقتصادية والاجتماعية المبكرة أكثر مما عليه الحال في مصر. ولذلك أتت البدايات المبكرة للثقافات في السودان أسبق بكثير من بداياتها في مصر (Ross p 56) وأثر العصر الحجري الحديث السوداني في المراحل المبكرة تأثيراً شديداً على ثقافة مصر العليا (William, 2011 p 82) (Williams, 2006, p 188); كما كان لبعض ثقافات منطقة النيل المبكرة في شمال السودان أثر واضح على تطور ثقافة مصر العليا (Ross p 81) ويرى آركل أن حضارة ما قبل الأسر تأسست على العصر الحجري الحديث السوداني (Arkell, p 37) وقد أدى تغير المناخ في الألف الخامس قبل الميلاد إلى تحرك سكان شمال السودان شمالاً ونقلوا ثقافتهم technocomplex المرننة المتطورة إلى مصر الوسطى حيث انتشرت ممارساتهم الثقافية وعقائدهم وثقافتهم المادية قبل مدة طويلة من توحيد مصر (Ross p, 59) فمن بين السمات الواضحة لثقافة نقادة المادية الوجود الواضح لعناصر ثقافة منطقة شمال السودان (Gatto, 2014, p 117) وقد تناول الباحثون بعض جوانب أثر الثقافة المادية السودانية على الحضارة المصرية مثل أثر فخار مناطق شمال السودان على ثقافة تاسيان ونقادة (Ross. P 61) وانحدار فخار نقادة 1 من فخار ثقافة الخرطوم المبكرة وإرجاع بعض أدوات ثقافة تل العمارنة إلى ثقافة الخرطوم (Arkell, p 33, 35) وتقول الباحثة ماريبا جتو أن افتراض تواصل السودانيين المبكر مع المصريين أدى بطريقة ما إلى تعزيز أو تقدم الحضارة السودانية افتراض غير صحيح، وفي الحقيقة فإن الفخار السوداني أرقى في تصميمه من الفخار المصري (Gatto. 2009, p22) وتوضح روس أنه لا يمكن التقليل من أهمية الاكتشافات الجديدة في تحليل الأثر السوداني في مرحلة ما قبل عصر الأسر على تطور مصر الفرعونية (Ross, 2013 p 69) والسمة الحاسمة التي توضح الأثر السوداني على مصر في عصر ما قبل الأسر كما ترى روس هو السرخ Serekh صورة واجهة القصر التي تظهر في

المواكب والرسوم الملكية فهي اختراع سوداني، والممارسات الملكية المصرية هي في حقيقتها سودانية الأصل (Ross, 2013 p 69, 71) والسرحدات السودانية تختلف في شكلها عن المصرية. (William, 2011, p 90) وأن رموز الملكية الفرعونية نادرة في مصر وأحدث من مثيلاتها في قسطل في السودان. (Gatto and F. Teraterra, p 334)

خامساً: الانفصال الثقافي:

لم يكن هنالك تميز وانفصال بين سكان وادي النيل في السودان وجنوب مصر قبل قيام ثقافة نقادة في الألف الرابع قبل الميلاد. وبدأت بوادر التميز بين المصري والسوداني في عصر ثقافة نقادة حيث أخذت ثقافات جنوب مصر مساراً جديداً نحو الشمال وارتبطت مصر بحضارة البحر المتوسط. وقد أدى التحول الاجتماعي والسياسي الذي تمخض عنه تكوين الدولة المصرية في الألف الرابع قبل الميلاد إلى بروز مفاهيم جديدة مثل مفهوم الدولة القومية ذات الحدود المعينة والهوية والتميز عن الآخر (Gatto, 2009, p 26; Gatto, 2014, p 93, 114)

يرى ولسون أن حياة المصريين على شريط النيل الضيق ساعدت على الانفصال والشعور بالعزلة عن الآخر ألا أن هذا الشعور الانعزالي لم يكن عرقياً أو اكسئوفياً لا يقبل الجدل بل كان ذلك مسألة جغرافية وعرفية، فكان «الناس» هم الذين يسكنون مصر دون أي تفريق في العرق أو اللغة. فإذا اقام غريب في مصر وتعلم اللغة المصرية وتزيا بالزي المصري قبل كواحد من «الناس» بل قد يبلغ احد هؤلاء الغرباء أعلى المراتب حتى مرتبة الملك أو المعبود الذي يملك الشعب بأسره (ولسون ص 46 - 47) ولم يكن التميز واضحاً بين السوداني والمصري حتي نهاية الألف الرابع قبل الميلاد كما يتضح من نقش نجع الحمدلاب (3200 - 3100 ق م) شمال أسوان الذي يظهر فيه رسم لشخص من منطقة النوبة ذو مكانة عالية وليس عدو يشارك في طقوس ملكية مما بوجي بحسن العلاقة بين الجانبين. (Gatto, 2014, p 112. 114) ومع قيام الدولة المركزية في مصر وبداية عصر الأسر في نهاية الألف الرابع بدأ التميز واضحاً بين السكان وأصبح الشلال الأول الحد الفاصل بين من هو مصري ومن هو غير مصري، وبرزت الثقافة المصرية والشعور بالذاتية المختلفة عن الآخر. وبرزت بظهور الشخصية المصرية المتميزة وقيام الدولة المصرية الموحدة مسألة حدود الدولة. ويبدو أن الحدود لم ترتبط فقط بامتداد العنصر المصري جنوباً، بل ارتبطت بالمصالح التجارية والأمنية منذ البداية والذي تمثل في محاولات التوسع جنوباً والصراع الذي دار بين السودانيين والمصريين منذ بداية عصر الأسر. وترى روس أنه يجب نسيان الحدود الحالية بين مصر والسودان عند دراسة الك الحقبة المبكرة، وهذه الحدود لا علاقة لها بدراسة تاريخ افريقيا القديم. فهذه المنطقة الحدودية الحالية بين مصر والسودان شهدت لآلاف السنين التواصل والتبادل الحر منذ بداية عصر الهولوسين. (Ross, p 71) وأخيراً فإنني أرى أن السؤال الذي يتردد كثيراً في الوسائط الاجتماعية بين المهتمين والمتابعين لتاريخ السودان القديم وهو: أيهما أقدم الحضارة

السودانية أم الحضارة المصرية يمكن أن يعدل إلى: أي الثقافات المبكرة السودانية والمصرية في مرحلة ما قبل الأسر كانت أكثر تطوراً؟ والاجابة الواضحة من خلال ما جرى عرضه في هذا الموضوع أن الثقافات السودانية المبكرة كانت أكثر تطوراً من نظيراتها المصرية، وأن الثقافات السودانية المبكرة - قبل انفصال ثقافات وادي النيل - قد أثرت بصورة كثيراً وبصورة واضحة على الحضارة المصرية في عصر ما قبل الأسر وبداية عصر الأسر.

الهوامش:

- (1) أحمد الياس حسين، «فترة الثقافات المبكرة من تاريخ السودان القديم - موضوعات أرقام 1 - 5» صحيفة سودانيل الالكترونية، منبر الرأي: 15 يونيو 2021 و 1 سبتمبر 2021 و 23 سبتمبر 2021 و 28 ديسمبر 2021 و 27 مارس 2022.
- (2) أحمد عوض محمد، (2008) نهر النيل، القاهرة: مكتبة الأسرة، سلسلة القراءة للجميع
- (3) ويلسون، جون أ. «مصر طبيعة الكون واعتبارات جغرافية» في هنري فرانكفورت وآخرون، ما قبل الفلسفة: الانسان قبل مغامرته الفكرية الأولى، ترجمة جبرة إبراهيم بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ب. ت.
- (4) Arkell, A. J. (1955) A History of the Sudan: from the Earliest Times to 1821, London: University of London.
- (5) El Sharifie, Abdalgadir A. I (2011) "Palaeographic Evolution and Palaeoenvironmental reconstruction of the Sudd Area during Early Mid-Holocene, Sudan" Journal of African Earth Science, April, Vol. 60 (1) 13 - 18.
- (6) Gatto, Maria Carmela, (2002) "Ceramic Traditions and Cultural Territories: the Nubian Group in Prehistory" Sudan and Nubia, Bulletin no. 6, pp 8 - 19.
- (7) Gatto, Maria Carmela, (2009) "The Nubian Pastoral Culture as Link between Egypt and Africa: A view from the Archaeological Record" in Exell, Kurin, Egypt in its African Context. Proceeding of the Conference Held at the Manchester Museum, University of Manchester 2 - 4 October, 21 -29.
- (8) Gatto, Maria Carmela, (2014) "Cultural Entanglement at the Down of the Egyptian History: A View from the Nile First Cataract Region" ORIGINI, XXXIV, 93 - 123.
- (9) Gatto, Maria Carmela and F. Teratterra, (1996) "contact Between the Nubian A-Group and Prehistoric Egypt" International Contacts In the Later Prehistory of North Eastern Africa, Posnan. pp 331 - 334.
- (10) Mallinson, Michael, et al (2015) "Road Archaeology in the Muqaddam: SARS Survey from Omdurman-Gabolab, Environmental and Cultural Change in Bayuda" First International Conference on the Archaeology of the Bayuda Desert, Munster, Germany.
- (11) Manning, Katie and Timpson, Adrine, Demographic response to Holocene Climate Chang in the Sahara" Quaternary Science Review, 101, (2014) 28 - 35.
- (12) Nicoll, Cathleen (2004) "Recent environmental Change and Prehistoric Human Activities in Egypt and Northern Sudan" Quaternary Science Review, 23, 561- 580.

- (13) Ross. Larry. (2013) Nubia and Egypt 10000 BC to 400 AD, the Edwin Mellen, Lewiston, Queenston, Lampeter.
- (14) Sadig, Azhari Mustafa (2101) "Neolithic Settlement Parents and Cultural Sequence of Nubia (North Sudan)" SAHARA, 21, 117 – 140.
- (15) Smith, Stuart Tyson, (2018) "Gift of the Nile, the Origins of Egyptian Civilization and Interactions Within Northeast Africa" in Bacs, Across the Mediterranean- Along the Nile, Budapest: Museum of Fine Arts. pp 325345-
- (16) Williams, Bruce (2006) "A group Society in the Context of North-eastern Africa" Archaeology of Early Northeastern Africa, Studies in North African Archaeology, Poznan: Archaeological Museum, 177194-.
- (17) Williams, Bruce, (2011) "Relations Between Egypt and Nubia in the Naqada period" in Emily Teeter (ed.) Before the Pyramids, the Origin of Egyptian Civilization, Oriental Institute Museum Publication, the Oriental Institute of the University of Chicago, 8392-.
- (18) Williams, Martin A. J. et al, (2006) "Abrupt return of the Summer Monsoon 15. 000 Years ago: New Supporting Evidence from the Lower White Nile Valley and Lake Albert" Quaternary Science Review 25, 2651 – 2665.

البحر الأحمر مرافئ وموانئ منسية (الساحل السوداني أنموذجاً)

أستاذ - قسم التاريخ - كلية التربية - جامعة الزعيم الأزهرى
مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

د. عوض شبا

المستخلص:

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على الموانئ والمرافئ في البحر الأحمر بالتركيز على الساحل السوداني (موانئ ومرافئ منسية)، وذلك لأن السودان يمتلك العديد من المرافئ والموانئ المنسية عبر مر العصور والحقب التاريخية، كما يمكننا أن نطلق عليه منجم موانئ ومرافئ البحر الأحمر حيث دلت الشواهد والدراسات الجغرافية والتاريخية على إمتلاك السودان لهذه الكنوز من حلايب شمالاً وحتى ميناء عقيق جنوباً، تنبع أهمية الدراسة من كونها تبحث في واحد من الموضوعات المهمة من الناحية التاريخية، والحضارية، والاقتصادية، والأمنية، والاستراتيجية. وتزداد أهميته بمرور الوقت. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي بغية الوصول لنتائج والتي من أهمها: تميز الساحل السوداني بوجود العديد من المرافئ والموانئ عبر مر العصور التاريخية، لم تفقد المرافئ والموانئ السودانية أهميتها رغم اضمحلال البعض منها وهجرها بسبب العديد من العوامل، من الممكن للسودان بالقليل من التركيز الاستفادة من هذه الموانئ والمرافئ ليصبح قبلة للتجارة الدولية ورباط أجزاء القارة الإفريقية الحبيسة بالبحر الأحمر.

الكلمات المفتاحية: البحر الأحمر، الساحل السوداني، مرافئ وموانئ سودانية منسية، إضاءات.

The Mamluk Policy towards Sudan (Analytical Strategic Vision)

Hatim Elsiddig Mohamed Ahmed

Awad Sheba

Abstract:

The aim of this study is to present a new analytical strategic vision for the Mamluk policy towards Sudan that deals with an important and long period of the history of the Mamluks and their relationship with the Sudan of the Nile Valley spanning about six centuries, which began by launching a series of military campaigns on the Christian Nubian Kingdom from the beginning of their control of power in Egypt succeeded to To some extent, the security and political fence of the Nubian kingdom was weakened and its decision-making centers were reached. Then, a second stage began with the demise of their authority in Egypt, with the appearance of Muhammad Ali as governor of Egypt by the Ottoman Sultanate in the year 1805 AD, and their flight to the south and their attempt to revive the idea of building a state in Sudan. The study relied on the historical, descriptive, and analytical method and reached several results, the most important of which is that the Mamluks did not succeed despite their serious and continuous endeavor to achieve their full strategic and political goals in Sudan.

مقدمة:

يعتبر البحر الأحمر من أهم الممرات المائية في العالم لموقعه الاستراتيجي والوسط بين قارات العالم، وتقع على سواحل تسعة دول ففي الشرقي الآسيوي اليمن، السعودية، الأردن وفلسطين (إسرائيل)، أما الساحل الغربي الأفريقي الصومال، جيبوتي، إريتريا، السودان ومصر (انظر خريطة رقم (1) .

ونظرا لتشعب وتداخل موضوعات حوض البحر الأحمر الجغرافية، الاقتصادية، الأمنية والاستراتيجية الخ.. ولتعدد الدول المطلة عليه حصرنا هذه الورقة الموانئ والمرافئ السودانية التي تقع على ساحله الممتد من الجنوب إلى الشمال بطول يقدر بحوالي (670 كلم) واشتهر هذا الساحل بكثرة الموانئ والمرافئ على مدار التاريخ بعضها اضمحلت واندثرت رغم أهميتها البالغة

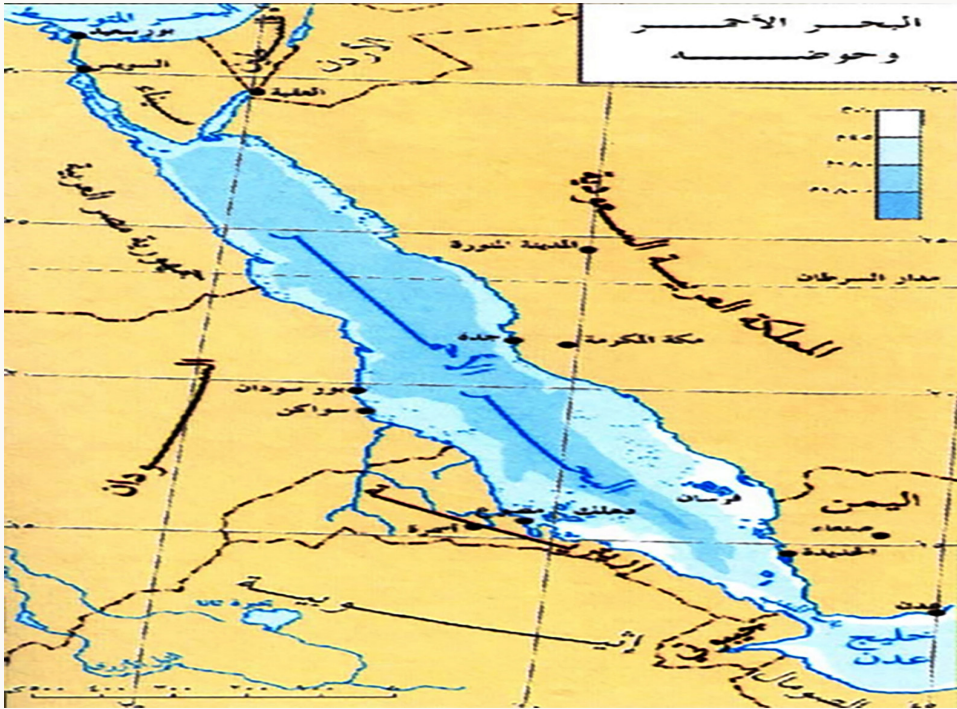
في وقتها وصارت في طي النسيان، وبعضها كانت ومازالت تعمل وهي عبارة عن مرافئ أو مراسي لم تجد حظها من الاهتمام والتطوير لذا طالها الإهمال وخمول الذكر، لذا ركزت هذه الورقة على نماذج من هذه الموانئ والمرافئ المنسية، من خلال محورين أساسين هما:

الاول: الساحل السوداني (مقاربات تاريخية).

الثاني: إضاءات حول موانئ ومرافئ سودانية.

خريطة رقم (1)

الساحل السوداني (مقاربات تاريخية):



نشأت العديد من الموانئ على ساحل البحر الأحمر وشكلت مراكز استراتيجية على خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، ومن هذه الموانئ التي حافظت على أهميتها منذ القدم عدن، مصوع، سواكن، السويس وغيرها من الموانئ العديدة. وتأتي أهمية هذه الموانئ من أهمية الموقع الوسط والاستراتيجي والاقتصادي للبحر الأحمر الذي يربط بين أهم الممرات المائية العالمية البحر الأبيض المتوسط والمحيطين الأطلسي والهندي وتوسطه بين أقاليم إنتاجية مختلفة ومواقع للمواد الأولية والخامة والسلع الاستراتيجية مثل النفط، والسمغ العربي، والقطن وغيرها من السلع، وبذا أصبحت موانئه معبراً لمرور التجارة العالمية وربط بين ساحليه الشرقي الآسيوي والغربي الأفريقي عبر شبكة من الطرق البرية مما كان له الأثر الكبير من الناحية الاجتماعية

والثقافية حيث أسهمت بصورة كبيرة في الهجرات البشرية بين الساحلين، وأضحت هذه الموانئ مراكز ثقافية ودينية ونقاط لتفويج الحجاج المسلمين من إفريقيا (2)، وازداد أهمية البحر الأحمر كأقصر ممر مائي يربط الشمال بعد افتتاح قناة السويس عام (2869م) (3) ولهذه الأسباب وغيرها كان البحر الأحمر محط أطماع القوى الإقليمية والدولية للسيطرة عليها، وصار بؤرة للصراعات والحروب .

إن الحديث عن الأهمية الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية لموانئ البحر الأحمر حديث طويل ومتشعب والساحل السوداني بموانئه ومرافئه لم يكن بدعا بين هذه الموانئ إلا أنها لم تحظى بدراسات جادة وخاصة في الفترات الحضارية القديمة وصلتها بحوض البحر الأحمر ؛ ولكننا سنحاول أن نقدم بعض الإشارات العامة بما توفر من معلومات لرصد أهمية البحر الأحمر بالنسبة للممالك والحضارات السودانية المتعاقبة.

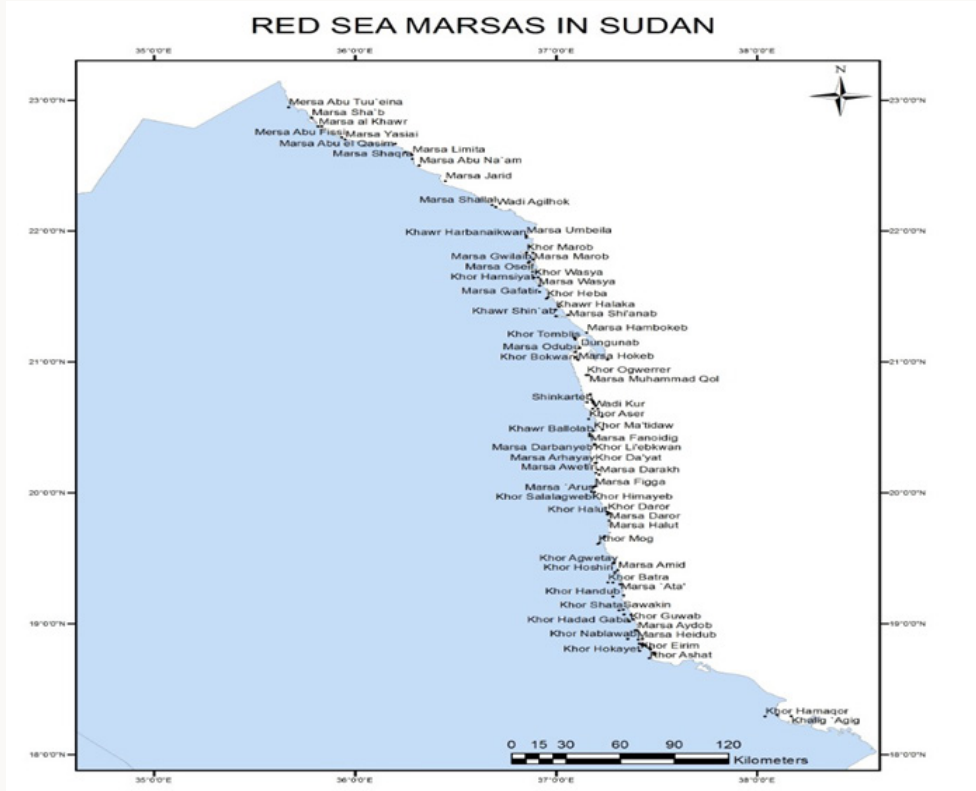
لا توجد معلومات وإشارات حتى الآن واضحة حول عن وجود تواصل بين مملكة كرمة (2500-1500 ق.م) وساحل البحر الأحمر

أما في فترة الحضارة الكوشية بفتريتها النبتية والمروية (750 ق.م-350 م) من الواضح ظهور الاهتمام بالبحر الأحمر فقد ألح صاحب كتاب دليل البحر الآريثري في القرن الأول الميلادي إلي وجود طريق بري من ميناء (أدوليس) عله على الساحل الأفريقي يصل إلى مدينة عطبرة ومنها شمالا إلي مصر ويصف هذا الطريق بأنه رغم طوله جيد لتوفر الماء والكلأ (4) ولكنه لم يفصح عن تفاصيل أخرى عن هذا الطريق ، وفي تاريخ مقارب له ذكر المؤرخ اليوناني (بليني) عن وجود طريق بري بين مدينة نبتة في شمال السودان والبحر الأحمر وكان يستخدم هذا الطريق للتجارة الخارجية⁽⁵⁾ ولكنه أيضا لم يفصح لنا عن مكان الميناء الواقع على البحر الأحمر.

شهد الساحل السوداني فترة حكم البطلمة لمصر (231-30 ق.م) اهتماما كبيرا حيث أنشأوا عدد من الموانئ أو المراكز المحصنة على البحر الأحمر لجذب وتسهيل التجارة العالمية والسيطرة على منافذ التجارة إلي إفريقيا⁽⁶⁾. وبعد الاحتلال الروماني لمصر دخلوا في صراع مع مملكة مروي (350 ق.م - 350م) مما أدى إلى إغلاق الطرق التجارية الشمالية النيلية والبرية عبر مصر إلى عالم البحر الأبيض المتوسط . ومن جهة أخرى كان لقيام مملكة اكسوم في الشرق وبروزها كقوة سياسية واقتصادية جديدة والتي صارت منذ القرن الأول الميلادي من أهم الدول المنافسة في التجارة ، وكان لميناء (أدوليس) دوراً كبيراً في التواصل التجاري مع العالم الخارجي، إضافة إلى ذلك نجحت مملكة اكسوم في السيطرة على أجزاء كبيرة من منافذ البحر الأحمر الجنوبية وعلى الطرق البرية الأفريقية ومثلت الوسيط التجاري بين أفريقيا والعالم وبذلك سحبت البساط من تحت مملكة مروي مما أدى إلي ضعفها حتى تمكنت أكسوم في النهاية من القضاء عليها في العام 350م (7).

في فترة الممالك النوبية المسيحية (500-1500م) برز مينائي عيذاب وسواكن كأهم منفذين على البحر الأحمر ثم صارتا فيما بعد محورا للصراع بين الممالك في مصر الذين سعوا للسيطرة على الموانئ البحرية وبين الممالك النوبية (8) ، وربما ألقت الحملات الصليبية في تلك بظلالها على

هذا الصراع؛ ولعل من الملاحظات المهمة حول هذين الميناءين أن ميناء عيذاب تدهورت واندثرت بينما لا يزال ميناء سواكن كمنفذ بحري مهم للسودان حتى الآن.



خريطة رقم (2)

إضاءة حول موانئ ومرافئ منسية:

من المهم قبل حديثنا عن بعض الموانئ والمرافئ السودانية المنسية أن نقوم بتقديم جغرافي موجز عن الساحل السوداني وطبيعته التكوينية، حيث يمتاز الساحل السوداني بالنمو المرجاني مما أكسبه ميزة خاصة تتعلق بالملاحة من جانب، وكثرة موانئه ومرافئه الطبيعية التي تحميها الحواجز المرجانية من خطر الأمواج⁽⁹⁾ وهاتان الميزتان جعلتا من الساحل السوداني أكثر سواحل البحر الأحمر التي تذخر بالمرافئ والموانئ التي تجاوز عددها خمسين ميناء ومرفاً (أنظر: خريطة رقم (2).

ليس من اليسير في هذه الورقة الموجزة تناول كل هذه الموانئ والمرافئ، ولكننا سنكتفي بالإشارة وتقديم بعض الإضاءة على بعضها كنماذج تمهيدا لدراسة شاملة في المستقبل بإذن الله تعالى، وذلك بالتركيز على موانئ الفترة البطلمية وعلى إفادات الرحالة السويسري الأصل (جون لويس بوركهارت) الذي زار الساحل السوداني في مطلع القرن التاسع عشر للميلاد. وهنا لابد من

الإشارة لعاملين مؤثرين على نشأة وتطور الموانئ والمرافئ السودانية من جهة، وعلى تدهورها واضمحلالها من جهة أخرى على مدار التاريخ؛ وهما:

العامل الأول:

أن معظم هذه الموانئ على مواقع توفرت فيها مصادر للمياه العذبة من خيران موسمية وآبار جوفية تغذى الميناء وسكانها ومرتاديها بمياه الشرب العذبة، ومعلوم أن وجود المياه العذبة ساهم في استقرار وتطور الموانئ، وعند نضوب مصادر المياه العذبة تؤثر سلباً عليها لأن صعوبة حصول سكانها على المياه العذبة يؤدي لهجرانهم للموانئ وتدهورها.

العامل لثاني:

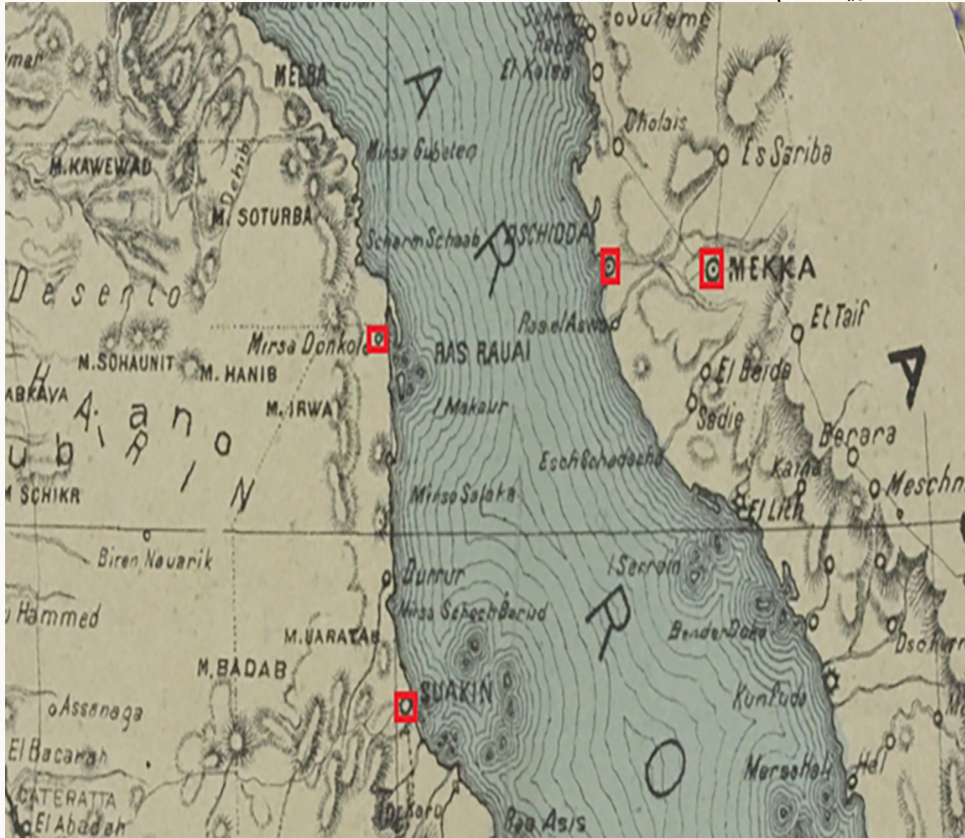
أشار إليها الرحالة (كروفورد) وهو المكون الاجتماعي والجغرافي موضحاً أن سكان وادي النيل تفصلهم عن البحر الأحمر حزام من الصحراء طوله (200 ميل) وعرضه أكثر من ذلك، يسكنها البدو الذين ليس لهم حاجة بهذه الموانئ والمرافئ وتطويرها نسبة لاقتصادهم الرعوي البسيط وإن كانوا يتحصلون على بعض السلع الكمالية من أصحاب السفن، وكانت التجارة في شكل من أشكالها تقوم على الاستفادة المشتركة من العائدات مقابل حماية الطرق البرية التي تربط إفريقيا بالساحل والمحافظة على الاستقرار الأمني لهذه المدن، ولكن كان هؤلاء البدو مصدر إزعاج بغاراتهم المتكررة بين الحين والآخر وسبباً في تهديد الملاحة البحرية⁽¹⁰⁾.

شهدت الفترة البطلمية في مصر اهتماماً متزايداً بالساحل السوداني حيث تم تشييد عدد من الموانئ والمنافذ بعضها مازالت مواقعها غير معلومة بالتحديد وصارت شبه منسية منها شيد بطليموس الثاني (283-247 ق.م) مدينة (ابيثراس) لتكون قاعدة اتصال وتجارة بين مصر والسودان، ولعلها كانت بالقرب من ميناء سواكن الحالي⁽¹¹⁾، وأقام بطليموس الثالث (246-221 ق.م) محطات على ساحل البحر الأحمر لجلب وتصدير الأفريقية إلى مصر لاستخدامها في حروباتهم، ومن أشهر هذه المحطات بطلمية ثيرون التي يعتقد أنها كانت في محيط سواكن أو بورتسودان أو عقيق⁽¹²⁾. أما بوركهارت الذي زار الساحل السوداني في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي كما ذكرنا قدم لنا وصفاً دقيقاً للساحل شمال ميناء سواكن وهو في طريقه إلى ميناء جدة حيث اقلعت بهم المركب إلى مسافة تزيد عن (200 كلم) قطعوها خلال أسبوع من الزمان وسوف نشير إلى أسماء هذه المرافئ والمراسي التي تقع داخل الخلجان الكثيرة الموجودة على الساحل مع وصف موجز لها، وهي:

خليج أو مرفأ (دجوراتاج) وهو خليج ضيق جداً والسير فيه محفوف بالمخاطر ومدخله يسمح لمركب واحد بالدوران قرب شاطئه والبر رملي محصب ينمو فيه بعض الشجر. خليج (جبايا) وهو من أفضل المراسي في الساحل السوداني، وتستطيع حتى السفن الكبيرة أن تحتتمي فيه حين يضطرب الجو وتشتد الأنواء. خليج (دورو) ويضم مجموعة من الخلجان ومداخلها وسط تيه من البرك الضحلة. خليج (الفجع) مدخله سهل ومرساته واسعة. وهو مرسى مشهور.

خليج (عراقية) والخليج كله من الأصداف المتكلسة، وهو مرفأ آمن للسفن الكبيرة. خليج (تاضه) هذا الخليج كانت تدخله السفن القادمة من ميناء جدة ومنها إلى ميناء سواكن. جزيرة جبل (مكور) وبها خليج جميل وهي عبارة عن جبل صخري واطئ وتبحر منها السفن المتوجهة إلى ميناء جدة ومعبره آمن خالية من البرك والصخور الخفية. مرفأ صغير ضيق على البر الغربي من جزيرة مكور. خليج مرسي (دنقلا) شمال جزيرة مكور وهو خليج كبير يتوغل في الأرض وفي مدخله جزيرة وهذا الخليج مشهور بصيد اللؤلؤ. والملاحظ توفر مياه الشرب في كل المرفأ التي توقفوا عندها بصورة من الصور. كما يلاحظ ان الفترة التي استغرقها بوركهارت من ميناء سواكن حتى مرفأ (مكور) سبعة أيام بلياليها بينما استغرق عبور البحر يوم ويلة(12). وإذا قمنا مثلاً بقياس المسافة من آخر مرفأ وهو مرفأ (دنقلا) وصفه بوركهارت وميناء سواكن حوالي (224 كلم) وبين مرفأ دنقلا وميناء جدة حوالي(210كلم). ولو تم تأهيل هذه المرفأ والاستفادة من مصادر المياه العذبة الموجودة فيه وربطها بطرق برية يمكن اختصار المسافة لأقل من النصف وتدرجياً يمكن إحياء وتأهيل عدد من الموانئ الجديدة (أنظر: خريطة رقم(3).

خريطة رقم (3)



الخاتمة:

من خلال هذا العرض الموجز في الورقة المدخلية لبعض الموانئ والمرفئ السودانية المنسية أو التي لم تجد اهتماماً كافياً من قبل الباحثين والمهتمين تناولنا فيها ملامح عامة لأهمية الساحل السوداني بالنسبة لكل الحضارات السودانية قديمها ووسطها وحديثها في كل مراحل حقبة التاريخ، وكذلك سلطنا بصيص من الضوء على بعض الموانئ والمرفئ السودانية كنماذج للدراسة وخلصنا إلى عدد من النتائج والتوصيات.

النتائج:

- أهمية الساحل السوداني كمنفذ للعالم الخارجي وللتواصل مع التجارة العالمية عبر مر الأزمان.
- تأثير الدولة السودانية خلال تطورها الحضاري والاقتصادي سلباً أو إيجاباً باستقرار الموانئ والمرفئ.
- لم تجد الموانئ والمرفئ السودانية أو إقليم الساحل السوداني بصورة عامة الاهتمام الكافي ولا التنمية المطلوبة التي توازي دورها المؤثر.

التوصيات:

- ضرورة إجراء دراسات علمية متكاملة لكل الموانئ والمرفئ السودانية .
- لابد للدولة أن تولي المزيد من الاهتمام بتنمية إقليم ساحل البحر الأحمر السوداني .
- إعادة تأهيل الموانئ والمرفئ السودانية وفق خطة شاملة للاستفادة من الهبة الربانية الطبيعية للساحل السوداني بحيث تكون قبلة للعالم ومراكز للتجارة العالمية وفق رؤية واضحة وشراكات قوية .
- ربط الموانئ والمرفئ السودانية بالطرق البرية الحديثة بالعمق الأفريقي.
- توفير مصادر للمياه العذبة للمدن الساحلية.
- الاستفادة من التجارب الدولية في إدارة الموانئ لتطبيقها على موانئ الساحل السوداني.

الهوامش:

- (1) عبداللطيف بن محمد الحميد، البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، ط 1، (الرياض: 1994م)، ص 14.
- (2) عبدالله عبدالمحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي- التنافس بين إستراتيجيتين، ط ٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة أطروحات الدكتوراه (7)، 1988م)، ص- 25 37.
- (3) نقولا زيادة، دليل البحر الآثري وتجارة الجزيرة العربية البحرية، دراسات الجزيرة العربية، الجزيرة العربية قبل الإسلام، الكتاب الثاني، الأبحاث المقدمة للندوة العالمية الثانية لدراسات الجزيرة العربية، إبريل ١٩٧٩م، كلية الآداب، جامعة الرياض (الملك سعود)، المملكة العربية السعودية، ص 264.
- (4) عمر حاج الزاكي، مملكة مروي- التاريخ والحضارة، ط 2، (الخرطوم: سلسلة إصدارات وحدة تنفيذ السدود، 2008م)، ص 190.
- (5) محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣م)، ص 213-219.
- (6) نفس المرجع.
- (7) أحمد بن علي المقرئزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، في: مصطفى محمد مسعد، المكتبة العربية السودانية، (الخرطوم، 1972م)، ص 331.
- (8) صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، ط 2 (الإسكندرية: منشأة المعارف، ب.ت)، ص 35.
- (9) أو. جي. اس- كروفورد، مملكة الفونج السنارية، ترجمة: البشير الصادق البشير، ط 1، (الخرطوم: الأمانة العامة لمشروع سنار عاصمة للثقافة الإسلامية، 2017م)، ص 194.
- (10) شوقي الجمل، تاريخ السودان وادي النيل- حضارته وعلاقته مع مصر من اقدم العصور إلي الوقت الحاضر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2008م)، ص 167.

- (11) سامية بشير دفع الله، تاريخ مملكة كوش (نبته ومروي)، ط1، (الخرطوم بحري: دار الأصدقاء للطباعة والنشر)، ص219.
- (12) جون لويس بوركهارت، رحلات بوركهارت في بلاد النوبة والسودان (1784-1817م)، (القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع، 2012م)، ص361-371.

الدور التاريخي والحضاري للطرق البرية التي تربط أفريقيا بالساحل السوداني

أشارك - كبير باحثين

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

د. محمد المصطفى أبو القاسم

المستخلص:

تحاول هذه الورقة تحليل دور الطرق البرية التي تربط بلاد السودان وأفريقيا الشمالية بالعالم الخارجي في إطار حتمية الإتصال بين بني البشر، وتبادل المنفعة، وتناقش الطرق البرية وأهميتها في الحركة التجارية والثقافية، وأهمية البحر الأحمر كممر مائي يحتل موقعاً إستراتيجياً مع توغله في اليابسة، ويربط ما بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. كما تناقش الورقة دور الموانئ السودانية في استكمال تلك الاتصالات الخارجية مع دول العالم، وتركز الورقة على تجارة الرقيق في بلاد السودان كسلعة كان لها مابعداها من آثار سلبية. كما تتطرق الورقة إلى أداء فريضة الحج عبر الطرق البرية وآثارها الدينية والثقافية والحضارية في بلاد السودان، والهجرة إلى خارج البلاد طلباً للعلم مع هجرة بعض العلماء إلى بلاد السودان، ومجهودات بعض شيوخ الصوفية في التعليم الديني، مما نتج عنه قيام حركات إصلاحية عمادها رجال الطرق الصوفية؛ كحركة الشيخ عثمان بن فودي القادري، والحاج عمر الفوتي التيجاني، ومحمد أحمد المهدي في السودان الشرقي. من نتائج البحث: أن البحر الأحمر يحتل موقعاً إستراتيجياً جعله يلعب دور حلقة الوصل بين أوروبا الغربية عالم المحيط الهندي. أن بلاد السودان في أفريقيا تحتل موقعاً مهماً إذ نجدها تطل على المحيط الهندي عبر ذراعه الأيسر والمحيط الأطلسي، مما ساعد على إنفتاح تلك البلاد على العالم الخارجي. أن شبكة الطرق البرية سهلت عمليات التبادل الثقافي بين بلاد السودان والعالم الإسلامي العربي إذ وفد إلى بلاد السودان كثير من العلماء والخبراء والمهندسين المعماريين الذين لعبوا دوراً مهماً في نشر العلوم الدينية والحضارة الإسلامية، كما سهلت عمليات إنتقال طلاب العلم من بلاد السودان إلى بلاد المغرب ومصر والحجاز.

The historical and cultural role of the road linking Africa to the Sudanese coast

Dr. Muhammad al-Mustafa Abu al-Qasim

Abstract:

This paper attempts to analyze the role of the land roads linking Sudan and North Africa to the outside world within the framework of the imperative of communication between human beings and mutual benefit. The West. The paper also discusses the role of Sudanese ports in completing those external contacts with the countries of the world, and the paper focuses on the slave trade in Sudan as a commodity that had negative consequences. The paper also deals with the performance of the Hajj pilgrimage via land routes and its religious, cultural and civilizational effects in Sudan. Migration outside the country to seek knowledge with the emigration of some scholars to the country of Sudan, and the efforts of some Sufi sheikhs in religious education, which resulted in the establishment of reform movements based on Sufi men; Such as the movement of Sheikh Othman bin Fodi Al-Qadri, Al-Haj Omar Al-Fouti Al-Tijani, and Muhammad Ahmed Al-Mahdi in eastern Sudan. One of the results of the research: that the Red Sea occupies a strategic position that made it play the role of a link between Western Europe and the world of the Indian Ocean The country of Sudan in Africa occupies an important position as we find it overlooking the Indian Ocean through its left arm and the Atlantic Ocean, which helped to open up that country to the outside world. The road network facilitated cultural exchange between Sudan and the Arab Islamic world, as many scholars came to Sudan Experts and architects who played an important role in the dissemination of religious sciences and Islamic civilization, and facilitated the transfer of science students from the countries of Sudan to the countries of the Maghreb, Egypt and the Hijaz.

مقدمة:

المقصود بأفريقيا هنا بلاد شمال أفريقيا والمغرب العربي، وبلاد السودان الشرقي والأوسط والغربي، مع ملاحظة أن بعض الطرق البرية تمر إلى الموانئ السودانية عبر بلاد الحبشة أيضاً. كذلك نظراً لإتصال بلاد السودان الأوسط والغربي بشمال أفريقيا عبر طرق برية متعددة، بمصر ومن ثم إلى الموانئ السوداني، ومن جانب آخر إتصال بلاد السودان بمصر والموانئ السودانية بشكل مباشر.⁽¹⁾

فهذه البلاد المذكورة تربطها شبكة من الطرق البرية مما جعلها تمثل وحدة متماسكة في مجال النشاط التجاري وحركة النقل على المستوى الإقليمي والدولي عبر الموانئ السودانية لتحقيق أهداف إقتصادية - إجتماعية وثقافية بالإنفتاح على العالم الخارجي. أضف إلى ذلك أن مصر تحتل موقعاً إستراتيجياً جعلها مركزاً للإلتقاء والإنتشار الحضاري، وما من شك في أن مصر ظلت تمثل المركز الإفريقي الذي من خلاله أطل العرب والمسلمون على بلاد النوبة والشمال الأفريقي وبلاد السودان الأوسط والغربي.

حتمية الاتصال بين بني البشر:

من المعلوم أن النشاط التجاري قديم قدم الإنسان وسعيه الدؤوب لسد احتياجاته من بعض السلع الضرورية كالملح، و سلع الرفاهية كالذهب والعاج وريش النعام. فالله سبحانه وتعالى أوجد ما يحتاجه الإنسان في أماكن متفرقة، وأعطى كل إقليم في كل حين نوعاً من المنتجات ومنع الآخرين، وخص بعض الأقاليم بمنتجات لا توجد عند غيرها «ليسافر هذا إلى بلد هذا ويستمتع قوم بأمثلة قوم ليعتدل القسم وينتظم التدبير».⁽²⁾

فحتمية الاتصال وتبادل المنفعة هي التي أدت إلى ضرورة إقامة مسالك ودروب تربط الجماعات البشرية بالتدرج على المستوى المحلي، ثم بدأ الإنسان يتطلع إلى توسيع دائرة اتصاله بالجماعات الأخرى شيئاً فشيئاً وممارسة نوع من التبادل السلعي عرف بالتجارة الصامتة «Dummy Trade» وقد صحت ذلك تمدد طرق الإتصال البري إلى أن صارت تربط بين الأمم والشعوب، وكان طبيعياً أن يحدث هذا الاتصال آثاراً تاريخية وحضارية بالتدرج وعلى أعلى مستوى. ونجد في بعض الأحيان استخدام بعض الأطراف القوة بغرض السيطرة على الموارد، ويتضح ذلك في العلاقات بين القبائل والجماعات والأمم والشعوب منذ أقدم العصور. فعلى الرغم من الاقتناع بتحقيق المصالح المشتركة بالطرق السلمية، ثم اللجوء إلى التفاوض وعقد الإتفاقيات لتأمين القوافل والتجارات ومواقع الإنتاج، إلا أن إختلال ميزان القوى يجعل بعض الجماعات القوية تحاول استخدام القوة للسيطرة على بعض الموارد على حساب الجماعات الضعيفة طوعاً أو كرهاً. لذا نجد أن الطرق البرية قد تستخدم لأغراض عسكرية وأمنية، إضافة إلى دورها الإقتصادي - الإجتماعي.

الطرق البرية :

بالإضافة إلى إتصال بلاد السودان الغربي والأوسط والشرقي بموانئ البحر الأحمر بشكل مباشر، فإن بلاد السودان الأوسط والغربي تتصل بتلك الموانئ بشكل غير مباشر عن طريق شبكة

الطرق الصحراوية التي تربطها بشمال أفريقيا ومصر. فهذه الطرق ظلت تمثل شبكة واحدة تمت وازدهرت فصارت سبباً في تحقيق نجاح إقتصادي - اجتماعي وثقافي خاصة بعد الفتح العربي الإسلامي لمصر وشمال أفريقيا منذ سنة 12هـ/642م.⁽³⁾

ومن الناحية التاريخية فإن هذه الشبكة من الطرق الدولية بدأت من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. وجاء الفتح العربي- الإسلامي لمصر وشمال أفريقيا فأحدث تحولاً خطيراً في الحياة السياسية والإقتصادية- الإجتماعية والثقافية في تلك البلاد. وفي ذات الوقت شكل حاجزاً إستراتيجياً بين أفريقيا وأوروبا التي لم تستطع تخطي ذلك الحاجز في ظل السيادة الإسلامية على البر والبحر إلا بعد الإلتفاف حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي .

هناك طريق بري يربط مصر ببلاد النوبة والبجة يبدأ من الفسطاط ويتجه جنوباً إلى أسيوط ثم قوص، ويواصل شرقاً حتى المواليء السودانية (عيزاب وسواكن ومصوع). وطريق آخر يتجه من أسيوط جنوباً حتى دنقلا ، أو من أسيوط إلى واحة الخارجة ومنها إلى دنقلا، ومن دنقلا يتجه جنوباً إلى دارفور عبر درب الأربعين. وطريق ثالث يبدأ من أسيوط متجهاً ناحية الجنوب الغربي إلى كردفان ، ثم يواصل السير غرباً إلى دارفور حتى مدينة كوبي ومنها غرباً حتى مراكز السودان الأوسط.

وهناك طريق يتجه من مصر جنوباً عبر الصحراء الشرقية إلى بلاد النوبة والبجة حيث توجد مناجم الذهب والزمرد (أرض المعدن) ، ومن ثم إلى المواليء السودانية وميناء عدول (أدوليس) الحبشية.⁽⁴⁾

أما السودان الأوسط فقد كان متصلاً بمصر وليبيا عبر بلاد فزان . فقد أشار يعقوبي إلى طريق يربط مصر وليبيا إلى اقليم بحيرة تشاد.⁽⁵⁾ هذا الطريق يبدأ من الفسطاط إلى أسيوط ثم يتجه غرباً إلى واحة الخارجة ثم واحة كفرة ، ثم يواصل السير جنوباً حتى بلاد الكانم والبرنو ، ثم يتجه غرباً إلى كاتسينا وجاو عاصمة السنغي، ومنها إلى بلاد غانا.⁽⁶⁾ وعلى الرغم من إشارة ابن حوقل بعدم صلاحية هذا الطريق لوجود العواصف الترابية وهجمات اللصوص المتكررة.⁽⁷⁾ إلا أنه من المستبعد أن تتحول القوافل إلى طريق سجلماسة نظراً لبعده مع وجود طريق فزان الذي يربط مصر وليبيا ببلاد السودان الأوسط، وطريق الأربعين الذي يربط مصر بدارفور التي كانت بدورها تتصل ببلاد السودان الأوسط. هذا إضافة إلى أن العواصف موسمية لا تهب طوال العام. كما أن القوافل قد تمتلك القدرة على صد الهجمات بحكم أن لديها تنظيمماً إدارياً يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر.⁽⁸⁾

هذا إضافة إلى أن اقليم وداي كان متصلاً ببلاد الحجاز عبر هذا الطريق مع وجود طريق دولي آخر يصل بلاد السودان الأوسط بالحجاز عبر دارفور وسنار والمواليء السودانية ، وهو أقل كلفة إلا أنه غير مأمون.⁽⁹⁾ فكان أطول طريق مباشر يصل بلاد السودان بالبحر الأحمر هو ذلك الذي يبدأ من بلاد سنغامبيا ويتجه شرقاً ماراً بأعالي نهر النيجر وإقليم بحيرة تشاد حتى وسط

دارفور وكردفان، ثم يمر بمدينة سنار، ومن سنار تتفرع طرق القوافل المؤدية إلى الموانئ الحبشية والسودانية كطريق شندي- بربر- سواكن - وعيذاب - وطريق سنار - كسلا- مصوع أوزيلع عبر عدوة ود كسان.⁽¹⁰⁾ وطريق سنار- القلابات ، ومن ثم إلى الموانئ السودانية أو الحبشية كزيلع ومصوع. وهناك طريق آخر يمر بجنوب سنار حتى غندار ومن غندار إلى الموانئ السودانية أو الحبشية . ويبدو أن هذه الطرق التي تصل كل بلاد السودان بموانئ البحر الأحمر السودانية والحبشية بشكل مباشر تسير عبر أراضي السافانا الغنية والفقيرة ، حيث تتوفر مياه الأمطار والأنهار والنهيرات والآبار في أغلب أجزاء تلك الطرق .

وسائل النقل :

وسائل النقل البري كثيرة. كالحمير والخيول والثيران. إلا أن ظهور الجمال أدى إلى تحول خطير في مجال النقل لما يتمتع به ذلك الحيوان من خصائص ومميزات ، كتحمل العطش والصبر على الأحمال الثقيلة، وطول العمر ، مما جعله أهم أداة نقل إستراتيجية.⁽¹¹⁾ قال عنه البروفيسور سلامة«...كان مبعوث العناية الإلهية لكل البدو الذين كانت تعوق حركتهم عيوب الجياد في وقت كان فيه المناخ قد أخذ يتحول إلى جفاف مُهلك...»⁽¹²⁾.

البحر الأحمر والموانئ السودانية:

البحر الأحمر:

لقد ارتبطت هذه الطرق البرية بالعالم الخارجي عن طريق مصر وموانئ البحر الأحمر، ويهمنا هنا دور البحر الأحمر في إكمال الإتصال بعالم الشرق والغرب عن طريق موانئه السودانية التي أنشئت منذ فترة تاريخية مبكرة . وما من شك في أن البحر الأحمر ظل يمثل مسطحاً مائياً إستراتيجياً بالنسبة إلى العالم في التاريخ القديم والوسيط والحديث. فهو أحد ذراعي المحيط الهندي الذي يتميز بأنه المسطح المائي الوحيد الذي من خلاله تطل شعوب الشرق ذات الأهمية الإقتصادية لدول الغرب الأوربي . ويبدو أن أحد فراعنة مصر أحس بمدى أهمية البحر الأحمر بالنسبة لبلاده والعالم فشق قناة تربط النيل بخليج السويس لنقل التجارات الواردة من أفريقيا، وفي العصور الوسطى نجد أن الخليفة عمر بن الخطاب حفر قناة نيلية تصل النيل بالبحر الأحمر في سنة 643/23 وفي العصر الحديث تمكن البرتغاليون من الالتفاف حول أفريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس الميلادي والوصول إلى الهند عبر المحيط الهندي وبالتالي إستغناء أوروبا عن البحر الأحمر كأهم ممر مائي يوصل إلى بلاد الشرق، تم إستعادة ذلك الذراع الأيسر للمحيط الهندي أهميته الإستراتيجية بحفر قناة السويس في عام 1869م.

فالبحر الأحمر - يتوغله في اليابسة - صار شرياناً رئيساً في حركة التجارة العالمية الصادرة والواردة من وإلى بلاد الشرق الأدنى والأقصى. وعلى الرغم من طبيعة تكوين هذا البحر ومناخه وقسوة الحرارة والرطوبة، والنشاط المرجاني فيه والجبال الثابتة في أعماقه وشدة الظلام وإستداد الرياح عند مدخل خليجي العقبة والسويس ، ووجود الدردور أو الدوامة حين تصطدم الرياح السورية بالرياح المصرية ، حيث تجري المياه في شكل دائري يمنع السفينة من السير فتظل تدور

حول نفسها مما جعله غير ملائم.⁽¹³⁾ خاصة في الجزء الشمالي منه. فكانت المراكب لا تبخر فيه إلا نهاراً خوفاً من الإرتطام بالصخور والشعب المرجانية. يقول الإدريسي أنه لولا مهارة الملاحين لما خرج مركب سالم⁽¹⁴⁾. وقد وصفه ابن ماجد بأنه:

«...أوسخ بحور الدنيا».⁽¹⁵⁾

يقصد كثرة الشعب المرجانية والصخور التي تعوق الملاحة. وعلى الرغم من كل هذا فقد ظل البحر الأحمر محافظاً على أهميته الإستراتيجية ، وأنشئت على ساحليه الموانئ خدمة للتجارة العالمية، وقد لقيت تلك الموانئ الأهتمام المتزايد من قبل حكام مصر والحجاز وغيرهم من حكام الدول المستفيدة . ومنذ عصر الأغريق في مروي فقد وجدت الموانئ السودانية إهتماماً من الحكام المرويين والأسويين الذين شملوا الطرق البرية برعايتهم أيضاً. ويبدو أن وجود الجمال ساعد في الإتصال البري بين تلك الموانئ ، وإزدهرت المملكة المروية بسبب النشاط التجاري البري والبحري ، والعلاقة الطيبة مع الأحباش .

1/ ميناء أدوليس (عدول):

يبدو أن المصريين هم الذين أنشأوا هذا الميناء في أخريات سنين دولة الفراعنة . فقد وجدت بعض الأدلة الأثرية التي تثبت ذلك⁽¹⁶⁾. كما أن إرتباط تجارة مصر بالمنطقة ربما شجعها على إنشاء ذلك الميناء والإهتمام به. ووجد الميناء إهتماماً من قبل الرومان منذ عام 275م حيث صار من أكبر أسواق تجارة الرقيق والمنتجات الأفريقية، وشكل مركزاً لسيطرة الرومان الذين حاولوا قمع حركات البجة الشماليين (البليمين).⁽¹⁷⁾

وكان هذا الميناء يربط منطقة الظهير الحبشي والسوداني بالعالم الخارجي عبر طريق رئيس يمر بالمرتفعات الحبشية والسهول السودانية، حيث ترفع إليه السلع الأفريقية الإستراتيجية ومنه إلى العالم الخارجي. وفي ذات الوقت كان هناك طريق بري يربط أدوليس بمنطقة مروي القديمة.⁽¹⁸⁾

2/ ميناء باضع:

يعتبر ميناء باضع من أهم الموانئ السودانية التي أسهم التجار في تأسيسه منذ فجر الإسلام دون أن يكون خاضعاً لإشراف أو نفوذ الدولة الإسلامية. لكن يبدو أنه كانت عربية النشأة بحكم أن العرب كان لهم نفوذ وسلطان على حركة التجارة الدولية منذ فترة سابقة للإسلام، وأسهموا في إعادة تأهيل كثير من المراكز البحرية القديمة.⁽¹⁹⁾ وجاء أول ذكر لهبأن أحد المسلمين هاجر إليه في سنة 637/16 ، ويبدو أن جماعات من بني أمية بقيادة عبد الله بن مروان لجأوا إليه في سنة 750/132 هرباً من العباسيين.⁽²⁰⁾ وعبروا عن طريقه إلى ميناء جدة. وقد فرض العباسيون سلطانهم عليه في عهد المأمون.⁽²¹⁾

يقال أن فترة إزدهار هذا الميناء كانت من سنة 637/16 إلى سنة 1100/500 كمركز تجاري عربي تتجمع فيه سلع الحبشة والبحة وما وراءها كالذهب وشن الفيل وريش النعام ، إلي غير ذلك ، إلا أنه فقد أهميته بعد ذلك التاريخ ويرى يوسف فضل أن الميناء لم يوضع في مكان مناسب

يجعله متصلاً بمنطقة الظهير البعيدة في الشمال والجنوب فظل مرتبطاً بجنوب بلاد البجة وشمال الحبشة أكثر من إرتباطه بمملكتي المقررة وعلوة.⁽²²⁾

3/ ميناء عيذاب:

يقع هذا الميناء السوداني في منطقة مثلث حلايب محاذة ميناء جدة تقريباً وفي أعالي وادي العلاقي وعلى بعد اثني عشر ميلاً شمال ميناء حلايب ، ويبدو أن البدء في إستغلال الذهب في وادي العلاقي أدّى إلى أنعاش النشاط التجاري في المنطقة حتى صار يطلق على عيذاب ميناء الذهب.⁽²³⁾

لمع نجم هذا الميناء لأنه نشأ وتطور كميناء دولي ذي أهمية كبرى في مجال التجارة الدولية ، إضافة إلى أنه كان يمثل أهم مركز لتلبية إحتياجات المعدنين في الصحراء الشرقية ، ثم صار ميناء حجاج بيت الله الحرام .

قال ابن جبير عن عيذاب التي زارها في سنة 1196/578، «...وهي من أفضل مراسي الدنيا، سبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها زائداً على مراكب الحجاج الصادرة والواردة ...»⁽²⁴⁾ ووصل الميناء قمة شهرته وصار آخر مركز سوداني تلتقي فيه سفن الهند والعرب وشرق أفريقيا. ويبدو أنه كان يخدم الحركة التجارية بين مصر واليمن وسائر بلاد الشرق أكثر من خدمة منطقة الداخل السوداني.⁽²⁵⁾

كانت عيذاب تحت إدارة زعامات قبلية كربيعة الذين صاهروا أهل البلاد، وفي سنة 1050/442 سيطر الفاطميون على ذلك الميناء وعينوا مشرفاً على الإمداد الغذائي وألزموا زعيم البجة بحمايته ضد هجمات الأحباش.⁽²⁶⁾ ثم أخضع الميناء لإدارة الأيوبيين الذين بسطوا سيطرتهم على اليمن والحجاز والبجة لدرء الخطر الصليبي آنذاك، وتأمين تجارة البحر الأحمر.⁽²⁷⁾ فقد تعرض الميناء لهجوم صليبي في سنة 1183/578 بغرض الإستيلاء على مكة والمدينة ، وأستولى المهاجمون على سفن قادمة من قوص.⁽²⁸⁾ ومما زاد من أهمية الميناء أن الصليبيين أقاموا حصناً في خليج العقبة ومنعوا الحجاج والتجار من إتخاذ الطريق الشمالي.⁽²⁹⁾

لكن رغم ذلك فقد بدأ الميناء يفقد أهميته التجارية بسبب الصراعات الداخلية بين السلطة المملوكية والحداربة.⁽³⁰⁾ والتدني الإقتصادي في مصر العليا وحالة الجفاف والمجاعات في منطقة قوص ، مما جعل التجار يتجهون صوب سواكن.⁽³¹⁾ ويبدو أن السلطان المملوكي برسباي كان يفضل ميناء جدة على عيذاب مما جعل الأهالي يهاجمون قافلة مصرية متوجهة إلى مكة . فأضطّر السلطان المملوكي برسباي إلى توجيه ضربة إلى عيذاب في سنة 1431/835 كانت القاضية ، إلا إنها استمرت حتى سنة 1492/897 تقريباً دون أن تفقد أهميتها بشكل نهائي.

4/ ميناء سواكن:

هو ميناء قديم أيضاً وكان معاصراً لعيذاب وأزدهر في العصر الإسلامي في مجال التجارة الدولية مع مصر وشمال أفريقيا وبلاد السودان، إضافة إلى نقل الحجيج . وكان هذا الميناء يخدم منطقة الظهير السوداني والأثيوبي بشكل خاص أكثر من باضع وعيذاب. وقد إزدادت أهمية هذا

الميناء بعد أفول نجم باضع فصار مركزاً رئيساً للتجارة الصادرة والواردة ومحط رحال السفن خاصة سفن التجار الكارمية الذين كانوا يفضلونه بسبب أن مرساه أفضل من مراسي اليمن والحجاز.⁽³²⁾

لقد وجد هذا الميناء إهتماماً من قبل المماليك في مصر بحكم أهتمامهم بتجارة البحر الأحمر. ففي سنة 1265/664 بعث السلطان بيبرس حملة لتأديب صاحب سواكن لتعرضه لأموال الموقى من التجار المصريين، ووضع الميناء تحت مراقبة حامية عسكرية، وفرض أموال الزكاة على سكان المدينة لحساب المماليك مما جعل حكام ممالك النوبة المسيحية يخافون من تعرض بلادهم لأضرار إقتصادية ودينية وعزلة عن العالم الخارجي⁽³³⁾. فبدأوا في شن الحملات العسكرية ضد مصر، والإغارة على عيذاب ونهب المتاجر وقتل أعداد كبيرة من أهل المدينة، والإغارة على مدينة أسوان أيضاً. وربما كان ذلك من منطلقات دينية صليبية. أيضاً كان رد الفعل المملوكي سريعاً بتسيير حملات عسكرية مما أدى في النهاية إلى إخضاع مملكة المقررة التي صارت تابعة للسلطة المملوكية في سنة 1276/674⁽³⁴⁾ ويبدو أن ذلك كان أمراً لا بد منه في سبيل درء الخطر الصليبي الذي صار يهدد المصالح الإسلامية في المنطقة.

مهما يكن من أمر فقد كان رد الفعل النوبي مهاجمة عيذاب ونهب متاجرها وقتل قاضيهما وواليهما ربما خدمة المصالح الصليبية.⁽³⁵⁾

أما ميناء سواكن فقد كان له علاقات طيبة مع بلاد الحجاز واليمن، وكان التجار الحجازيون يترددون على الميناء بأعداد كبيرة وأوردت المصادر كثيراً من أسمائهم. وفي سنة 1332/732 وجد ابن بطوطة ابن شريف مكة يحكم سواكن بحكم نظام توليه البجا السلطة لأبن الأخت، ومعه أخوانه الأمراء.⁽³⁶⁾ وذكر النويري الذي كان معاصراً لأبن بطوطة أن سواكن يقطنها الخاسة وهم مسلمون.⁽³⁷⁾ وهذا يؤكد قباب الصوفية المنتشرة في الإقليم في ذلك الوقت.

وبحلول القرن الخامس عشر صارت سواكن الميناء السوداني الأول، وذاع صيتها كميناء رئيس في حركة التجارة العالمية، وبدأت بعض السفن الهندية تتجه نحوها لإنخفاض رسومها الضريبية. غير أن الأحوال السياسية والصراعات الإقليمية في فترة ما بعد القرن الخامس عشر جعلت هذا الميناء يتأرجح ما بين الإزدهار وبدايات التدهور، ففتحول الملاحة الدولية من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح منذ بداية القرن السادس عشر، مع أفول نجم المماليك في مصر ربما أدى إلى تدهور حركة الملاحة في البحر الأحمر، كما أن ظهور الدولة العثمانية ربما كان سبباً في ازدهار ميناء سواكن مرة أخرى.⁽³⁸⁾

5/ السلع الصادرة والواردة:

لقد ظلت بلاد السودان تمثل مستودعاً ضخماً لسلع تجارية إستراتيجية يتم تصديرها إلى مختلف أنحاء العالم في العصور الوسطى والحديثة، كالمعادن والثروة الحيوانية والغابية والقوى البشرية، ولا تستورد سوى سلع إستهلاكية أو مواد مستهلكة كالملح والأقمشة والملبوسات وأدوات الزينة الزجاجية. وقد نقل عن أحد تجار المغرب في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي أنه قال:

«...لولا الشفاعة لم أزل في بلادي تاجراً من تجار الصحراء الذين يذهبون بخبيث السلع ، ويأتون التبر الذي كل أمر الدنيا له تبع، ومن سواهم يحمل منها الذهب، ويأتي إليها بما يضمحل عن قريب ويذهب إلى ما يغير من العوائد ، ويجر السفهاء إلى المفاسد ...»⁽³⁹⁾. والحقيقة أن بلاد السودان كانت تمثل إحدى الأسواق الرائجة لتلك السلع الاستهلاكية . إلا أن كثيراً من السلع الصادرة من بلاد السودان أو الواردة إليه كانت مرتبطة بتطورات اقتصادية واجتماعية ، كسد الاحتياجات وظهور الأديان السماوية وانتقال الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد. فكل ذلك يتطلب استيراد أنواع معينة من السلع؛ كالمعادن وعلى رأسها الذهب والرقيق و سلع الرفاهية والكماليات كالعاج وريش النعام ، إلى غير ذلك مما يسمى بالسلع الملوكية.

من هذه السلع نأخذ الرقيق مثلاً، لما لتجارته من آثار إقتصادية واجتماعية داخل افريقيا وخارجها. فقدراجت تلك التجارة في كثير من الدول الافريقية، وكانت بلاد السودان تصدر أكبر الاعداد الى العالم الخارجي.⁽⁴⁰⁾ ففي الفترة مابين 1666 و 1766 بلغ عدد الذين اختطفوا من غرب افريقيا حوالي ثلاثة ملايين افريقي بواقع خمسة جنيهاسترلينية للشخص الواحد ، أرسلوا إلى المستعمرات البريطانية والفرنسية والاسبانية. وكان الأرقاء يجمعون من كل البلاد التي تقع جنوب الحزام السوداني. فالرقيق النوبي كان يجمع من المناطق التي تقع الى الجنوب من السودان الشرقي وينقل إلى مصر عن طريق أسوان ومنها إلى أسواق قوص والفسطاط والاسكندرية، أو يصدر إلى بلاد الجزيرة العربية والخليج العربي عن طريق الموانئ السودانية⁽⁴¹⁾. إضافة إلى الرقيق الحبشي الذي كان يجمع وينقل عبر الموانئ الحبشية والسودانية .

أما رقيق السودان الأوسط فكان يجمع بذات الطريقة، وقد تمارس عمليات اختطاف ضد بعض القبائل ، أو إنفاذ غزوات قبلية لجمع الرقيق وبيعه في الأسواق، على نحو ماقامت به قبيلة جذام وغيرها ضد ملك البرنو في سنة 794/1393 مع أنهم كانوا يدينون بالإسلام. ويقال أن الفزانين والزغاوة كانوا يخرجون من مدنهم إلى البادية ويسرقون أبناء القبائل الرحل وينقلونهم إلى بلاد المغرب عن طريق فزان. وذكر ابن بطوطة أن الجواري الحسان والفتيات يؤتى بهن من بلاد البرنو والزغاوة⁽⁴²⁾. وأهم مصدر للرقيق في السودان الغربي هو المنطقة التي تقع إلى الجنوب من تلك البلاد. ويقال أن بعض ملوك مالي كانوا يشنون الحروب ضد جيرانهم الذين يمتنعون عن دفع الخراج ، ويبيعون الأسرى في الأسواق. وفي هذا الجزء من السودان مراكز لتجميع الرقيق ، كبريس وتكرور وسلي وتبكتو وأودغست، ومنها يرسل إلى بلاد المغرب الأقصى وشمال أفريقيا. وكانت القيروان أكبر مركز لتصدير رقيق البلاد المذكورة إلى بلدان شرق المتوسط.⁽⁴³⁾ ومن المؤكد أن هؤلاء الأرقاء كان يتم ترحيلهم عبر الطرق البرية الداخلية سيراً على الأقدام مقرنين بالحطب في الطرق والدروب المحلية، ومن ثم يتم نقلهم إلى المراكز المذكورة أما سيراً على الأقدام أو باستخدام الدواب المختلفة. ومن المهم أن نذكر هنا أن بلاد السودان الغربي تأثرت بالوجود البرتغالي بعد عمليات الكشف الجغرافي والإلتفاف حول افريقيا . ففي سنة 1444م وصلت سواحل لشبونة أول شحنة من مصب نهر السنغال وإستمرت عمليات نقل الرقيق من السنغال إلى لشبونة حتى فاق عدد الأرقاء أعداد

السكان في كثير من المناطق البرتغالية في أوائل القرن السادس عشر.⁽⁴⁴⁾ ونشير هنا إلى أن كثيراً من السلاطين والزعماء القبليين في الساحل الغربي وقعوافرائس سهلة للاغراءات الأوربية فصاروا عوناً لهم على إنفاذ مخططات إستراتيجية اقتصادية ودينية، بل شرك بعضهم في إنفاذ تلك المخططات بشكل رئيس. فهم أصلاً كانوا يمارسون تلك التجارة داخل بلادهم في إطار اجتماعي أسري على نطاق ضيق فلم يكن صعباً عليهم أن يشاركوا في هذه التجارة العالمية ذات الربح الوفير.

6/الطرق البرية وموسم الحجوالعمرة :

لقد أظهر عامة المسلمين في أفريقيا رغبة وحماساً لأداء فريضة الحج، إلا أن الأحوال الأمنية بسبب الصراعات الداخلية والحروب وحركات الجهاد الإسلامية أدت إلى تناقص أعداد الحجاج الملوك والسلاطين والأمراء المسلمين. ونتج عن ذلك ظهور جدل فقهي منذ بداية القرن الثامن عشر الميلادي حول مسألة أداء تلك الفريضة. وأول من أصدر فتوى بعدم أداء الفريضة في حالة عدم توفر شرط الاستطاعة وإستتباب الأمن الشيخ محمد بن المختار الشهير بأبن الأعمش، وهو من أشهر علماء مدينة شنقيط. إلا أن هذه الفتوى لم تجد قبولاً وإستحساناً لدى بعض الفقهاء، ووصفها بعضهم بأنها «قلة أدب»⁽⁴⁵⁾. وكان محمد بن المختار الكنتي (1729-1811) شيخ الطريقة القادرية يقول بأداء الفريضة على التراخي، ويرى محمد بيلو سلطان صكتو (1817-1838) تقديم الحجة الأولى على الجهاد إلا في حالة وجود خطر يهدد الجماعة المسلمة، مع توفر شرط الاستطاعة، وتأثيم من يؤدّون الفريضة رغم المهددات الأمنية والمخاطر والصعاب.

أما الفريق الآخر فكان يقول بضرورة أداء الفريضة رغم المخاطر والصعاب. وقد وجد هذا الرأي القبول لدى سكان الصحراء الغربية، وأخذ به أغلب التكاير التجانية الذين يتخذون طريق الصحراء الغربية رغبة في تسجيل زيارة لقبر شيخهم أحمد التيجاني بمدينة فاس.⁽⁴⁶⁾ ومهما يكن من أمر فإن عامة المواطنين المسلمين في السودان الغربي والأوسط كانوا يصرون على أداء الفريضة رغم ما يواجهون من مصاعب. فمنهم من يتخذ طرق السودان الشرقي المؤدية إلى الموانئ السودانية، ومنهم من يتخذ الطرق الصحراوية المؤدية إلى بلاد المغرب أو ليبيا ومصر، ومن مصر يصلون إلى الموانئ السودانية عبر مدينة قوص. وحسب ما توفر من مصادر فإن أول من أدى فريضة الحج من السلاطين التكاير السلطان المالي برمندان، وربما كان ذلك في سنة 1050/441، وتشير بعض المصادر إلى حج مانسا ولي (السلطان علي)، على أيام السلطان المملوكي الظاهر بيبرس المتوفى سنة 1277/676. ثم أدى الفريضة سيكرة (أو ساكوة) في سنة 1300/700.⁽⁴⁷⁾ متخذاً طريق القوافل عبر نهر النيجر ووحدات الصحراء الغربية إلى مصر ثم إتجه ناحية الجنوب الشرقي إلى الموانئ السودانية عبر مدينة قوص. وبعده باربعة وعشرين عاماً حج السلطان مانسا موسى سلطان مالي في سنة 1324/724 متخذاً طريق القوافل الغربي عبر سجلماسة. يقال إنه كان برفقته ثمانون ألفاً من الجند وغيرهم وأثنى عشر ألف وصيفة، وثمانون من الجمال المحملة بالتبر وخمسمائة عبد يحمل كل واحد منهم قضيباً من ذهب يزن ثمن اقة.⁽⁴⁸⁾ مما أدى إلإغراق أسواق مصر بالذهب وأحداث إنخفاض في سعره هناك لفترة من الزمن. ويقال إنه أهدى إلى السلطان الناصر إبن قلاوون وسائر أمرائه

وموظفيه كمية من ذلك الذهب.⁽⁴⁹⁾ وعلى ما في تلك الاعداد البشرية والكميات من الذهب من مبالغة إلا إنها تعطي مؤشراً واضحاً لدور فريضة الحج في إنعاش حركة التجارة الاقليمية والعلاقات الدبلوماسية. الأهم من ذلك نقل الثقافات المختلفة. فقد تعرف السلطان موسى على الشاعر المهندس المعماري أبو إسحاق الساحلي وتعلق به واقتعه بالذهاب برفقته إلى مالي . فأدخل أبو اسحاق عملية البناء بالاجر المحروق لأول مرة ، وشيد مسجداً ضخماً في مدينة جاو وآخر في تنبكتو ، كما شيد قصر السلطان موسى⁽⁵⁰⁾.

ثم ادى السلطان أسكيا محمد التوري سلطان سنغي الفريضة في نهاية سنة 1497/902 وقد رافقه ثمانمائة رجل منهم كثير من العلماء والوزراء والاداريين والجند. ويبدو إنه قضى عاماً كاملاً ما بين مصر والحجاز.⁽⁵¹⁾ وربما سلك ذات الطريق الذي يبدأ من قوص. ويقال إنه أنفق أموالاً طائلة في تلك الرحلة، وقد منحه الخليفة العباسي المقيم في مصر لقب خليفة السلمين في بلاد التكرور. وفي طريق عودته إصطحب معه محمد بن عبد الكريم المغيلي، وهو من علماء البربر، وقد بدأ هذا العالم في نشر تعاليم الإسلام بدءاً بواحة توات ثم تأكيداً وكاتسينا وكانو حيث مهد لحركة إصلاح ديني وعاد إلى توات وتوفي في سنة 1502.⁽⁵²⁾

أما في السودان الأوسط فأول من أدى الفريضة السلطان مي جبلمي الكامي الذي ربما كان أول من أسلم في تلك البلاد . لقد خرج هذا السلطان من بلاد البرنو لأداء الفريضة في سنة 1084 لكن وافته المنية في مصر سنة 1097. وأغلب الظن إنه توفي بعد أداء الفريضة. أما ابنه السلطان دوناما بملي فيقال إنه أدى الفريضة مرتين، وتوفي غرقاً في مياه البحر الأحمر وهو في طريق عودته بعد أداء الحجة الثالثة في سنة 1150.⁽⁵³⁾

أما حجاج سلطنة دارفور فليس بين أيدينا تفاصيل كافية عنهم عدا الأمير أبومدين الذي كان مقيماً في مصر مطالباً بعرش السلطنة. وذلك لأن السلاطين كانوا يؤدون الفريضة في كل عام وبرفقتهم أعداد كبيرة من رجال البلاط والحاشية وغيرهم. فقد تميزت السلطنة بأنها كانت تدفع مبلغاً من المال لتجهيز المحمل؛ وهو عبارة عن بضائع مختلفة من سلع الرفاهية كالعاج وريش النعام إلى غير ذلك، تباع في أسواق القاهرة ويحمل ثمنها ويسلم إلى إدارة الحرمين بواسطة رئيس قافلة الحج، ويطلق على ذلك المبلغ صرة الحرمين⁽⁵⁴⁾. وأما ملوك سنار فلم يتدخلوا في أداء الفريضة رغم الصراعات الداخلية والخارجية، بل كانوا أكثر اهتماماً بأمر الحج والحجيج. كالشيخ عجيب المانجلج الذي كان يحرص على أراحة الحجاج وتأمين الطرق التي تمر بأرض السلطنة⁽⁵⁵⁾. وكان حجاج السلطنة يتخذون الطرق المؤدية إلى الموانئ الحبشية والسودانية. ومن الذين أوردتهم ود ضيف الله في طبقاته نأخذ مثلاً: الجنيد ولد طه بن عمار. فهو من المتصوفة الذين أعطاهم الله سبحانه وتعالى القبول الحسن عند الملوك والسلاطين لاسيما أهل الحرمين الشريفين، ومدينة جدة. فكان كثير الحج إلى بيت الله الحرام، حج حجته الأولى في سنة 1650 م وتوفاه الله بالحجاز.⁽⁵⁶⁾

كذلك الشيخ حمد النحلان بن محمد البديري الذي أمر حيرانه بالسفر معه لأداء الفريضة، فسافر معه سبعون من طلابه. ومن أولاد جابر أدى الفريضة أخوه اسماعيل وبرفقتة أخته⁽⁵⁷⁾.

7/ الهجرات الداخلية والإستيطان:

يبدو أن هنالك أسباباً دفعت التكاير للهجرة شرقاً إلى بلاد السودان الشرقي في فترات مختلفة كحالات الجفاف الذي ضرب بلاد السودان الأوسط في أربعينات وخمسينات وستينات القرن السادس عشر مما جعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن البرنو ربما كانوا أول المهاجرين إلى بلاد السودان الشرقي⁽⁵⁸⁾.

كما مثل النشاط التجاري عاملاً مهماً من عوامل الهجرة والإستيطان في بلاد السودان الشرقي. فالحاج حماد، التاجر البرقاوي كان مقيماً بمدينة سنار لفترة طويلة وسافر إلى الحبشة ورافق الرحالة جيمس بروس عند تحركه من قندار إلى سنار، ثم انتقل إلى مدينة الفاشرسنة 1793م، حيث التقى الرحالة براون⁽⁵⁹⁾. ويحدثنا بيركهاردت عن الحاج علي البرناوي، رئيس التجار الذي صحبه في رحلته من شندي إلى سواكن، ويقول انه كان يعمل في تجارة الرقيق وذهب إلى بلاد كثيرة في الإمبراطورية العثمانية وغيرها، لكنه إستقر في كردفان وصار يعمل ما بين كردفان وجدة⁽⁶⁰⁾. وقد مارس التكاير تجارة الخردوات مع بيع التماثيل التي كان يعتقد بأنها تقي من العين والسحر والسلاح الناري، إلى غير ذلك قبل وبعد أداء الفريضة⁽⁶¹⁾. ومنهم من يعمل في الزراعة ليحصل على المال اللازم لأداء الفريضة. فالأغلبية من التكاير الفقراء ينوون الحج دون أن يكون لديهم قدراً كافياً من المال يغطي نفقات السفر. لذا قد يؤدي بعضهم الفريضة بعد عدة سنوات يقضيها متنقلاً في المدن والقرى السودانية والحبشية، ومنهم من يوفق في الزواج قبل أو بعد أداء الفريضة وينجب الاطفال، وقد يبقى مجاوراً بمكة أو المدينة، ومنهم من يستقر في إحدى مدن وموانئ الحجاز أو السودان الشرقي، أو الحبشة، ومنهم من يواصل المسير إلى بلاده وبرفقته أسرته. ولتفصيل أمر هذه الهجرات نأخذ:

أ/ الإستيطان في دارفور:

هو أول إقليم أستقر فيه بعض الحجاج التكاير وغيرهم من أهالي السودان الأوسط والغربي. وتوجد أدلة تؤكد على سيطرة البرنو على الإقليم منذ فترة سابقة للعام 1822م وهو تاريخ زيارة الرائد دونهام للإقليم⁽⁶²⁾. كما نجد ان الفلاتا والمراريت وبعض أهالي وداي كانوا يقطنون شرق ووسط دارفور. ويبدو أن الفلاتا الذين لعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية - الإجتماعية في بلاد البرنو والبرقو أنفذوا أكبر هجرة لهم إلى دارفور على أيام السلطان أحمد بكر (1726-1746) وكان لهم دار خاصة بهم في الطرف الجنوبي لجبل مرة وتزوجوا مع البقارة. وفي عهد السلطان عبدالرحمن الرشيد (1787-1801) كان الفكي سراج الفلاتي من أهم رجال البلاط في السلطنة، كما لمع نجم مالك الفتواوي أحد فقهاء الفلاتا على أيام السلطان محمد الفضل. فقد كان معلماً للسلطان عبد الرحمن الرشيد قبل توليه أمر السلطنة⁽⁶³⁾.

هذا إضافة إلى عناصر أخرى بدوية إستوطنت قرية جداد، ومجموعة أقاما التي كانت ترعى إبل السلطان، والبرنوالذين إستقروا بمنطقة رهيد البردي. وعلى أيام السلطان إبراهيم (1874-1875) كان آدم رجال التكروري من أبرز المواطنين التكاير، وقد إنضم إلى جيش السلطان علي دينار. وكان مصطفى كلقام من كبار الشخصيات التكرورية في جيش السلطان علي دينار أيضاً.

ب/الاستيطان في السودان الشرقي:

ذكر بيركهاردت أن أعدادا كبيرة من الفلاتا كانوا يعيشون في حي خاص بهم في الأبيض وتحت قيادة واحد منهم. وكان المولدون من التكاير منتشرين في أغلب مدن كردفان، جاؤوها من دارفور. وكانوا يعملون في مجال الزراعة، وتزواج بعضهم مع العناصر المحلية كالبيدية والحمير والمسيرية⁽⁶⁴⁾.

وفي فترة الحكم التركي-المصري في السودان هاجر الفلاتا والهوسا والبرنو وإستقروا في الدنج وجبل فلاتا والأبيض والنهود وغيرها⁽⁶⁵⁾.

وتعد قرية الشيخ طلحة من أكبر مستوطنات التكاير في سلطنة سنار. يقال أن مؤسسها الشيخ محمد عيسى الفلاتي عام 1830 وقام كثير من قرى الفلاتا من حولها، ويذكر أن محمد ود عدلان كان في سنة 1808 مقيماً في حلة برقو، مما يدل على قيام مستوطنة للبرقو قرب مدينة سنار منذ فترة سابقة لهذا التاريخ. أما مدينة مايرنو فقد أسسها الأمير مايرنوبن الطاهر الثاني الذي أفلت من قبضة المستعمر ووصل بلدة الشيخ طلحة ومنحه السناريون الأرض وسميت باسمه⁽⁶⁶⁾. ويبدو أن بعض العناصر العربية إستقرت في تلك القرب وتزاجت مع أهل تلك المستوطنة.

وهناك وجود تكرر في كثير من المدن السودانية كأم درمان والخرطوم بحري والخرطوم وكسلا والقضارف وغيرها. وكان أفراد قبيلة الفلاتة أكثر شهرة من غيرهم وتبوأوا مناصب مهمة على أيام محمد أحمد المهدي والخليفة عبدالله الذي اتخذ منهم مائتي فرد لحرسه الخاص⁽⁶⁷⁾.

ومن وجهات التكاير نأخذ مثلاً:

الفكي الأمين الفلاتي: فهو من فقهاء قبيلة الفلاتا. كان يعمل في بلاط السلطان إبراهيم، آخر سلاطين الفور وكان تقياً ورعاً ويعتبر من أشهر التكاير الذين هاجروا إلى أم درمان أبان الثورة المهدية مساهماً في مجال الصناعات الحربية⁽⁶⁸⁾.

محمد بيلو الداداري: وهو من أشهر علماء الفلاتا أيضاً. هاجر من إقليم كردفان إلى أم درمان وكان من المقربين للمهدي وحضر وفاته، ويقال إنه كان من أوائل الذين بايعوا الخليفة عبدالله بعد وفاة المهدي.

الحاج أحمد محمد قدح العشاء: جاء والده من إقليم كتاقوم بنيجريا وإستقر بدارفور وإنضم إلى ثورة المهدي. ولد في سنة 1862م من أم هي ابنة ابوبكر ابن السلطان حسين سلطان دارفور. تزوجها والده حين كان ضيفاً على السلطان حسين وهو في طريقه إلى بلاد الحجاز لأداء الفريضة. تربى الحاج أحمد في إقليم كتاقوم وحفظ القرآن هناك وعاد إلى الفاشر وشارك في معركة شيكان وغيرها من معارك المهدية. توفي سنة 1925م في حي الكارا بأم درمان (بين البلدية وحي الموردة) وإشتهر بلقب «قدح الدم» لأنه شارك في معركة كرري وكان من جرحى تلك المعركة⁽⁶⁹⁾.

الفكي ابو بكر محمد فمري: هو فقيه من فقهاء الفلاتا، جاء من إقليم مسو (بكر الميم وفتح السين) بنيجريا، وهو من كبار شيوخ الطريقة التيجانية وكان يعمل في مجال الطب البلدي وهو أحد أطباء الإمام المهدي وجلسائه، وإتخذ الخليفة عبد الله طبيباً خاصاً بعد وفاة الإمام

المهدي. روي عنه أنه ومن معه من أهل الطريقة التيجانية لم يكونوا راضين حل الامام المهدي للطرق الصوفية، وإستبدال أوراها براتب المهدي ، إلا إنهم قبلوا ذلك ربما لتوحيد كلمة المسلمين. كان ضمن مجاهدي الراية الزرقاء وشارك في معركة كرري وكان ضمن الجرحى. وبعد إنقضاء دولة المهدي عاد إلى الطريقة التيجانية وزاول نشاطه الديني في مسجد ابن عمه الحاج أحمد محمد «قدح الدم» بحي العباسية أم درمان⁽⁷⁰⁾. وهنالك الكثير من التكاير الذين إستوطنوا كثيراً من مدن السودان الشرقي بشكل عام. إلا أن إقليم راس الفيل على الحدود السودانية-الأثيوبية يعتبر أكبر مركز للوجود التكروري في السودان الشرقي، حيث نشأت مشيخة تكاير القلابات كأكبر مستوطنة للتكاير في السودان. أسسها الحاج التكاير القادمون من دارفور بقيادة شخص يدعى فورنكوي في حوالي منتصف القرن السابع عشر الميلادي. وربما كان الشيخ الحاج عمر الفرباوي (الغرباوي) أول من أنشأ التنظيم الإداري للمشيخة. وقد تعاقب على إدارتها حتى 1900 م أكثر من إثنتين وعشرين شيخاً⁽⁷¹⁾، من أبرزهم صالح إدريس شنقا الذي تأرجح ولاؤه ما بين المهدي والأتراك في مصر.

ج/الهجرة طلباً للعلم:

حسب ما توفر من مصادر فإن أعداداً كبيرة من طلاب العلم التكاير وفدوا إلى السودان الشرقي بغرض تلقي العلوم الدينية منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي . ففي سيرة الشيخ أرباب بن علي بن عوف المتوفي سنة 1671 ، بلغ عدد طلبته ألفي طالب من بلاد الفونج حتى بلاد برنو. كذلك الشيخ محمد القدال المتوفي سنة 1684 بلغ عدد طلبته من التكاير ألف وسبعمائة طالب. وكان تلميذه الشيخ محمد مدني دشين (قاضي العدالة) يقوم بتعليم التكاير أيضاً. كذلك الشيخ الزين بن الشيخ صغبرون فقد تخرج على يديه كثير من العلماء والفقهاء بشكل عام⁽⁷²⁾. وقد إشتهر مدني ود ابودليق باحياء نارالقرآن وإكرام الضيوف، بل يقال أن الشيخ خوجلي أخذ علم الكلام والتصوف من الشيخ أرباب العقائد وغيره، وأدى فريضة الحج وسلك طريق القوم على يد الشيخ احمد التنبكتاوي الفلاقي القاطن بالحرم ، ويقال إنه كان متمسكاً بالكتاب والسنة مع متابعة السادة الشاذلية في أقوالهم وأفعالهم⁽⁷³⁾. وجاء في طبقات ود ضيف الله أن محمود العركي وإبراهيم البولاد ذهباً إلى مصر ودرساً في الجامع الأزهر على مذهب المالكية. هذا مع توافد العلماء المالكية من بلاد المغرب أيضاً⁽⁷⁴⁾. ويبدو أن أول الذين حضروا إلى السودان وبدأوا في نشر الدعوة الشيخ غلام الله بن عائذ اليمني. جاء من اليمن إلى دنقلا في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. ثم جاء من مصر محمد القناوي المصري في أول النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي على أيام الشيخ عجيب المانجلج، وذهب إلى بربر وأرجبي وسنار، وإختار بربر سكناً له وبنى بها مسجداً لتدريس الرسالة والعقائد والنحو وسائر العلوم الدينية⁽⁷⁵⁾. وفي عهد الشيخ عجيب جاء إبراهيم البولاد من مصر إلى دار الشايقية ودرس فيها العلم. وجاء إلى سنار أيضاً محمد بن علي القرم (بفتح القاف والراء) الشافعي من مصر وأدخل المذهب الشافعي في بربر وأرجبي وسنار وانتشر مذهبه في الجزيرة⁽⁷⁶⁾. وقد صحب ذلك عمليات هجرة إلى مصر بغرض تلقي العلوم

الدينية وغيرها. فأقام السناريون رواقاً لهم في القاهرة ورواقين في مكة والمدينة، وكل ذلك ربما كان بغرض ترغيب الطلاب في تلقي المزيد من العلم بعد تخرجهم من خلاوي بلاد السودان. ففي مايو من عام 1701 شاهد الرحالة الألماني كرمب (Krumpholtz) الطلبة في مدينة سنار وهم يحملون ألواحاً خشبية بيضاء ويقيمون حلقات للذكر في الميادين العامة، وآخرين من البرنو وفزان يحملون آلات إيقاعية كالرق والصنج، وأن أثنى عشر منهم سافروا معه إلى مصر⁽⁷⁷⁾. فرمما كان ذلك بغرض تلقي العلوم الدينية بعد دراستهم في خلاوي بلادهم أو خلاوي سنار وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك فإن أعداداً كبيرة من طلاب البرنو كانوا يذهبون إلى مصر وبلاد الحجاز لتلقي العلوم المختلفة. ويقال أن أحد أفراد الأسرة الحاكمة، يدعى مي قاسم بيري (1242-1267) أنشأ مدرسة في مصر عرفت بمدرسة ابن رشيق، وخصص بها رواق لطلاب البرنو والحجاج العابرين بمصر⁽⁷⁸⁾.

كل هذا النشاط العلمي والثقافي الذي إزدهر منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي أثر عن ظهور علماء أجلاء وشيوخ طرق صوفية مختلفة. وأول هؤلاء العلماء الشيخ عثمان بن فودي القادري الذي تتلمذ على والده وعمه في تلاوة القرآن وتفسيره، مع دراسة اللغة العربية والتصوف ومختصر خليل والتوحيد. ويبدو إنه ألف حوالي أكثر من تسعين كتاباً في الفقه والتوحيد أشهرها كتابه؛ بيان وجوب الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام. فرغ من تأليفه في عام 1806م. وحين بدأ عمليات الجهاد كانت كتبه تحمل على الإبل أثناء المعارك ومعها آلاف المخطوطات⁽⁷⁹⁾.

أما أخوه عبدالله بن فودي فله ستة عشر مؤلفاً منها كتاب تزيين الورقات. وللسلطان محمد بيلو عدة مؤلفات أيضاً منها كتابه؛ إنفاق الميسور...⁽⁸⁰⁾. ويقال أن لأحمد بابا التنبكتي أكثر من أربعين مؤلفاً. وكان التكايرير يفتخرون بإقتنائهم الكتب، ويبدو أن العلماء والطلاب كانوا يتبادلون الكتب فيما بينهم.

أما الحاج عمر بن تال الفوتي التيجاني فمن مواليد سنة 1794م، جاء إلى بلاد صكتو سنة 1826م بعد أداء فريضة الحج وكان قد قضى حوالي أربع سنوات مابين مكة والمدينة ودمشق والقاهرة، وإلتقى كثيراً من العلماء والأدباء، منهم شيخه محمد الغالي الذي إلتفاه بمكة وجعله خليفة الشيخ أحمد التيجاني. وفي طريق عودته مكث فترة في صكتو وتزوج ابنة السلطان محمد بيلو. عاد الحاج عمر إلى بلاده وأعلن الجهاد وإستخدم الأسلحة النارية ضد الكفرة⁽⁸¹⁾.

إلا إنه دخل في صراعات ومواجهات عسكرية مع حركات جهاد أخرى في ماسينا وتنبكتو وإستشهد في سنة 1864م. له أحد عشر مؤلفاً أشهرها كتاب الرماح وكتاب جواهر المعاني⁽⁸²⁾. وفي أغسطس من عام 1881م تفجرت ثورة الإمام المهدي في السودان وقامت دولة المهديّة بعد القضاء على الحكم التركي في السودان. وجدت هذه الثورة تأييداً من كل بلاد السودان، وأرست دعائم نظام إداري إسلامي حتى سنة 1898م⁽⁸³⁾.

إن هذه الحركات الثلاث تتفق في إنها سودانية أصيلة قامت كنتاج للمؤثرات الحضارية التي أهمها تشبع المجتمعات السودانية بالفكر الاسلامي الصوفي والتأثر بما يدور في العالم الإسلامي

من نشاط ديني ثقافي بفضل الإنفتاح السوداني على ذلك العالم مما أهلها للقيام بعمل إستراتيجي عظيم تمثل في قيام دول سودانية كبرى على نمط إداري إسلامي. فانتشرت الثقافة الإسلامية واللغة العربية بشكل أوسع. وكل ذلك كان بفضل الإنفتاح على العالم الإسلامي الخارجي الذي وضع لبناته الأولى الملوك والسلاطين السودانيون. ومن المهم أن نذكر هنا أن هذه الحركات الثلاث كان عمادها الطرق الصوفية التي كانت مسيطرة على الموقف بحكم السند الشعبي على المستوى الأفقي، والممارسة العملية التي يتميز بها المتصوفة. فتحوّلت الخلاوي في المدن والقرى للعبادة والتعليم والضيافة وانتشرت قباب الصوفية في كثير من المدن والقرى، مما يؤكد على ازدهار الصوفية وازدياد محبة الناس لها وإنخراطهم في سلكها، مما جعل شيوخها ياجهون حسداً عدم رضامن قبل بعض الفقهاء⁽⁸⁴⁾.

خاتمة:

لقد لعبت الطرق البرية التي تربط أفريقيا بالساحل السوداني والعالم الخارجي دوراً مهماً في التطور الإقتصادي-الإجتماعي والثقافي في أفريقيا في إطار حتمية التواصل وتبادل المنافع بين تلك البلاد الأفريقية والعالم الخارجي بخاصة بعد دخول الجمل أفريقيا كأخطر أداة في مجال النقل البري.

فلهذه البلاد من الثروات المعدنية والحيوانية والغابية والبشرية ما جعلها تشكل رقما مهما في حركة التجارة العالمية منذ القدم، ومثلت الطرق البرية العمود الفقري الذي بواسطته تتم تلك الاتصالات، وتأتي الموانئ السودانية لتكمل العملية التبادلية وتنقلها من الإطار الإقليمي إلى نطاق عالم الشرق والغرب. وظل البحر الأحمر يمثل الممر المائي الذي يربط الشمال بالجنوب والغرب بالشرق. فعلى الرغم من وجود بعض المعوقات الخاصة بالملاحة فيه إلا أنه ظل يمثل الخيار الأوحده في عمليات النقل البحري للتجارات الصادرة والواردة، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي وتوغله في اليابسة كذراع أيسر للمحيط الهندي. لذا كان من الطبيعي أن تزدهر تلك الموانئ السودانية بمرور السفن الأجنبية وإستخدام المراسي في عمليات الشحن والتفريغ. وما من شك في أن هذا النشاط الإقتصادي الدولي أدى إلى وجود أفارقة في كثير من بلاد العرب والمحيط الهندي وأوربا، كما أدى إلى وجود عربي في افريقيا. وبظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وحدث ما يسمى بالسيادة العربية الإسلامية على البر والبحر، حدث تطور جديد في حركة التجارة والنقل إذ ازدحمت الطرق والموانئ بحركة النقل والسفر إلى الأراضي المقدسة في مواسم الحج والعمرة، مع إستمرار الهجرات لأسباب اقتصادية-اجتماعية وسياسية وثقافية داخل بلاد السودان وخارجها مما أدى الى ورود الثقافة العربية الإسلامية من مراكز الإشعاع الحضاري في بلاد العراق والحجاز ومصر وشمال أفريقيا والمغرب الأقصى، عن طريق التجار والحجاج وغيرهم من الأفارقة الذين كانوا يهاجرون إلى البلاد العربية لتلقي العلوم الدينية محبة في الإسلام والثقافة الإسلامية. فانتشر التعليم بشكل طردي بواسطة الخلاوي والمساجد والروايات في مصر والحجاز، فصارت بلاد السودان تعج بالعلماء والمعلمين وطلاب العلم، ما أدى إلى قيام حركات دينية اصلاحية، كحركة جهاد الشيخ عثمان بن

فودي القادري، وحركة الحاج عمر بن تال الفوقي التيجاني، وثورة محمد أحمد المهدي في الفترة ما بين منتصف القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر، وما تحقق من نجاحات أهمها قيام دول إسلامية عظيمة في بلاد السودان.

النتائج:

(أ) إن البحر الأحمر يمتاز بعبقريّة المكان وقد جرت محاولات فرعونية لربطه بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق النيل، وكذلك فعل المسلمون في صدر الإسلام، وحاول البرتغاليون ضرب الإقتصاد الإسلامي بتحويل السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أن البحر الأحمر إستعاد أهميته بعد حفر قناة السويس في سنة 1869 م.

(ب) إن بلاد السودان كانت تصدر سلعاً إستراتيجية أهمها الذهب والرقيق والمنتجات الحيوانية والغابية ولا تستورد سوسلع إستهلاكية وأدوات مستهلكة كالمح والأقمشة والأدوات الزجاجية.

(ج) إن شبكة الطرق البرية كانت سبباً مهماً في ورود الحضارة العربية والثقافة الإسلامية إلى بلاد السودان .

(د) إن أغلب الملوك والزعماء إستخدموا الطرق الصحراوية المؤدية إلى بلاد المغرب ومصر، مما دعم إقتصاديات تلك البلاد، في حين أن الفقراء ظلوا يستخدمون الطريق البري المباشر المؤدي إلى الموانئ السودانية.

التوصيات:

أن الموقع المتميز لبلاد السودان وإنتشار الإسلام في تلك البلاد جعلها - بالضرورة - وحدة متماسكة منذ زمن بعيد. ولتنمية وترسيخ تلك الوحدة ظهرت مؤخراً مبادرة سودانية لربط هذا الحزام السوداني بخط حديدي قاري. وكنت من المؤيدين للفكرة في مقال لي نشر في مجلة المؤرخ السوداني(العدد الثاني 2013-م صص 15-22). وبغض النظر عن إمكانية قبول الفكرة في ظل المتغيرات الحالية ، فهذا الإرث التاريخي العظيم يستوجب لم الشمل بالتفكير في إنشاء مؤسسة تعني بهذه الثقافة السودانية المتميزة ، وتنشيط جوانب البحث العلمي المشترك في مجال التاريخ وعلم الآثار وعلم الإجتماع والإقتصاد لإستكمال جوانب هذا الإرث العظيم.

الهوامش:

- (1) لتفصيل ذلك أنظر: ابوالقاسم، محمد المصطفى، مصطلح السودان في المصادر العربية والاجنبية. في: مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد 16، 2016م.
- (2) الهمذاني، ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان. طبعة ليدن 1884. ص 251.
- (3) ابوالقاسم، محمد المصطفى، تجارة المسلمين مع أفريقيا، بلاد الزنج والسودان. رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، مارس 2004.
- (4) الشرقاوي، علي رضوان، دور مصر السياسي والتجاري في البحر الاحمر في عصور البطالمة والرومان والبيزنطيين. رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة بالخرطوم 1986. ص 204-208.
- (5) اليعقوبي، احمد بن ابي يعقوب بن واضح، كتاب البلدان (ملحق بكتاب ابن رسته، الاعلاق النفيسة، المجلد السابع، مطبعة بريل 1891، ص 34.
- (6) نفس المصدر.
- (7) ابن حوقل صورة الارض، الطبعة الثانية، بيروت ص 186.
- (8) مسعد، مصطفى محمد، الاسلام والنوبة في العصور الوسطى 1960. ص 46.
- (9) Hassan, Y.F., "The Fur Sultanate and The Long Distance Caravan Trade 1650-1850." In: Hassan Y.F., et al (Eds), The Central Bilad Al-Sudan Tradition and Adaptation (BSTA), Khartoum 1979, Vol.2, PP.205-214.
- (10) ابوالقاسم، محمد المصطفى، هجرات التكاير وإستيطانهم بالسودان الشرقي (تكاير القلابات) رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم. 1990، ص 81.
- (11) النويري، شهاب الدين احمد عبد الوهاب، نهاية الارب في فنون الادب. دار الكتب المصرية القاهرة 1926/1345 ج 10 ص 109-110.
- (12) Salamam, P. "The Sahara in Classical Antiquity." in: General History of Africa (GHA), Vol.2. pp.523-527.
- (13) الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، ج 5 هامش ص 19.
- (14) الادريسي، المصدر السابق، ج 2 طبعة نابولي 1970، ص 136.
- (15) صالح، شهاب الدين حسن، رحلات جريئة لابن ماجد... في: الندوة العلمية لاهياء تراث ابن ماجد، ج 2 ص 166-167.
- (16) الشامي، صلاح الدين، الموانئ السودانية، ص 52.
- (17) مسعد، مصطفى محمد، المصدر السابق، ص 33-34.
- (18) الشامي، المصدر السابق، ص 54-56.
- (19) Hasan, Y.F., op.cit., p.31.
- (20) مسعد، المصدر السابق، ص 118.
- (21) Hasan, Y.F., op.cit., p.64.
- (22) Ibid, p.6366.
- (23) مسعد، المصدر السابق، ص 142.

- (24) ابن جبير ،رحلة ابن جبير ،ص42.
- (25) الشامي ،المصدر السابق، ص66، Hasan, Y.F.op.cit.,p.66.
- (26) ابوالقاسم محمد المصطفى، تجارة المسلمين، ص92.
- (27) Hasan, Y.F.,op.cit.,p79.
- (28) ابن جبير، المرجع السابق ، ص 30، Hasan, Y.F.,op.cit.,p73.
- (29) ابن جبير، المرجع السابق ، ص 5.
- (30) Hasan, Y.F.,op.cit.,p7987-80-.
- (31) مسعد، مصطفى محمد ، المصدر السابق، ص 75-93.
- (32) الشامي ، المصدر السابق، ص 99.
- (33) مسعد ، مصطفى محمد ، المصدر السابق، ص 144-145.
- (34) نفس المصدر ، ص 147-150.
- (35) نفس المصدر ، ص 151.
- (36) ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، مكتبة التوفيقية ، القاهرة، ص 202.
- (37) Hasan, Y.F.,op.cit.,p86.
- (38) الشامي ، المصدر السابق، ص 94-96.
- (39) محمد المصطفى، تجارة المسلمين مع أفريقيا، ص 152.
- (40) Hasan, Y.F.,Some Aspects of the Arab slart Trade- in SNR Vol.58,p89.
- (41) دياب، أحمد ابراهيم، لمحات من التاريخ الأفريقي الحديث، الطبعة الأولى، 1401هـ، ص 92.
- (42) Fraier, theomas, R.(Editor) Afro- American History, primary Sources.U.S.A.1970,P.5
- (43) 66-2763-17,22-Ibid,pp.6.
- (44) دافيدسن ،بازل. افريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال محمد أحمد، ص194.
- (45) Alnaqar,Umar,The Pilgrimage Tradition in West Africa,KhartoumUniversity Press,1972,p.43
- (46) Ibid.,p.46.
- (47) ابن خلدون ،العبر.....،بيروت 1971م ج.2، ص 237-238.
- (48) الأفة تساوي ثلاثة و ثلاثين اوقية،والثمن منها يساوي حوالي اربع أوقيات.
- (49) ابوالقاسم ،محمد المصطفى المصدر السابق، ص 227.
- (50) نفس المصدر .
- (51) Alnaqar,op.cit.,.1319-.
- (52) Ibid.,28.
- (53) باري،عثمان برايم، جذور الحضارة الاسلامية في الغرب الافريقي .القاهرة، الطبعة الاولى 2000/1421، ص46-47.
- (54) نفس المصدر ،ص 80 .
- (55) شقير ،نعوم، تاريخ السودان ،طبعة دار الجيل،بيروت، 1981، ص183.

- (56) حسن، يوسف فضل، تاريخ الممالك الإسلامية، ص45.
- (57) ود ضيف الله، المصدر السابق، ص132. هامش ذات الصفحة.
- (58) نفس المصدر، ص165، 47.
- (59) Alnaqar, op.cit., p.82.
- (60) أبو القاسم، محمد المصطفى، هجرات التكاير ص16.
- (61) نفس المصدر.
- (62) نفس المصدر، ص17.
- (63) 62. Arkell, A.J. "The History of Darfur, 1200-1700", in: SNR Vol.33 (1952), p.129.
- (64) شقير، نعم، المصدر السابق ص 161.
- (65) Intell., 455/7, Fellata Settlement in the Sudan.
- (66) Ibid,
- (67) باري، عثمان براهما، المصدر السابق، ص373.
- (68) شقير، نعم، المصدر السابق 909-910.
- (69) Intell. 6/2/8, Appendix 21, p54.
- (70) أبو القاسم محمد المصطفى، هجرات التكاير ص39-41.
- (71) نفس المصدر، ص 39 40.7-
- (72) نفس المصدر، ص 216-217. شقير، نعم، المصدر السابق، ص 220-216، 221.
- (73) نفس المصدر، ص 216-21، 220، 232 732.
- (74) ود ضيف الله، المصدر السابق، ص74-76.
- (75) نفس المصدر، ص193.
- (76) نفس المصدر، ص5.
- (77) نفس المصدر، ص 102.
- (78) نفس المصدر، ص354.
- (79) Crawford, D.G.S., The Fung Kingdom of Sennar. (Cloucester, 1951), p.217.
- (80) باري، عثمان براهما، المصدر السابق، 82.
- (81) Uthman Ibn fudi., Bayan Wujub Alhijra Ala, l Ibad. Edited and Translated by F.H.Elmasri, Khartoum University prss, 1976, p.178179-.
- (82) Ibid, p.197.
- (83) باري، عثمان براهما، المصدر السابق، ص98-99.
- (84) نفس المصدر، ص211-212.
- (85) شقير، نعم، المصدر السابق، ص325-327. وما بعدها.
- (86) باري، عثمان براهما، المصدر السابق، ص128-129.

مواقع التراث الأثري العالمي وطرق إدارتها (موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا أنموذجاً)

أستاذ مشارك - قسم الآثار- جامعة دنقلا

د. الرشيد محمد إبراهيم أحمد

المستخلص:

تواجه مواقع التراث الأثري بصورة عامة ومواقع التراث الأثري العالمي بصورة خاصة تحديات كبيرة جراء المهددات الطبيعية والبشرية والتي ما زالت تهدد هذه المواقع لذا كان لابد من وضع خطة لإدارة مواقع التراث الأثري العالمي لتحقيق حمايتها والحفاظة عليها؛ وجاءت هذه الدراسة لتؤكد فاعلية الإدارة المثلى في المحافظة على هذه المواقع وخلصت الدراسة إلى غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال إدارة التراث الأثري وقصور الجانب الإعلامي في نشر الوعي الأثري وإهمال الجانب التربوي والتعليمي لهذا الإرث الثقافي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع - واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند على الوصف والتحليل. وتوصلت الدراسة إلى تفعيل الدور الشعبي والجمعيات الأهلية في المحافظة على التراث الأثري.

كلمات مفتاحية: التراث العالمي - التراث الأثري - الأثر الثقافي - إدارة التراث.

Ways of administrating the world archeological heritage sites (Al.barkel site and nabata region as modal)

Alrasheed Mohammad Ebrahim Ahmed

Abstract:

The archeological heritage sites in general as well as the world archeological heritage sites in a particular threat. Therefore these sites, which help to achieve preserving and protecting for the sites; This study is carried out to state the importance and the effect of an ideal administration in preserving and protecting for these sites. The study comes out to the following, the lack of suitable strategy, plans and programs in administrating these sites in addition the awareness about these to the lack of sites, at the same time there is a neglect on the education and guidance sites of this cultural heritage which is considered as a part of the cultural and civil identity of the society. The study adopted the descriptive and analytic method. The study recommended the activation of public role and civil societies in preserving archaeological heritage.

Key words: world heritage – Archaeological heritage – cultural heritage Administration.

مقدمة:

إن اهتمام عالمنا المعاصر بإدارة التراث الأثري ومن ثم دراسته وحمايته والعمل على الحفاظ عليه هو اهتمام بحضارة الأمة وتراثها، لما يحمله من قيم ومعاني ودلالات ثقافية وحضارية تشكل رمزاً حقيقياً لهوية الشعوب والأمم، وعنصراً هاماً للانتماء والوحدة، فماضٍ أي أمة هو تراثها وحضارتها وإن أي انقطاع للماضي يؤثر سلباً على الحاضر والمستقبل.

فمفهوم إدارة التراث الأثري يشمل قيام خطة لإدارة المواقع، وأن خطة إدارة المواقع الأثرية تعتبر وسيلة متقدمة جداً تعمل على إدارة التراث الأثري، وهي تعتمد أساساً على المنهجية المتكاملة لحماية التراث الأثري كهدف أساسي لها. هذه الخطة تؤسس لفكرة التوازن الدائم بين حماية التراث الثقافي والبيئة المحيطة وحاجات واهتمامات المجتمعات المحلية القاطنة بالقرب من المواقع الأثرية من جهة أخرى. كما أن خطة إدارة المواقع الأثرية يجب تطويرها وتنميتها على أن تركز الخطة على هدفها الرئيسي وهو صون وحماية المواقع الأثرية، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بعد معرفة وتحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إلى دمار المواقع سواء كانت طبيعية أو بشرية، وعلى ضوء ذلك توضع الخطة والحلول والمعالجات صوناً للتراث الإنساني وحفاظاً على قيمه، ومعانيه، كما أن مفهوم إدارة المواقع الأثرية ومن أجل تحقيق أهدافه ومرامييه الأساسية يجب أن يسعى إلى خلق مفهوم التنمية

المستدامة وذلك من اجل المحافظة على المواقع الأثرية كمورد تنموي مستدام ، وغياب مثل هذا المفهوم بآلياته وأبعاده المتطورة يؤدي إلى ضياع التراث الإنساني وتدهوره .

إدارة التراث الأثري المفهوم والتاريخ :

إن والتراث الأثري يشكل السجل الخالد الذي يحفظ تاريخ الأمم والشعوب التي تشكل رمزاً لوجود ثقافات وحضارات ضاربة بجذورها في القدم ولذا كان لابد من الاهتمام بها وحمايتها والحفاظ عليها وإدارتها بصورة مثلى مما تحمله من قيم ومعاني تاريخية وثقافية وفنية تؤدي إلى تعظيم الشعور القومي وتعسيق الإحساس بالانتماء لهذا التراث الثقافي .

لقد جاء الاهتمام بإدارة التراث الأثري نتيجة لعدة عوامل ومهددات تعمل على تدهوره وتدميره منها ، المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية ، السرقات والاعتداءات ، الحروب ، الإهمال وسوء أعمال الترميم والصيانة ، قلة الوعي الأثري ومحاولة الهدم المتسارع لمواقع التراث الأثري الناتجة عن المشاريع التنموية والزحف العمراني .

فهدم التراث الأثري وتدميره وتدهوره يعتبر من أهم القضايا الثقافية في عالمنا المعاصر ، لذا كان لابد من إتباع منهجية علمية وخطة وإدارة لتحجيم هذا الدمار والتقليل من آثاره تتمثل فيما يعرف بإدارة مواقع التراث الأثري (Sites Management) .

إن معالجة هذه القضايا الثقافية المتمثلة في عوامل الدمار الطبيعي والبشري الذي تتعرض له المواقع الأثرية بصورة كثيفة كان من الطبيعي أن يستدعي بروز علم جديد يستوعب كل المستجدات والتطورات في مجال التراث الثقافي الأثري لذا ظهر إلى حيز الوجود عدة مصطلحات منها مصطلح إدارة الموارد الثقافية (Cultural Resources Management) ومصطلح إدارة التراث الأثري (Archaeological Heritage Management) . وكذلك مصطلح إدارة المواقع الأثرية (Sites Management) والتي تهدف جميعها وبصورة رئيسية لحماية التراث الأثري وصونه وحمايته والحفاظ عليه وذلك بوضعه في برامج وخطط تعرف علمياً ببرنامج إدارة التراث الأثري (Cultural Management Program) .

هذا البرنامج يتخذ من سياسة الحماية والمحافظة وصون مواقع التراث الأثري هدفاً أساسياً له لتفادي المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية كما هو ماثل في الدور الذي تقوم به هيئة اليونسكو بالعمل على صون وحماية التراث الثقافي والطبيعي العالميين .

إن بروز هذا المصطلح كان نتيجة للتعاقد الذي إبرم بين وكالات ثقافية حكومية أو شركات خاصة مع باحثين في مجال إدارة التراث الأثري بغرض إنقاذ المواقع الأثرية من المخاطر والمهددات التي تتعرض لها وخاصة في أمريكا لذا سمي هذا الفرع من علم الآثار في بداياته و ذلك للحاجة الفعلية لإدارة التراث الأثري بصورة علمية من اجل حمايته والحفاظ عليه ⁽¹⁾ .

إن مفهوم إدارة التراث الأثري كمصطلح هدف لمنع تدهور مواقع التراث الأثري و قد ظهر إلى حيز الوجود حديثاً ، حيث جاء اهتمام كثير من الدول بها ⁽²⁾ حيث كان لابد لهذه الدول أن تسعى إلى تحقيق قدرراً من الوحدة والتماسك من خلال تفعيل القيمة الرمزية لهذا

التراث الأثري وذلك من خلال إنشاء نصوص تشريعية تكون إطاراً قانونياً من خلاله يمكن تطوير الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تعمل على التراث ، كما هو ماثل في التشريع السوداني المعروف باسم قانون حماية الآثار لعام 1999م.

مما تقدم يلاحظ أن مفهوم إدارة التراث الأثري يشمل في تعريفه كل الموارد الثقافية التي من صنع البشر ذات الدلالات التاريخية والأثرية وكذلك يشمل التعريف المواقع الأثرية والمباني التاريخية ومظاهر البيئة الثقافية . فالمواقع الأثرية هي الشاهد الوحيد الذي يربط الماضي بالحاضر ويستشرف المستقبل ، ونسبة لتعرضها للدمار والتدهور فإن إدارة الموارد الثقافية وفق خططها وبرامجها وإدارتها تسعى دوماً إلى صونها وحمايتها . أما المباني والمدن التاريخية فهي صروح تخلد تاريخ الأمم والشعوب ، فهي تمثل تراث ثقافي معماري يجب حمايته والعمل على منع تدهوره وذلك بوضع خطة فاعلة لحماية وإدارة المباني التاريخية حتى يتم الحفاظ على طابعها ونسيجها العمراني المتفرد ويتأتى ذلك جزئياً بإيجاد قانون لحماية المباني والصروح التاريخية ذات القيمة التاريخية والجمالية الهامة كآثار يجب حمايتها وصونها⁽³⁾.

معايير تسجيل المواقع في التراث العالمي:

موقع التراث العالمي هو موقع ثقافي أو طبيعي يتم إدراجه في قائمة التراث العالمي بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والمعروفة باتفاقية التراث العالمي للعام 1972م، هذه الاتفاقية وضعت معايير لتسجيل المواقع في قائمة التراث العالمي ليصبح ذات قيمة عالمية استثنائية بعد استيفاء واحد أو أكثر من العشرة معايير التالية:-
يمثل الموقع إحدى روائع العقل البشري المبدع.

تتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية على امتداد فترة زمنية من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم، تتعلق بتطور الهندسة المعمارية أو التكنولوجيا أو الصروح الفنية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية.
تقف شاهداً فريداً أو على الأقل استثنائياً، على تقليد ثقافي أو على حضارة لا تزال حية أو حضارة مندثرة.

يكون نموذجاً بارزاً لنمط من البناء، أو لمجمع معماري أو تكنولوجي أو منظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل هاوة من التاريخ البشري.
يكون مقترناً على نحو مباشر أو ملموس بأحداث أو تقاليد حية أو بمعتقدات أو بمصنفات أدبية أو فنية ذات أهمية عالمية بارزة.

يقدم نموذجاً بارزاً لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدي لاستخدام الأراضي أو لاستغلال البحار، يمثل ثقافة أو ثقافات معينة أو يمثل التفاعل بين الإنسان وبيئته، لا سيما عندما يصبح عرضه للاندثار بتأثير تحولات لا رجعة فيها.
ينطوي على ظواهر طبيعية منقطعة النظير أو يضم مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي وأهمية جمالية فائقة.

يقدم أمثلة فريدة لمختلف مراحل تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة على الأرض، وللعمليات الجيولوجية الهامة الجارية والمؤثرة في تطور التشكيلات الأرضية، أو المعالم الجيومورفية أو الفيزيوغرافية الهامة.

يقدم أمثلة فريدة للعمليات الإيكولوجية والبيولوجية الهامة المؤثرة في النظم البيئية الأرضية ونظم المياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والجماعات النباتية والحيوانية. يشمل على أهم المواطن الطبيعية وأكثرها دلالة لصون التنوع البيولوجي في عين الموقع بما في ذلك المواطن التي تحتوي على أجناس مهددة ذات قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات.⁽⁴⁾

فيما يخص مواقع التراث العالمي في منطقة الدراسة فقد استوفي المعايير رقم (1) و(2) و(3) و(4) حيث أن الاهرمات والمدافن التي تشكل جزء من المنظر الصحراوي المتاخم لضفاف النيل، تعد فريدة من نوعها وذات تقنية بناء خاصة بها كما وتشكل هذه الآثار شاهداً لحضارات قديمة ومهمة نشأت وازدهرت في تلك المنطقة. كما استوفي موقع جبل البركل المعيار رقم (6) من حيث أنه ولا يزال متصلاً بشكل قوي بمعتقدات دينية وتقاليده محلية ولذلك تم تشييد معابد كبيرة الحجم أسفل الجبل وما زالت تعتبر أماكن مقدسة من قبل السكان المحليين. التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالتراث الأثري:-

لقد سن تشريعات وقوانين ومعاهدات واتفاقيات ومواثيق دولية تعنى بإدارة التراث الأثري. وهذه التشريعات تشكل آليات قانونية دولية ترمي إلى الحفاظ على ما تبقى من الأبنية التراثية والتاريخية.

إن صون وحماية التراث الثقافي العالمي حسب تشريعات منظمة اليونسكو يندرج في إعداد المهام التي يعهد بها إلى المنظمة ودستورها الذي يقتضي بطبيعة الحال إقرار نصوص تشريعية مناسبة تحدد طبيعة ونطاق الحماية التي ينبغي توفيرها، وهي توجد على نطاقين متمايزين هما النطاق الدولي والنطاق الوطني (المحلي).

فعلى الصعيد الدولي توجد مجموعة من الاتفاقيات والتوصيات والمعاهدات التي أقرتها منظمة اليونسكو أو أقرت تحت رعايتها. وهي تنص على القواعد التي يجب أن تنظم حماية وإدارة التراث الأثري ومن هذه التشريعات والاتفاقيات الآتي:-

1. ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية والذي صدر في العام 1931م نتيجة لطبيعة الدمار التي لحقت بالممتلكات الذي خلفته الحرب العالمية الأولى.
2. اتفاقية لاهاي وهي اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح هو اتفاق دولي شامل في حالة النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية و التي صدرت في العام 1954م.
3. ميثاق البندقية والذي صدر عن المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المختصين بالحفاظ على المعالم التاريخية الذي انعقد في مدينة البندقية في العام 1964م تحت رعاية اليونسكو.
4. اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والتي صدرت في باريس في العام

- 1972م و تعد من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التراث والتي تسعى الي حماية التراث الثقافي والطبيعي في العام.
5. توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي وتم اقرار هذه التوصية في العام 1973م بباريس لتأمين حماية فعالة للممتلكات الثقافية.
6. توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة أقرت هذه التوصية في العام 1973م بنيروبي وتحت الدول الأعضاء علي اعتماد التدابير اللازمة لحماية المناطق التاريخية، كما حثت علي الإبقاء على الحرف اليدوية وتنفيذ أنشطة ثقافية في المناطق التاريخية.⁽⁵⁾
7. توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية والتي أقرت في العام 1976م وهي تدعو الدول الأعضاء في اليونسكو إلى تشجيع التداول القانوني للمعروضات بين المتاحف من خلال عمليات التبادل الإعارة.
8. توصية بشأن حماية الممتلكات المنقولة والتي أقرت في العام 1978م و هي تحث الدول الأعضاء اعتماد التدابير الرامية إلى تحسين نظم الأمن في المتاحف كما تقترح التوصية فرض عقوبات في حالة الجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية.
9. قرارات المنتدى الدولي لصيانة وترميم التراث المعماري الإسلامي في لاهور في العام 1980م وعقد المنتدى بهدف التعرف على خصائص هذا التراث الإسلامي الفريد، وتشجيع الوعي المتنامي في أنحاء العالم الإسلامي بضرورة الحماية.⁽⁶⁾
10. ميثاق واشنطن للحفاظ علي المدن والمناطق التاريخية أصدره المجلس الدولي للآثار والمواقع ، ويعد استكمالاً لميثاق البندقية، ويضمن التدابير اللازمة لحماية وصيانة المدن التاريخية والمحافظة عليها.
11. وثيقة نارا للحفاظ على الأصالة اعتمدت هذه الوثيقة في العام 1994م بمدينة نارا في اليابان استجابة للمصالح التراثية الآخذة في التوسع في عالمنا المعاصر ومن اجل المساهمة الأساسية التي تطرحها دراسة الأصالة في ممارسة المحافظة على مواقع التراث والمباني التاريخية.⁽⁷⁾
12. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه تم اعتماد هذه الاتفاقية في العام 2001م من قبل اليونسكو إدراكاً منها للتهديد الذي يتعرض له التراث الثقافي المغمور بالمياه والحاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية المحتملة جراء الأنشطة غير المرخص بها أو المشروعة التي يمكن أن تؤثر عليه.
13. توصية بشأن حماية وصون التراث الثقافي غير المادي.اعتمدت هذه الاتفاقية في العام 2003م وتهدف إلى صون التراث الثقافي غير المادي للجماعات والأفراد، إضافة إلى التوعية على المستوى الوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وأهمية حمايته وبناءً على هذه الاتفاقية أنشأت اليونسكو لجنة دولية حكومية لصون التراث غير المادي تسمي لجنة صون التراث الثقافي غير المادي.

هذه الاتفاقيات تعكس في جوهرها اهتماماً عالمياً بالتراث الثقافي والطبيعي، وتهدف بصورة أساسية إلى صون التراث الثقافي والموارد الثقافية وذلك لما تتميز به من سمات تاريخية وثقافية وتقنية تعتبر قيم استثنائية تخص البشرية كافة، وقد أقرت العديد من القوانين والتشريعات العالمية التي جعلت التراث الثقافي والحضاري هو ملك للبشرية جمعاء. وبالرغم من أهمية صدور هذه التشريعات والقوانين للمحافظة على التراث الثقافي إلا أن جعل هذه القوانين وخاصة الوطنية منها أكثر وضوحاً في الصياغة وخالية من الالتباس يساعد كثير في الوصول للهدف الذي من اجله شرعت وأيضاً لأبد من مراجعة هذه التشريعات الوطنية بعد كل فترة وذلك من اجل المواكبة مع التشريعات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أن المراجعات الدورية لهذه التشريعات تعمل على معالجة أوجه القصور المتوقعة مستقبلاً.

إن إدارة التراث الأثري في السودان مسئولية الدولة ممثلة في الهيئة القومية للآثار والمتاحف وفق قواعد وأسس القانون المنظم لذلك، وفي الجانب الآخر فإن إدارة الموارد الثقافية وفق الأسس المنهجية والعلمية هي من صميم أعمال المؤسسات الوطنية الأكاديمية ومراكز البحث العلمي في السودان ممثلة في الجامعات وأقسام الآثار بها، هذا بالإضافة لمساهمة البعثات الأجنبية العاملة في مجال البحث الأثري في السودان.

أما على الصعيد الوطني فقد حصرت هذه التشريعات والمعاهدات الدولية التدابير التي ينبغي أن تتخذها كل دولة لحماية وإدارة ممتلكاتها الثقافية الموجودة في أراضيها كما أشارت بذلك اتفاقية اليونسكو لحماية الآثار الصادرة في عام 1972م

فوجد السودان من أوائل دول العالم التي قامت بإصدار تشريعات في مجال إدارة التراث الأثري وذلك في مطلع القرن العشرين حينما تم سن أول قانون للآثار في العام 1905م في ظل الحكم الثنائي ثم تبعه إقرار قانون آخر 1952م. وبعد ما يقارب نصف القرن من الزمان منذ ظهور آخر تشريع في فترة حكم المستعمر تم إصدار أول تشريع وطني يعمل على حماية الآثار في السودان عُرف بقانون حماية الآثار للعام 1999م.

صدر قانون الآثار للعام 1905م إبان سيطرة المستعمر البريطاني على السودان بغرض سن التشريعات التي تعمل كآلية قانونية للهيمنة على تراث البلاد الأثري واستنزاف مواردها. وقام ج. و. كورفوت (G.W. Crowfoot) مدير التعليم بالسودان بإعداد هذا القانون وأشار فيه إلى أنه يعمل على حفظ الآثار في السودان، ولقد عُرف لفظ الأثر في هذا القانون بأنه يشمل (أي شيء سواء كان منقولاً أو ثابتاً شيدته وصاغه أي إنسان أو تم إدخاله السودان قبل عام 1783م)⁽⁸⁾. بعد ما يقارب الخمسة عقود من الزمان تم تنقيح ومراجعة قانون الآثار الذي صدر في عام 1905م ومن ثم تم استبداله بقانون الآثار للعام 1952م، ولقد عرف هذا القانون الآثار بأنها «أي شيء سواء كان منقولاً أو ثابتاً أو جزءاً من الأرض يكون قد شيدته أو صاغه أو نقشه أو نصبه بطريقة ما أي إنسان قبل سنة 1821م»⁽⁹⁾.

نص ذلك القانون على تكوين لجنة الآثار والمتاحف (مجلس إدارة) بحيث يكون مسؤولاً عن أحكام هذا القانون، ويرأسه وكيل وزارة التربية والتعليم ومدير الآثار وبعض الأعضاء. ومنح مدير الآثار في هذا القانون صلاحيات واسعة وكبيرة يؤثر بعضها سلباً على الآثار، وأكثرها ضرراً على التراث الأثري صلاحيته في استخراج رخص لبيع الآثار ورخص أخرى للتنقيب والمسح الأثري ذات شروط تنتفي فيها المعايير العلمية المتعارف عليها في مجال البحث الأثري، مما أدى إلى ضياع وتدهور بعض التراث الأثري في البلاد.

يتمثل الهدف الرئيس من إصدار قانون حماية الآثار للعام 1999م في حماية التراث الأثري وصونه من مخاطر الدمار والتدهور. وبهذا المفهوم يعد هذا التشريع نقلة نوعية لحماية التراث الأثري في البلاد، باعتباره أول قانون للآثار تم إقراره في ظل حكومة وطنية. كما أن تسميته لها رمزية ودلالة مؤثرة وقوية فهو أول تشريع ينص صراحةً على حماية التراث الأثري، كما حمل مسماه ذلك. ولقد عرّفت المادة الثالثة منه الآثار بأنها (أي شيء خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ثابتاً أو منقولاً مما يرجع تاريخه إلى مائة عام أو أكثر). لقد شمل هذا التعريف المواقع الأثرية والمباني التاريخية والوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية. ومن السمات المميّزة لهذا القانون نصه صراحةً على ملكية التراث الأثري للدولة، حيث نصت المادة 4-1 على اعتبار جميع الآثار في باطن الأرض أو على سطحها ملكاً للدولة، وبذلك يلقي على كاهل الدولة مسؤولية حمايتها وصونها وحفظها⁽¹⁰⁾.

بالرغم من عدم وجود خريطة أثرية تشمل كثيراً من مواقع التراث الأثري في السودان، إلا أن إشارة القانون في المادة (2-3) بأن تعد الهيئة خارطة موثقة أو معتمدة بجميع أماكن الآثار المكتشفة أو التي يحتمل أن تكون بها آثار، يعد في حد ذاته خطوة إيجابية تعمل على حماية مواقع التراث الأثري من مخاطر الدمار - خاصة عند الإعداد لتخطيط مشاريع التنمية. كما نصت المادة 14 على منع بيع الآثار المنقولة المسجلة التي تملكها الدولة. وهذا تطور يتجه نحو حماية التراث الأثري من التهريب والبيع والاتجار فيه.

بالرغم من أن هذا التشريع الوطني يعد تطوراً إيجابياً في مجال حماية التراث الأثري والمحافظة عليه، إلا أن هنالك بعض الملاحظات في مجال قوانين الآثار في البلاد يجب الوقوف عندها تتمثل في أن معظم التشريعات التي أقرت في هذا المجال قد صدرت في فترات زمنية متباعدة مما يعني عدم مواكبتها لتطور التشريعات الدولية والإقليمية في هذا المجال. هذا الوضع يشير إلى أن التشريع الوطني الحالي - قانون حماية الآثار للعام 1999م - يحتاج إلى المراجعة والتنقيح والإضافة ليتناسب أو يتلاءم مع التطورات الحديثة في مجال التشريعات الدولية الخاصة بإدارة التراث الأثري⁽¹¹⁾.

بالرغم من أهمية دور التشريعات والقوانين في المحافظة على التراث الثقافي إلا أنه يجب القول بأن القوانين والعقوبات لوحدها لا تفي بالغرض المطلوب، فقد أثبتت التجارب في معظم دول العالم - وخاصة النامية منها - بأن العقاب ليس هو أنجع السبل في المحافظة على الموارد

الثقافية ، فالأخلاق أولاً ثم التربية الوطنية التي تعمل على تفعيل وإحياء قيم ومعاني ودلالات التراث الوطني .

المعالم الثقافية لمواقع التراث الأثري العالمي بمنطقة الدراسة:

يعتبر إقليم نبتا واحد من أهم المعالم الأثرية في السودان ، حيث يضم هذا الإقليم المواقع المتمثلة في (الكرو ، جبل البركل ، صنم أبي دوم ، نوري ، الزومة) والتي اكتسبت بعداً عالمياً جديداً بعد تسجيلها في قائمة التراث الثقافي العالمي في مطلع هذا القرن ، وذلك بعد استيفائها لأهم السمات التاريخية ، الثقافية والفنية والتي تشكل في أدبيات البحث العلمي في مجال التراث الثقافي العالمي ما يعرف بالقيمة الاستثنائية العالمية .

لأهمية هذه المواقع فقد سعت الهيئة العامة للآثار والمتاحف ومنذ عام 1998م بالتقديم لتسجيلها بمركز التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو ، وذلك بإعداد ملف خاص عن هذه المواقع يحتوى على صور ورسم تخطيطي للمواقع ، وقد شمل الملف أيضاً نبذة عن تاريخ السودان وأهميته بالنسبة لتاريخ المنطقة وكذلك التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاضر وتأثيره على حفظ الصروح التاريخية ، هذا بالإضافة إلى إظهار التبرير والأسباب التي أدت لاختيار منطقة نبتة للتسجيل وذلك لأهميتها التاريخية بالإضافة إلى تأثير صروحها بالعديد من عوامل الدمار الطبيعية والأنشطة البشرية وغيرها . وكذلك شمل الملف المعلومات الأساسية كالاسم الرسمي للموقع ، وخرائط ومساحته بالإضافة لأهمية المواقع التاريخية ، الثقافية والفنية مقارنة بمواقع أخرى داخل وخارج السودان . وبناءً على هذه المعلومات فقد تم تسجيل الموقع رسمياً في قائمة التراث العالمي في العام 2003 م لاكتسابه القيمة الاستثنائية العالمية .

يركز هذه الدراسة على مواقع التراث الأثري العالمي في هذا الإقليم وذلك لوضع خارطة أثرية ثقافية متكاملة يتم فيها حصر كل المعالم والسمات الحضارية والثقافية الخاصة بهذه المواقع وذلك بغرض العمل على إدارتها والحفاظ عليها ، والتعرف بها تحقيقاً ووصولاً للغايات والأهداف الخاصة والمرجوة من إدارة التراث الأثري ، فهذا الإقليم يتمتع بوجود مواقع تراث ثقافي عالمي وتشمل الكرو ، جبل البركل ، نوري ، صنم أبي دوم والزومة والتي تم تسجيلها في منظومة التراث الثقافي العالمي لدى منظمة اليونسكو .

1 - المعالم الثقافية لموقع الكرو (الجبانة الملكية بالكرو):

تعتبر الجبانة الملكية من أهم المعالم الحضارية والثقافية التي امتازت بها حضارة كوش حيث أن المعلومات الخاصة ببلاذ كوش اعتمدت بشكل أساسي على مقابرهم⁽¹²⁾ . ويلاحظ أن الجبانة الملكية في نبتة أنها قد شيدت كلها فوق هضاب مرتفعة ويعزى ذلك إلى أن أهل هذه الحضارة يقومون بتشييد مقابرهم في أماكن مرتفعة تجنباً للفيضانات أو الأودية ، وخاصة أنها تشترك في أنها تخترقها أودية وهذه الميزة ساعدت العالم رايزنر في وضع تسلسل وترتيب زمني للأسرة المالكة في نبتة فضلاً عن حجم هذه المقابر وما تحتويها من آثار⁽¹³⁾ . وهذا مما أعطى قيمة تاريخية لهذه الجبانة بأنها ساعدت على معرفة التسلسل التاريخي لأصحاب هذه

الجبانات، وتعتبر جبانة الكرو أقدم مقبرة ملكية في حضارة نبتة، حيث ضمت في طياتها ملوك كوش الأوائل، وكانت مقرهم الأبدي وذلك منذ عام 850 ق.م⁽¹⁴⁾. من خلال ذلك يمكن القول أن الكشف الأثري الذي تم في جبانة الكرو علي يد رايزنر قد وضع الأساس لفهم تطور الدفن الجنائزي الكوشي، كما وضع الأساس لتسلسل الملوك، ثم وضع تاريخ الجبانات الملكية لهذه الفترة، وقد تميزت جبانة الكرو بوجود مقابر خاصة بالخيل وهي كانت تختص بكل من الملوك بي - شباكو - شبتكو وتانوت امني⁽¹⁵⁾.

2 - المعالم الثقافية لموقع جبل البركل :

يعرف موقع جبل البركل بالجبل المقدس، ويقع علي الضفة الشرقية للنيل بالقرب من مدينة كريمة، ويبلغ ارتفاعه مائة متر تقريباً، ويتميز هذا الموقع بمظاهر ثقافية وحضارية هامة تضافرت جميعها لتعطي هذا الموقع مكانته الدينية والسياسية الهامة علي مدار الفترة الكوشية، حيث يتميز هذا الموقع عن غيره بتشكيل بعداً ثقافياً طبيعياً، ووجود المعابد والقصور والأهرامات التي تعكس مدلولاتها الحضارية والثقافية. ويعتبر العمران الديني (المعابد) بجبل البركل من أهم الأمط المعمارية لهذا الموقع بجانب العمارة المدنية (القصور) والعمارة الجنائزية (الأهرامات) وقد اهتم ملوك نبتة ببناء المعابد المختلفة، والتي تعتبر من أهم المصادر الفنية المعمارية، والتي تشكل البعد السياسي والديني لهذه الحضارة، ولذلك كان لابد من لقاء الضوء علي هذه المعالم الحضارية والثقافية ودورها الفعال في الفكر الديني والسياسي، وأهميتها التاريخية والفنية⁽¹⁶⁾.

3 - المعالم الحضارية والثقافية لموقع نوري :

تمثل جبانة نوري المركز الثاني من حيث الأسبقية الزمنية للجبانات الموجودة في المملكة الكوشية وهي تزيد في مساحتها بمترين عن مساحة جبانة الكرو وهي تقع علي الضفة الغربية للنيل⁽¹⁷⁾ ويبعد موقع نوري حوالي ميل واحد غرب النيل وعلي بعد خمسة أميال من جبل البركل، ويعتبر تهارقا هو المؤسس لهذه الجبانة الملكية، ولم يحدد بشكل قاطع سبب تخليه عن الدفن في الكرو، ولكن ربما كان السبب هو عدم وجود المساحة الكافية لبناء هرمه في هضبة الكرو ن علماً بأن هرم تهارقا هو أكبر إهرامات نوري من حيث الحجم⁽¹⁸⁾. وجبانة نوري هي احدي المدافن الثلاثة في محور نبتة (الكرو، نوري، البركل) وهي مكان دفن فيه عدد من الملوك ومعظمهم ملكات، وفيها عدد تسعة عشر هرمًا ملكيًا، وعدد ثلاثة وخمسين هرمًا للملكات وأول من دفن فيها الملك تهارقا كما تم ذكره أنفأ وإن كان ليس هنالك تأكيداً حول دفنه في هذا الهرم (Nu-1) خاصة وأنه عثر علي هرم آخر لهذا الملك في صادنقا مما جعل احتمال أن يكون هرمه في نوري مجرد صرح تزكاري أو ربما كان هرمًا وهميًا⁽¹⁹⁾، أما آخر ملك دفن في هذه الجبانة هو الملك نستاسن وبعده انتقل الدفن إلي الجبانة الجنوبية في مروي⁽²⁰⁾.

3 - 4 - 4 المعالم الثقافية لموقع صنم أبي دوم :

يقع موقع صنم أبي دوم في الضفة الشرقية للنيل، علي الجنوب قليلاً من جبل البركل في مدينة مروي الحديثة، ويمتد في مساحة كبيرة علي حدود الأراضي الزراعية على النيل غرباً، ومن

حدود الامتداد الشرقي للمدينة ومباني المحافظة جنوباً ، ومن أهم المعالم الحضارية والثقافية في هذا الموقع معبد الإله آمون والذي يمتاز بكبر حجمه ، ويمكن الدخول إليه عبر بوابة ضخمة ، وهذا المعبد بناه الملك تهارقا ويوجد به مبنى آخر أطلق عليه اسم الخزانة ، وجبانة كبيرة تقع إلى الشمال من المعبد تعود إلى فترتي نبته ومروي .⁽²¹⁾

5 - المعالم الثقافية لموقع الزومة:

تقع موقع الزومة على الضفة اليمنى للنيل وتبعد حوالي ثمانية عشر كلم من مدينة كريمة وتحتوي على أكوام لمدافن ملوك ما بعد مروي وهي تعطي مثال جيد لمقابر محفوظة تعود لهذه الفترة. كما تضم الموقع أيضاً الفترة المسيحية بالإضافة قلاع من الحجر وقباب إسلامية.⁽²²⁾

خلاصة يمكن القول ومن خلال تتبع أشكال وأنماط المواقع والمعالم والسمات الحضارية والثقافية لمواقع منطقة الدراسة من خلال الخريطة الأثرية لكل موقع والتي تشكل قاعدة بيانات ثقافية أساسية يمكن الاستفادة منها وتوظيفها لوضع خطة لإدارة مثلى للمواقع الأثرية بمنطقة الدراسة هذه وذلك من أجل الحفاظ على هذه المواقع وحمايتها من المهددات والمخاطر البشرية والطبيعية التي تعمل على تدميرها وتدهورها .

هذه المواقع مدتنا بقيم تاريخية وثقافية وفنية ألهتها أن تضم وتسجل إلى مواقع التراث الثقافي العالمي وذلك من خلال القيم الاستثنائية العالمية التي تميزت بها، وأن قاعدة البيانات الثقافية المتمثلة في الخريطة الثقافية لكل موقع تعد خطوة متقدمة في مجال إدارة مواقع التراث الثقافي وعليه يمكن الاستفادة منها كقاعدة في وضع الخطط والاستراتيجيات العاملة على الحفاظ على هذه المواقع وكذلك الاستفادة منها في وضع البرامج وآليات التنفيذ التي تعمل على إدارة هذه المواقع الأثرية باعتبارها الركن الأساسي في سياسة إدارة المواقع الأثرية Site Management .

المهددات والمخاطر وأثرها في تدمير التراث الأثري العالمي :

أنَّ التطور السريع لأي علم له فضل على حياة البشرية ، في جميع مجالاتها إلا أن لهذا التطور أيضاً سلبياته على التراث الإنساني وأثار حضاراته القديمة ، ويشير تقرير اللجنة الدولية لإدارة الإرث التاريخي.⁽²³⁾ أن معظم الموروث الأثري في العالم يمر بمرحلة الخطر ، وجاءت هذه الإشارات استناداً على جميع التقارير والتسجيلات في إشارتها لهذا الخطر ، وتعزو الكثير من التقارير التي كتبت عن هذا الخطر لطبيعة الموروث الأثري الخاص ، لان الإرث الآثري يتكون من المواقع التي وجدت في باطن الأرض ، والتي تمت استعادته بواسطة الحفريات ، وجاء الاهتمام في بدء الخطر لأن الإرث الآثري يحتوي على الأبنية الهامة ، والصور الثقافية الواسعة بجانب المواقع التي لا تخلو من الأهمية في حمل السجل الأساسي لأنشطة الإنسان ، والمساعدة على فهم مجتمعات الماضي وجذورها الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تستنطق بواسطة التقنية الأثرية . لكن نجد أن هنالك الكثير من المهددات للموروث الآثري في كل مجالات إدارتها ، فهو لا يعاني فقط من المهددات التي تؤثر على أشكال الموروثات ، لكن هنالك مهددات خاصة بالإرث الآثري

تحدث في كل مجالات هويتها وتقسيمها العلمي ، ومجال حمايتها وصيانتها ، كما يتمثل في الجهل بالأسس والمبادئ العالمية المتعلقة بحماية الموروث الثقافي ، ومن أكبر تلك المهددات هو القصور في المحافظة عليه وعلى صيانة البقايا والمخلفات التي نقتب ، وتتعرض هذه الآثار لتشويه الملامح الثقافية بسبب التنقيب دون خطة ثابتة لإدارة هذه الموروثات أو مصادر لحمايتها أو صيانتها أو إدارتها ، فالمباني الظاهرة على سطح الأرض ، والمصنوعات تتدهور سريعاً عند تعرضها لأحوال مناخية جديدة على سطح الأرض.⁽²⁴⁾

خاطر ومهددات المواقع الأثرية في منطقة الدراسة:

تنبع أهمية المواقع الأثرية في كونها آثار حضارات ضاربة في القدم استطاعت أن تقاوم التغيرات البيئية ، وبقيت رغم التأثيرات المناخية المتغيرة التي مرت عليها عبر الحقب التاريخية لتصبح مصدر للأدلة المادية التي تثبت حياة الإنسان القديم ونشاطاته ماثلة أمامنا رغم التأثيرات التي تحدثها البيئة بمتغيراتها على المواقع الأثرية .

هنالك العديد من المخاطر والمهددات التي تواجه الآثار في منطقة الدراسة وتتمثل في المهددات الطبيعية والبشرية ، وقد كانت هذه المهددات العامل الأساسي في ضياع الكثير من المواقع الأثرية في هذه المنطقة.

إن مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تعاني بشكل عام من تدهور بيئتها الثقافية المحيطة بها ومن خطر اندثار وإزالة مواقعها الأثرية ومبانيها التاريخية نتيجة تعرضها للعديد من المخاطر والمهددات التي تتمثل في العوامل البشرية والطبيعية والتي أدت بدورها إلى تشويه التراث الإنساني وطمس معالمه التاريخية والثقافية والفنية وبالتالي تدمير إرث الأمة الحضاري .

مهددات ومخاطر موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا:

يمكن القول من خلال هذه الدراسة والزيارات التي تمت ، بأن موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا تعرضت لدمار كثيف وتدهور سريع يهدد بقائها كإرث إنسان وذلك بفضل تضافر مجموعة من العوامل والأسباب الطبيعية والبشرية وتكامل العاملين معاً بالإضافة إلى عوامل أخرى. فالعوامل البشرية العاملة على تدمير مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تتمثل في مجموعة من العوامل منها =:

قيام الأعمال الإنشائية الحديثة دون تخطيط وفق برنامج إدارة التراث الأثري ، كامتدادات الخطط السكانية والزحف العمراني.

الأعمال الهندسية المدنية المتمثلة في إنشاء الطرق السريعة ، بناء الكباري والجسور ، شق قنوات المياه وخطوط الهاتف والمياه ، والتي تمر بمواقع التراث الأثري مهددة ومدمرة لهذه المواقع. المشاريع والعمليات الزراعية التي تؤدي إلى تدمير مواقع وموارد التراث الأثري المتمثلة في الحرث الغائر للأرض وعمليات تسوية الأراضي الزراعية كما هو الحال في موقع جبل البركل . الدمار المتعمد للمواقع الأثرية عن طريق السرقات والحفر العشوائي والذي يتم بقصد البحث والعثور على الكنوز الأثرية مما يترتب عليه تدمير القيم المعرفية للمواقع الأثرية.

ضعف التمويل الموجود لحماية المواقع الأثرية ، فأولويات الصرف للدولة لم يكن من بينها توفير موارد مالية كافية لحماية مواقع التراث الأثري مثال موقع نوري.

قلة الوعي الأثري بأهمية مواقع التراث الأثري والمفاهيم الخاطئة لمهنية وقيم التراث الأثري وقصور التوعية والإعلام في أداء رسالته عن مواقع التراث الأثري وخاصة التي تمثل تراثاً عالمياً كمواقع منطقة الدراسة .

أما المهددات والمخاطر الطبيعية التي تعرضت وتعرض لها مواقع منطقة الدراسة مهددة بزوال معالمها التاريخية والثقافية تتمثل في المناخ والتعرية والحيوانات والنباتات . فالحرارة لها تأثيرها المباشر على الألوان التي زينت بها الجدران والنقوش مما يؤدي إلى فقدانها كقيمة فنية تاريخية . أما التعرية والمتمثلة في الرياح فإنها تؤثر بشكل مباشر على المواقع الأثرية والمباني التاريخية ، فالرياح وبطول الزمن تعمل على نحت وتفتيت المباني مما ينتج عنه إزالة النقوش البارزة التي توجد على جدران الأبنية وخاصة تلك المشيدة من الحجر النوبي الذي لا يقوم أفاعيل الطبيعة كثيراً . ثم كثيراً من الأحيان تتعرض مواقع منطقة الدراسة لمخاطر التدهور والدمار نتيجة لمياه الفيضانات والسيول والأمطار ، فالفيضانات والسيول والأمطار أدت إلى دمار العديد من هذه المواقع.

الحيوانات كذلك تلعب دوراً مهماً في تدمير مواقع التراث الأثري سواء تلك التي تقطن داخل المواقع الأثرية كالقوارض والثعالب والزواحف والتي تعمل على تقويض أساسات المباني الأثرية أو تلك التي ترعى وتعتبر المواقع الأثرية تاركة مخلفاتها بها.

هذه العوامل الطبيعية والبشرية عملت وتعمل على تدمير وتدهور موقع جبل البركل مواقع إقليم نبتا ولذلك كان لابد من وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تعمل على تحجيم وتقليل هذه المخاطر والمهددات وذلك عن طريق خطة برامج إدارة مواقع التراث الأثري الخاصة بمنطقة الدراسة.

لذلك لابد من السعي لإيجاد وسائل وطرق فاعلة لإدارة هذا التراث الإنساني ، وإن حماية التراث الأثري هو مبدأ أساسي تتمحور حوله إدارة لتراث الأثري وهذه الحماية تتطلب جهود متكاملة بالإضافة إلى إتباع سبل وطرق متعددة ومتداخلة ومتطورة في تقنياتها وآلياتها ووسائل تنفيذها حتى تضمن المحافظة على الموروث الثقافي وهذا هو الدور الذي تقوم به منهجية إدارة مواقع التراث الأثري .

طرق إدارة مواقع التراث العالمي بإقليم نبتا:

إن إدارة التراث الأثري في السودان تعاني العديد من المشاكل والمخاطر والمهددات التي تتعرض لها مواقع التراث الأثري والتي تتمثل في العوامل البشرية والطبيعية ، غياب الخطط والبرامج ، الافتقار إلى التشريعات المتطورة التي تحمي التراث الوطني ، الافتقار إلى بعض المفاهيم الحديثة في مجال إدارة الموارد الثقافية ، هذا بالإضافة إلى غياب الوعي الأثري بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع التراث الأثري بالبلاد. لذا لابد من إيجاد الخطط والبرامج الفاعلة لإدارة

مواقع التراث الأثري ولا بد من تضافر وتكامل الجهود والأدوار لحماية وصون تراث الأمة وتاريخ الشعب من المهددات والمخاطر التي تتسارع بوتيرة تصاعدية لتدميره، ومن أجل الوفاء بمسؤوليات إدارة مواقع التراث الأثري العالمي لابد من وضع خطة متكاملة لإدارة هذه المواقع ويتطلب أن يشمل محاور هامة تتمثل في تحديد المعالم الأثرية، أهمية المواقع، أهداف إدارة المواقع، الصيانة والترميم، التوعية الجماهيرية، الإعلام، لجنة الموقع، وسياسة الحماية المتكاملة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعمل على وضع إستراتيجية وسياسة محددة المعالم وذلك بغرض وضع برامج واليات تعمل على حماية الموقع من الدمار والتدهور الذي يتعرض له ، وذلك بإتباع سياسة برامج امثل لإدارة المواقع وحمايته من المهددات الطبيعية والبشرية الممثلة في التعرية والرياح والزحف الصحراوي والأمطار والسيول والفيضانات وغياب الوعي الجماهيري ومشاريع التنمية والامتدادات السكنية والزراعة والسرقات كما تمت الإشارة إليها من قبل .

إن إدارة مواقع التراث الأثري الخاصة بمواقع الدراسة لا يمكن فهمها إلا من خلال محاور رئيسية وفق منهجية متكاملة ومتداخلة تعمل على حماية هذه المواقع من التدهور وهذه القواعد والمحاور تتمثل في الآتي :-

أولاً : تحديد وتعريف المواقع الأثرية الخاصة بمواقع الدراسة :

إن التعرف وتحديد السمات الثقافية والحضارية الخاصة بمواقع الدراسة يشمل على وضع قاعدة بيانات معلوماتية عن كل موقع بذاته « الفصل الثالث » توضع فيه معالم الموارد الثقافية وحدودها وأنواعها وأماطها وطبيعتها . ثم وضع ذلك في السياسات التخطيطية لإدارة الموقع (Site Management Program) وذلك من اجل التعريف بها والعمل على حمايتها وتقليل الدمار الذي تتعرض له جراء العوامل الطبيعية والبشرية .

ثانياً : أهمية المعالم الأثرية في مواقع منطقة الدراسة :

ما الذي يجعل هذه الموارد ذات خصوصية وأهمية حتى توضع لها خطة لإدارتها ؟ وهذا يعتمد على طبيعة الموارد الثقافية التي يجب أن تتميز ببعض الصفات التي تجعلها تصنف كمورد ثقافي ذو قيمة استثنائية عالمية (Out Standing Universal value) كما هو ماثل في موقع جبل البركل و مواقع إقليم نبتا والتي اتسمت بالقيمة الاستثنائية العالمية المتمثلة في القيمة التاريخية ، الثقافية ، التاريخية . مما يجعلها أكثر تأهيلاً لوضعها في برنامج خطوة إدارة المواقع الأثرية من اجل الحفاظ على هذه القيمة الاستثنائية .

ثالثاً : السياسات والخطط التي تحقق الأهداف الموضوعية لطرق إدارة هذه المواقع :

إن الإدارة المثلى لمواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة تعتمد على مبدأ التخطيط السليم لهذا العمل . فكلما كانت المواقع الأثرية أكثر عرضة للدمار والمخاطر كلما كانت الحاجة إلى التخطيط أكبر واشمل . فالملاحظ من خلال هذه الدراسة أن كل المواقع التي تمت دراستها تتعرض إلى الدمار الهائل والتدهور السريع . لذا كان لابد من وضع إستراتيجية معينة لإدارة هذه المواقع

وذلك لتفادي العشوائية . وتتم هذه الإستراتيجية والسياسة بعد دراسة كل أنواع الدمار والمخاطر التي تهدد مواقع منطقة الدراسة بالزوال والتدمير ، وهذا بدوره يتطلب وضع التشريعات والقوانين الموائمة والموائمة للتطورات التي تشهدها التشريعات الثقافية في عالمنا المعاصر .

ثم تأتي البرامج والخطط وآلياتها التي تصب في الهدف الأساسي لبرنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة وهو حماية هذه المواقع والحفاظ عليها كقيمة استثنائية عالمية وهذه البرامج والخطط واليات تنفيذها تتمثل في الآتي :

رابعاً: الصيانة والترميم :

يختص هذا الجانب بتهيئة الظروف المناسبة والوسط الملائم لحماية مواقع منطقة الدراسة من آثار العوامل الطبيعية والبشرية التي تتعرض لها المواقع الأثرية . وذلك بالعمل على تدريب كوادر من الآثاريين على برامج الوعي الأثري وأعمال الترميم والصيانة لجميع المواقع ، وذلك بتحديد طرق المعالجة المناسبة وتحجيم جميع أشكال التدهور ، وتحسين حالة الحفظ للمواقع لضمان استقرار وديمومة بنية المواقع ووحدتها العضوية ، وتفعيل دور البعثات المنقبة بتطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على المواقع ، ولابد من إعداد كادر مؤهل في مجال الصيانة والترميم من اجل المحافظة على مواقع منطقة الدراسة.

خامساً: التوعية الجماهيرية :

ترك لنا أسلافنا في مواقع منطقة الدراسة تراثاً عريقاً متنوعاً بتنوع البيئة والثقافة والتقاليد في سلسلة من التطورات الحضارية ، وجاءت على شكل معابد و أهرامات و قصور لذلك لابد من المحافظة على هذا الإرث التاريخي الذي لا يقدر بثمن ، فالمحافظة على هذا التراث لا يتم إلا بتضافر الجهود من المسؤولين والمتخصصين والأكاديميين وعامة الشعب لذلك لابد من التوعية الجماهيرية ، وأن يعي الجمهور بأهمية هذا التراث ، فلابد من إشراكهم في الحماية والمحافظة على هذا التراث ، وذلك بإشراكهم وإشرافهم على المواقع التي تقع بالقرب من مساكنهم ، ويكون ذلك بتكوين جمعيات أهلية تحمي هذا التراث الحضاري ، وتحافظ عليه ، وأن تعقدوا اجتماعات دورية مع المتخصصين في هذا المجال لمعرفة مساهمة الجمهور في الحماية . وبذلك نضمن الحماية الكاملة للمواقع وخاصة المهددات البشرية التي تمت الإشارة إليها من قبل.

سادساً: الإعلام :

لقد أصبح العالم عبارة عن قرية كونية صغيرة فهناك العديد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة يمكن الاستفادة منها في التثقيف والتوعية ونشر الوعي عن أهمية هذه المواقع الأثرية عن طريق قنوات متخصصة في هذا المجال ، فان لم تكن هنالك إمكانية لقيام قناة متخصصة حالياً يمكن تخصيص برامج يومية أو أسبوعية يعكس فيها الأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع منطقة الدراسة وأهميتها في التراث الثقافي العالمي ، وتوظيفها اقتصادياً لتنمية المجتمعات المحلية، هذا فيما يخص الإعلام المرئي أيضاً يمكن تخصيص برامج إذاعية يومية تكون في شكل حلقات متسلسلة ويمكن أن تجرى حوارات مع بعض المتخصصين لتوعية الجماهير بأهمية هذه المواقع وكيفية المحافظة عليها .

سابعاً: تكوين لجنة موقع دائمة لمتابعة تنفيذ الأهداف :

من أجل التعريف بهذه المواقع الهامة والمحافظة عليها ، لابد من إقامة المنتديات العلمية والمحاضرات في الأماكن العامة كالأندية والمراكز الثقافية وذلك بإقامة منتدى أسبوعياً في منطقة الدراسة وأن تكون هذه المحاضرات مصحوبة بعرض سينمائي لآثار هذه المواقع حتى يشعر المواطن العادي بأهمية هذا التراث ، ويجب التركيز علي أهميتها وكيفية المحافظة عليها ، وكذلك تكوين جمعية من الأهالي في كل المناطق تكون مهامها التبليغ الفوري إذا كانت هنالك أي محاولة للدمار أو الاستيلاء علي أي أثر ، هذا بالإضافة إلى توضيح القوانين الخاصة بالآثار وتعليقها لهذه الجمعيات حتى تعي وتعرف دورها للمساهمة في نشر قانون الآثار ، ومعرفة العقوبات التي تترتب علي المعتدين على هذه المواقع قانونياً كما توضح هذه الندوات الأهداف التي من أجلها قامت بنشر الوعي بالنسبة للجمهور وعرض بعض السياسات والأهداف من أجل الحماية ووضع رؤية واضحة لمستقبل هذه المواقع ، وتطلعات المستفيدين منه ، خاصة وأن هذه المواقع تم تسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي .

لابد من متابعة هذه اللجنة المكونة من الأعضاء المقيمين بالمنطقة ، وتزويدهم بالمعلومات عن الآثار ، ووضع خطط وسياسات يقومون بتنفيذها بالاشتراك مع الجهات المختصة أو المشرفة علي الآثار في المنطقة .

مما سبق ذكره لابد من تفعيل كل وسائل الإعلام في التوجيه ، والتثقيف ، والإرشاد ، والتعريف بهذه المواقع ، التي ستعود بقيمة اقتصادية كبرى ، تساهم في تطور المجتمعات المحلية . وكذلك لابد من توعية الجمهور وإشراكهم في الحماية ، والمحافظة علي الموروث الثقافي ، وتشجيع البعثات المنقبة وإجراء عمليات الصيانة والترميم حتى نضمن ديمومة المحافظة على هذا التراث الأثري .

ثامناً: انتهاج سياسة الحماية المتكاملة :

تشير هذه الدراسة بأن مواقع منطقة الدراسة تعاني وبشكل عام من تدهور بيئتها الثقافية المحيطة بها ومن خطر اندثار وإزالة مواقعها الأثرية التاريخية نتيجة تعرضها للعديد من المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية ولذلك فان غاية أهداف برنامج إدارة هذه المواقع هو السعي لإيجاد وسائل وطرق أكثر فاعلية للمحافظة عليها والتي تتمثل في انتهاج سياسة الحماية المتكاملة (Integrated protection policy) .

إن إدارة هذه المواقع ضمن منظومة البرنامج الخاص بإدارتها يتطلب طبيعة تكاملية بالإضافة إلى إتباع سبل وطرق متعددة ومتداخلة ومتطورة في تقنياتها وآلياتها ووسائل تنفيذها فالطبيعة التكاملية هذه تشتمل على وضع القوانين والتشريعات الداعمة لحماية مواقع التراث الأثري (25) ، كذلك مشاركة المواطنين والمجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية في عملية المحافظة ومساهمة المؤسسات التربوية والتعليمية وخاصة تلك التي تهتم بالقضايا الوطنية والتي تلعب

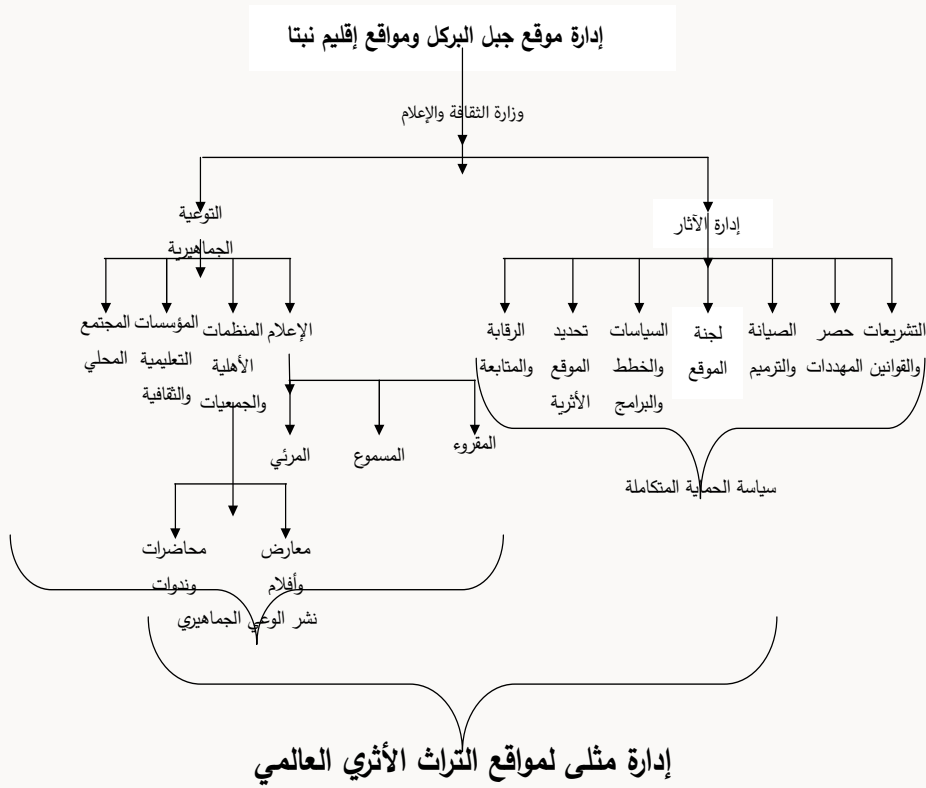
دوراً مهماً وحيوياً في هذا المجال فتدريس القيم التاريخية والثقافية والفنية والاقتصادية لمواقع منطقة الدراسة وربطها بتراث الأمة وحضارتها بالمنهج التعليمية يؤدي إلى إذكاء روح الوطنية والانتماء لهذه المواقع الأثرية مما ينتج عنه مردوداً إيجابياً في المحافظة عليها وتقليل الدمار والتدهور ، هذا بالإضافة إلى الكتب المتخصصة في مجال التراث الثقافي الأثري الخاصة بمواقع منطقة الدراسة والعروض والأفلام الخاصة بأهميتها الثقافية والتاريخية ، والمحاضرات والندوات والمتاحف كلها تؤدي إلى تكامل الأدوار في المحافظة على هذه المواقع ضمن برنامج إدارة مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة .

من أجل تفعيل دور هذا البرنامج الخاص بإدارة مواقع منطقة الدراسة (انظر الشكل) الذي يمثل طرق إدارة موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا .

يشير الشكل إلى أن برنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة هو عملية متكاملة تتطلب تكامل الجهود الرسمية (الدولة) والشعبية (المجتمع المحلي) فالدولة وبحكم مسئوليتها الدستورية والوطنية هي المسؤولة عن حماية هذا التراث ، فمؤسسات إدارات التراث الأثري تقع عليها مسئولية وضع الخطط والبرامج وفق الأهداف الرامية لحماية هذه المواقع ، وكذلك العمل على توفير الآليات التي تساعد على تنفيذ السياسات والخطط للوصول إلى الهدف الرئيسي لهذا البرنامج وهو حماية هذه المواقع والحفاظ عليها ، كما أن الدور الشعبي يعتبر جزءاً أساسياً ومكملاً لتحقيق هذه الأهداف وذلك عن طريق تكوين الجمعيات الأهلية للمحافظة على هذه المواقع والتي تعمل على خلق وتشكيل وعي جماهيري يعمل على إبراز القيم التاريخية والثقافية لهذه المواقع بمنطقة الدراسة .

إن برنامج إدارة مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة كما هو في الشكل الموضح يحتاج إلى آليات وبرامج للتنفيذ وهذه الآليات تتمثل في المعارض والأفلام والمحاضرات والندوات والتي تعمل على تعميق مفهوم التراث الأثري في منطقة الدراسة وإظهار أهميته التاريخية والثقافية والاقتصادية حتى تستطيع المجتمعات المحلية بالمنطقة تحقيق مبدأ المشاركة في صون وحماية هذه المواقع المهمة .

شكل يوضح طرق إدارة موقع جبل البركل ومواقع إقليم نبتا



كذلك يجب مراعاة أن تنفيذ مثل هذه البرامج يحتاج إلى توفير الموارد المالية والتقنية وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة في مجال إدارة مواقع التراث الأثري وبرامجه المختلفة .

الشكل أيضاً يوضح الوعي الجماهيري الذي يمثل القاسم المشترك في برنامج إدارة مواقع منطقة الدراسة وذلك لما له من دور فاعل في حماية المواقع الأثرية بالمنطقة وتحجيم وتقليل عوامل الدمار البشري والطبيعي بها وهو الهدف الأساسي الذي من أجله تسعى هذه الدراسة . خلاصة يمكن القول بان مواقع منطقة الدراسة والمتمثلة في مواقع (الكرو ، البركل ، الزومة ، صنم أبي دوم ونوري) تتميز بقيمتها ومعانيها التاريخية والثقافية والفنية وهي قيم ومعاني ذات دلالات استثنائية عالمية أهلتها أن تسجل ضمن مجموعة التراث الثقافي العالمي بما يتطلب حمايتها والحفاظ عليها وتقليل الدمار مثل عوامل الدمار الطبيعي والبشري الذي تعرض له وتعرض له وذلك بانتهاج وسائل وطرق حديثة متمثلة في برنامج إدارة مواقعها الأثرية .

بالرغم من مساهمة علم الآثار في تنمية وتطور وثبات هوية الإنسان وأهميته في ربط

الماضي بالحاضر واستشراف المستقبل ، إلا أننا نلاحظ بان الإنسان يعتبر الأداة الأولى التي تساهم بصورة واضحة في هدم الآثار نسبة لعدم وعيه بأهمية هذا التراث الأثري ، لذلك نجد المهددات البشرية تشكل أخطر أنواع المهددات ، والنشاط البشري غير الواعي وغير المرشد يؤدي إلى تدمير معلومات قد تساهم كثيراً في السجل الآثاري للحضارة السودانية ، وتتمثل المهددات الطبيعية في الفيضانات ، الأمطار ، السيول ، التعرية ، الرياح والزحف الصحراوي أما المهددات البشرية تتمثل في النشاط السكاني ، الزراعي ، المشاريع التنموية وعدم الوعي الجماهيري بالأهمية التاريخية والثقافية لمواقع منطقة الدراسة .

إن إتباع برنامج إدارة موقع جبل البركل مواقع إقليم نبتا (Site Management Program) وتطبيقه بصورة مستدامة كآلية ووسيلة حديثة مثل إدارة مواقع التراث الأثري تشكل نموذجاً متطوراً لحماية وصون والمحافظة على هذه المواقع الأثرية الهامة التي تكتسب السمات والقيم الاستثنائية العالمية في أبعادها التاريخية والثقافية والفنية مع قابلية تطبيق هذا البرنامج على مواقع أثرية أخرى معرضة للدمار والتدهور جراء العوامل البشرية والطبيعية .

الخاتمة:

ساهمت مواقع منطقة الدراسة بدور مهم في تشكيل التاريخ الثقافي والحضاري في السودان ، فما زالت آثارها بأهراماتها ومعابدها وقصورها تقف شاهداً على هذا التراث الحضاري ممثلاً في موقع الكرو وجبل البركل صنم أبي دوم ، الزومة. وبالرغم من الأهمية التاريخية والفنية والثقافية التي تميزها - خاصة بعد تسجيلها في قائمة التراث الثقافي العالمي في مطلع القرن الحالي - إلا أنها مازالت تتعرض للعديد من المخاطر والمهددات الطبيعية والبشرية التي تهدد بقائها كإرث ثقافي أثري .

بالرغم من مساهمة علم الآثار في هوية الإنسان وربط ماضية بالحاضر من اجل استشراف المستقبل إلا أن الدراسة توصلت إلى أن الإنسان يعد الأداة الأولى التي ساهمت بصورة فاعلة وكبيرة في تدمير وتدهور مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة فقد كشفت الزيارات الميدانية لمواقع الدراسة أن العوامل البشرية كان لها القدر المعلن في عملية التدمير والتدهور ، وتمثل هذا الدور في قلة الوعي الجماهيري بأهمية هذه المواقع التاريخية والثقافية ، وكذلك في النشاط البشري التنموي الغير مرشد - كذلك أسفرت الزيارات الميدانية بتوضيح مساهمة العوامل الطبيعية في تدمير هذه المواقع وتعرضها للمخاطر والتدهور وقد تمثل ذلك في الفيضانات والسيول و الأمطار والتعرية والزحف الصحراوي .

من اجل تحجيم وتقليل هذه العوامل المدمرة فقد توصلت الدراسة وخلصت إلى إتباع مبدأ تضافر الجهود الرسمية والشعبية والجامعات ومراكز البحث العلمي والقطاع العام والخاص من اجل العمل معاً لحماية وصون موقع منطقة الدراسة والحفاظ عليها.

توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في الآتي:

1. العوامل الطبيعية والبشرية من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور وتدمير موقع منطقة الدراسة .
2. غياب الاستراتيجيات والخطط والبرامج في مجال السياسات التخطيطية للدولة وإدارة التراث

3. قلة الوعي الأثري بالأهمية التاريخية والثقافية والفنية لمواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة .
 4. الافتقار إلى التشريعات المتطورة والمواكبة التي تحمي التراث الوطني حيث نلاحظ أن التشريعات الوطنية الثقافية الحالية تفتقر إلى المراجعة والتنقيح الدوري ، هذا بالإضافة إلى الافتقار للمفاهيم الحديثة في مجال إدارة التراث الأثري.
 5. غياب أعمال التأمين الأمني لمواقع منطقة الدراسة مما يعرضها للسرقة والاعتداءات .
 6. قصور الجانب الإعلامي في نشر الوعي الأثري وإهمال الجانب التربوي والتعليمي لهذا الإرث الثقافي .
 7. غياب الدور الشعبي والمنظمات الطوعية والجمعيات الأهلية في المحافظة على الإرث الأثري التي تعمل على خلق وتشكيل وإبراز القيم والمعاني لهذا التراث وحمايته باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع .
 8. ضعف التمويل المرصود لمحافظة وصيانة المواقع الأثرية ، فأولويات الصرف في الدولة لم يكن من بينها توفير موارد مالية كافية للحفاظ على مواقع التراث الأثري بمنطقة الدراسة.
 9. الافتقار إلى أعمال الصيانة والترميم والمحافظة على المواقع الأثرية في بيئتها الطبيعية ، وكذلك قصور التدريب والتأهيل خاصة في مجال إدارة التراث الأثري.
- توصل هذه الدراسة إلى توصيات نورد أبرزها :
- وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال التراث الأثري وفق منهجية وموجهات إدارة التراث الأثري تماشياً مع خططها وبرمجها وأهدافها ، وإيجاد آليات متطورة وحديثة لتنفيذ هذه السياسات والخطط ، من أجل المحافظة على مواقع التراث الأثري في منطقة الدراسة .
- إتباع برامج وخطط إدارة المواقع الأثرية بصورة مستدامة كآلية مثلى لإدارة التراث الأثري وتطبيقه على كل مواقع التراث الأثري العالمي في السودان التي تتعرض للدمار جراء العوامل الطبيعية والبشرية .
- الاهتمام بإدارة التراث الأثري في مؤسسات الدولة الثقافية التي تعمل على إبراز مفهوم إدارة التراث الأثري وأهميتها وصيانتها وحفظها .
- نشر نتائج المعلومات الأثرية عن أعمال التنقيب والبحوث الأثرية التي أجريت على هذه المواقع للتعريف بأهميتها تاريخياً وثقافياً وحضارياً مع وضع خارطة معلومات بيانية لهذه المواقع .
- نشر الوعي الأثري لدى الجماهير عن طريق وسائل الإعلام المقرؤة والمسموعة والمرئية .
- أهمية تفاعل التراث الأثري مع المحيط المتأخم بأبعاده البيئية والاجتماعية والاقتصادية وتفعيل المواقع لخدمة المجتمع من خلال المجتمع نفسه لضمان الحفاظ عليه.
- ضرورة إشراك المجتمع المحلي في القرارات التي تخص المواقع الأثرية وأن لا يقتصر ذلك على الجهات الرسمية فقط.
- توفير موارد مالية كافية من قبل الدولة للحفاظ على مواقع التراث الأثري من خلال صيانتها وترميمها وحمايتها.
- تشجيع عمليات الحفاظ على المواقع الأثرية عن طريق المسابقات ورصد الجوائز حتى يتحقق الحفاظ بشكل كامل.

الهوامش:

- (1) Cleere. H: 1993, Managing the Archaeological Heritage: the charter for the protection and management of Archaeological Heritage, **Antiquity**, 67, pp. (400 – 405).
- (2) قسيمة ، كباشي حسين: 2008م، التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم.
- (3) الضباعين، أشرف عبد الله: 1432هـ، إدارة المواقع الأثرية وتسويقها سياحياً، عمان، الأردن.
- (4) اليونسكو: 1972م: اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، باريس.
- (5) اليونسكو: 1985م. الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي ، باريس.
- (6) أباطة، هدية عبد القادر: 1992م، التشريعات الأثرية دولياً وقطرياً وقومياً في الأسسكو، الثقافة والتراث القومي ، تونس ، ص ص 34-63.
- (7) برنارد، فيلدين: 1998م، المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي، ترجمة عبد الرازق إبراهيم (ايكروم) المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية، روما، إيطاليا.
- (8) قانون الآثار السودانية للعام 1905م، مصلحة الآثار السودانية ، أجازة الحاكم العام.
- (9) قانون الآثار السودانية للعام 1952م، مصلحة الآثار السودانية ، أجازة الحاكم العام.
- (10) قانون حماية الآثار السودانية للعام 1999م، الهيئة القومية للآثار والمتاحف ، السودان ، وزارة البيئة والتراث القومي ، أجازة المجلس الوطني.
- (11) قسيمة ، كباشي حسين والزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن: 2009م، مقدمة في إدارة التراث ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.
- (12) بومدين، بورويه: 1986م، مساهمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) في مكافحة سرقة التحف الفنية المجلة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، العدد 395 ، ص ص 30-37.
- (13) Aekell , A . J . 1955 : History of the Sudan to 1821 2nd edition2, the Athena Press . London
- (14) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London
- (15) Emery , W . B . 1965 : “ Report on the Excavation at Nubia “ in Kush vol x PP . 12 – 15 .
- (16) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.
- (17) Resiner , G . A . 1923 : Harvard African studies v Harvard University Press ,
- (18) Dunham , D . 1949 : “ Names and relation ship of the roya family of Napata “ Danes TEN 35 London PP . 139 – 149 .
- (19) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.

- (20) Resner , G . A . 1923 : Harvard African studies v
- (21) Harvard University Press ,
- (22) Adams, W. Y: 1977, **Nubia Corridor to Africa**, Allan land Press London.
- (23) Eltayb.M:2007:Early makuria Rresearch Projet Test Excavtion in
- (24) EL-zuma cemetery “CRIPEL26” mélanges offerts. afrancis Geus.p7185-.
- (25) COM: 1995, **Illicit Traffic of cultural property in African**, ICOM, Paris. Cambridge Teats – U N .
- (26) قسيمة ، كباشي حسين والزهراني، عبد الناصر عبد الرحمن: 2009م، **مقدمة في إدارة التراث** ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض.
- (27) **قانون حماية الآثار السودانية للعام 1999م**، الهيئة القومية للآثار والمتاحف ، السودان ، وزارة البيئة والتراث القومي ، أجازته المجلس الوطني.

موقف المملكة العربية السعودية من القضية اللبنانية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز (1395 - 1402هـ / 1975 - 1982م)

باحثه - قسم التاريخ الحديث والمعاصر - كلية العلوم
الإنسانية - جامعة الملك خالد بن عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

أ. تهاني عائض محمد الشهري

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى إيضاح موقف المملكة العربية السعودية من القضية اللبنانية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز 1395-1402هـ / 1975-1982م، وذلك من خلال دعم المملكة العربية السعودية للتضامن الإسلامي، ووحدة الصف العربي، وحل النزاعات بين الأشقاء العرب، ونبذ الخلافات العربية، والحرص على الوفاق والوئام بين الأشقاء العرب؛ لمواجهة الأخطار المحيطة بالعرب وأهمها «الخطر الإسرائيلي» ودائماً ما تؤكد المملكة العربية السعودية قولاً وفعلًا على أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل المنازعات بالطرق السلمية فعمدت عدة مؤتمرات قمة عربية داخل وخارج المملكة لحل الأزمة اللبنانية كما قدمت المساعدات المادية للشعب اللبناني، وبعثت البرقيات إلى رؤساء ودول وحكومات الولايات المتحدة، والدول الأوربية، وإلى زعماء العالم مطالباً إياهم بتحمل مسؤولياتهم أمام أحداث لبنان التي قد تؤدي إلى انهيار الموقف برمته في الشرق الأوسط، ومناشدة الضمير العالمي، بالتحرك العاجل لوضع حد لهذه المجازر الصهيونية ضد اللبنانيين. تكمن أهمية الدراسة فيما قامت به المملكة العربية السعودية ممثلة في حكومة الملك خالد بن عبدالعزيز-يرحمه الله- من دور فاعل وكبير في دعم القضية اللبنانية وشعبها المناضل، هذا الدور الذي ينبع من دوافع المملكة العربية السعودية، وإيمانها الراسخ بمبادئ الإسلام، ونصرة الحق والعدل، وإلقاء الضوء على ما قام به الملك خالد بن عبدالعزيز من جهد واضح ومؤثر لاحتواء الأزمة اللبنانية، من منطلق مبدأ تعزيز التضامن العربي ووحدة الصف. اعتمدت في هذه الدراسة على منهج البحث التاريخي في الوصف والتحليل، الذي يقوم على جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية والفرعية، وتحليلها بشكل يخدم موضوع البحث. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: ساهمت المملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز-يرحمه الله- في التخفيف من مأساة الحرب في لبنان، ومدت يد العون والمساعدة للشعب اللبناني؛ حيث شاركت في قوات الردع العربية حينما تقرر تكوين هذه القوات ومن ثم إرسالها إلى لبنان. الجهود الواضحة والبارزة للمملكة العربية السعودية في عهد الملك خالد-يرحمه الله- لتطبيق الأزمة اللبنانية من خلال المحادثات التي جرت بين مختلف الأطراف ذات العلاقة المحلية والخارجية في لبنان، وعقد المؤتمرات العربية داخل وخارج المملكة لإحلال السلام في لبنان.

كلمات مفتاحية: أزمة، القضية، لبنان، الغزو الإسرائيلي، موقف المملكة العربية السعودية، الملك خالد.

**The Stance of the Kingdom of Saudi Arabia
on Lebanon (the Lebanese Case)
during the era of King Khalid Ibn Abdel-Aziz
from 1395 to 1402 AH^{1*} (1975- 1982)**

Tahani Ayedh Mohammed Alshahrani

Abstract:

This research spots the light on the Kingdom of Saudi Arabia stance on Lebanon (the Lebanese Case) during the era of King Khalid Ibn Abdel-Aziz from 1395 to 1402 AH (1975-1982-). This stance depended on the Saudi support of Islamic solidarity, Arab unity, dispute settlement of Arabian problems, and promotion of peace and stability among the Arabs. In its stance, the Kingdom sought to counter the dangers facing the Arab Nation, i.e. Israel. In words and deeds, Saudi Arabia always assures the principle of non-interfering in the internal affairs of other countries and to solve all the disputes through peaceful means. Accordingly, the Saudis organized many Arab summits and conferences, inside and outside the kingdom, in order to find a solution for the Lebanese case. In this era, Saudi Arabia not only presented aids for the Lebanese people, it also called the USA, European governments and most world countries' heads, to bear their responsibilities for Lebanon. The kingdom made it clear that the Lebanese events may lead to a full breakdown in the Middle East area as a whole. The Saudis sought, by all means, to stop the Israeli massacres and aggressions on the Lebanese people. **Why this study is important** This study tackles the role of the Kingdom of Saudi Arabia, represented by the government of King Khalid Ibn Abdel-Aziz, to support the Lebanese case and Lebanese people during the period abovementioned. This role depended not only on the Kingdom faith of Islamic values and principles, but also on the principle of justice. In the framework of Arab solidarity and unity, King Khalid played a strong role to contain the Lebanese crisis. **Methodology** This study applies the Historical Method

1* AH: After Hijra (Immigration) of the Prophet Muhammad (peace be upon him), i.e. Hijri Calendar.

as a tool to discuss and analyze the topic of research. This method requires collecting and well-analyzing the scientific materials and data from its original sources. **Recommendations (Findings)** The study reaches to following: King Khalid's government not only mitigated the Lebanese tragedy, but gives a hand to the Lebanese people as well. When it was decided in the Riyadh extraordinary Summit in 1976 to send Arab Deterrent Force to Lebanon, the Saudi Arabia had a great contribution to this peacekeeping mission. King Khalid sought to contain the Lebanese crisis through negotiations and talks held with all internal and external partners. Many summits and conferences were convened inside and outside the kingdom to achieve peace and security for Lebanon.

Keywords: Lebanese Crisis, Lebanese Case, Israeli Invasion, Lebanon, and Saudi Arabian stance, King Khalid.

المقدمة:

تعتبر القضية اللبنانية من القضايا التي اندلعت في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز، حيث بدأت عام 1395هـ-1975م، وتوصف بأنها إحدى الأزمات الكبرى التي مرت بها الأمة. فقد امتدت تلك الأزمة بعد ذلك قرابة عقد ونصف من الزمان شهدت خلالها حرباً أهلية ضروساً بين مختلف التيارات اللبنانية وبين بعض التيارات الفلسطينية عام 1395هـ-1975م، كما تداخلت في هذه الأزمة أزمة الصواريخ السورية عام 1401هـ-1981م، كما شهدت غزواً إسرائيلياً شاملاً للبنان عام 1402هـ-1982م، ونتيجة لذلك سقط الكثير من القتلى وانهيار الاقتصاد اللبناني. وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بهذه القضية منذ انطلاق الشرارة الأولى، وحاولت التدخل لحل الأزمة بشكل سلمي، وذلك من خلال عقد المؤتمرات وبعث الرسائل العاجلة إلى زعماء العالم، وعدد من زعماء الدول العربية والإسلامية، مناشدة فيها الجميع القيام بعمل فوري لإيقاف العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان، كما شاركت المملكة في قوات الردع العربية التي عملت داخل لبنان، وتمويل الميزانية الخاصة بتلك القوات. وتعد هذه القضية من القضايا الإسلامية التي أسهمت المملكة العربية السعودية في دعمها في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز، وكان دعم المملكة للقضية اللبنانية ينبع من حرصها على حل مشكلات المسلمين، والدفاع عن قضاياهم ومناصرتهم، والدعم المتواصل للأمة الإسلامية.

أولاً- الحرب الأهلية في لبنان 1395هـ - 1975م:

في عام 1395هـ-1975م اندلعت حرب لبنان بين مسلحين فلسطينيين ومسلحين من حزب الكتائب اللبناني⁽¹⁾، وعندما اشتد الخلاف بين الفلسطينيين واللبنانيين بذل الملك خالد جهوداً

مكتفة لتطويق الأزمة في لبنان، وبعث برسالة إلى الرئيس اللبناني يطلب منه وضع حد للخلافات الفلسطينية- اللبنانية، ووقف القتال بين الأطراف المتنازعة، وقد صدر عن الديوان الملكي بيان في هذا الخصوص جاء فيه: «نناشد الفلسطينيين واللبنانيين التذرع بالصبر، ووضع حد لهذه الاستفزازات، والعودة إلى التعاون والوئام؛ لاستعادة حقوقنا من الغاصب»، كما حرص الملك خالد على متابعة حل هذا النزاع، فأصدر تعليماته إلى سفير المملكة في لبنان في 1395/5/15هـ الموافق 1975/6/24م المتضمنة ضرورة الحرص على أمن لبنان الشقيق، والعمل على تحقيق الأخوة اللبنانية الفلسطينية⁽²⁾. ومع تفاقم الأوضاع دعت المملكة إلى عقد مؤتمر قمة عربي مصغر لبحث الأزمة اللبنانية، ووضع الحلول اللازمة لها⁽³⁾.

ثانياً- مؤتمر القمة السادسة بالرياض:

جاءت الدعوة التي وجهها الملك خالد بن عبدالعزيز لعقد هذا القمة من مبدأ إسلامي وعربي أخوي لإيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، وإيقاف النزيف الدموي الحاصل في لبنان، خوفاً من نشوب حرب فعلية بين الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين، وهذه مبادرة غير مستغربة على جلالته؛ لإخماد النار والفرقة ولبحث ومناقشة الأزمة اللبنانية مع القادة العرب، ولاحتوائها على الفور، وهذا يدل على أن المملكة العربية السعودية سبقة إلى ما فيه خير الأمة العربية وأن المملكة لا تسعى لتحقيق مكتسبات سياسية على حساب لبنان بقدر ما تسعى لحل مشكلة لبنان، والواضح للعيان أن المملكة من واقع ثقلها السياسي والاقتصادي وغيره لعبت دوراً لا يستهان فيه على مسرح الأحداث اللبنانية، وأصبحت من القوى المؤثرة فيه بمشاركة الإرادات العربية الأخرى وممن يهمهم مصلحة الأمة العربية وساهمت بشكل أو بآخر لحل هذه الأزمة ورأب الصدع اللبناني؛ لأنه سينعكس على وحدة الصف ومسيرة التضامن العربي⁽⁴⁾. وقد عقدت قمة الرياض-السعودية- في المدة من 16 إلى 18 أكتوبر 1976م بحضور الملك خالد، وأمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح، والرئيس اللبناني إلياس سركيس، والرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس المصري أنور السادات، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وقد أسفرت القمة عن عدد من القرارات التي دلت على نجاحها والتي كان منها:

- وقف إطلاق النار وإنهاء القتال في كافة الأراضي اللبنانية.
- تعزيز قوات الأمن العربية لتصبح قوة ردع عربية قوامها ثلاثون ألف جندي.
- إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان إلى ما كانت عليه عند بدء الأحداث.
- احترام «منظمة التحرير الفلسطينية»⁽⁵⁾ لسيادة لبنان، وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، وفي نفس الوقت ضمان سلامة وجود منظمة التحرير الفلسطينية من قبل الحكومة اللبنانية.
- تعهد الدول العربية باحترام سيادة لبنان.
- وقف الحملات الإعلامية من قبل كافة الأطراف⁽⁶⁾.
- وإيضاحاً لموقف المملكة فقد أدلى المتحدث الرسمي بالبيان الآتي:

– «تشعر المملكة العربية السعودية بالألم البالغ، والأسى العميق إزاء الأحداث التي ألمت بلبنان الشقيق».

وتنظر المملكة في قلق بالغ إلى ما يمكن أن يؤدي إليه استمرار هذه الأحداث!! لقد حاولت المملكة في نطاق جامعة الدول العربية تجنب لبنان المأساة التي حلت به، والتي ذهب ويذهب ضحيتها أناس أبرياء، ودماء غالية، والتي عبثت وأودت بأمنه واستقراره، لكن محاولة المملكة لم تؤد إلى ما كانت ترجوه وتأمله وتتوخاه، فلبنان الشقيق ما زال يعاني وجروحه ما زالت تنزف.

إن المملكة العربية السعودية حريصة على وحدة لبنان شعباً وأرضاً، وإذا كانت الأوضاع الداخلية في لبنان كما يراها شعب لبنان، في حاجة إلى إصلاح، فإنه يهتم المملكة أن يتم ذلك بروح الأخوة، وفي ظل وحدة لبنان وبعيداً عن أي تدخلات من الغير.

إن المملكة العربية السعودية تؤمن أن الوحدة الوطنية في لبنان هي الركيزة الأولى والأساسية لأمنه واستقراره وسيادته، وأن الحوار المسؤول الهادف بين الأطراف اللبنانية المعنية هو الأسلوب الوحيد الذي يستطيع لبنان من خلاله تجاوز الأزمة والأحداث الدامية وبناء لبنان لغد مشرق، ومقراً للتعايش، ومستقبل أفضل لجميع أبنائه.

إن المملكة العربية السعودية تهيب بجميع الأطراف المعنية في لبنان:

- إلى وقف النزف.
- وإلى اتخاذ الحوار المسؤول أسلوباً.
- والحفاظ على لبنان وعلى وحدة لبنان هدفاً، وترجو أن يكون وعي شعب لبنان وحكمة زعمائه قادرين على وضع حد لهذه المأساة الرهيبة.
- كما تأمل في أن يكون التفاهم والتعاون بين زعماء لبنان وقادة المقاومة الفلسطينية تآملاً، وقادراً بدوره على المساهمة في تحرير الأراضي العربية المغتصبة واسترجاع المقدسات الدينية المستباحة⁽⁷⁾.

هذا وأشاد السيد محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية بجهود جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز بالنسبة للتضامن العربي فقال: «إن اجتماع الرياض- مؤتمر القمة السداسي- قد أدى إلى حل المشكلة اللبنانية»⁽⁸⁾.

ثالثاً- مؤتمر القمة العربي الثامن المنعقد بالقاهرة:

يبدو أن الأزمة اللبنانية كانت في حاجة إلى دفعة أقوى تتم من خلال إجماع عربي؛ فكان مؤتمر القاهرة الذي عقد في 2-3 من ذي القعدة 1396هـ الموافق 25-26 أكتوبر 1976م، لاستكمال الأزمة اللبنانية التي بدأت في المؤتمر السداسي الذي عقد بمدينة الرياض⁽⁹⁾، وقد اجتمع فيه ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، بعد أن تدارسوا الوضع الراهن في لبنان، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض، وأهمية دعم التضامن العربي، وقرروا ما يلي:

أولاً: الوضع الراهن في لبنان:

1. المصادقة على البيان والقرارات وملحقها الصادرة عن مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض في يوم 18 أكتوبر 1976، لم يوافق وفد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة⁽¹⁰⁾.
2. أن تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياتها في إعادة تعمير لبنان وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة لإزالة آثار النزاع المسلح والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني، وأن تبادر الدول العربية بتقديم العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: دعم التضامن العربي:

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب بأحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة في هذا الشأن وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في 15/9/1965، والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام الفوري.

ثالثاً: تمويل قوة الأمن العربية:

إن مؤتمر القمة العربي - توفيراً للموارد المالية اللازمة للإنفاق على قوات الأمن العربية في لبنان والمنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر الرياض.. وبعد الاطلاع على تقرير الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية في هذا الشأن - يقرر ما يأتي:

1. إنشاء صندوق خاص للإنفاق على متطلبات قوات الأمن العربية في لبنان .
2. تساهم كل دولة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية في الصندوق بنسبة مئوية تحددها كل دولة حسب طاقتها.
3. يشرف رئيس الجمهورية اللبنانية على الصندوق ويضع بالتشاور مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول المساهمة بنسبة 10% على الأقل نظاماً عاماً للصندوق يوضح طريقة الإنفاق منه وتصفيته عند انتهاء مدته.. ويعمل بالنظام الحالي لقوات الأمن العربية إلى أن يتم وضع نظام جديد لها.
4. تحدد مدة الصندوق بفترة 6 شهور قابلة للتجديد بقرار من مجلس الجامعة الذي يتعقد بطلب من رئيس الجمهورية اللبنانية⁽¹¹⁾ .

بيان مؤتمر القمة:

كما أصدر مؤتمر القمة الثامن في ختام جلساته أمس البيان التالي:

إن ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية المجتمعين بالقاهرة لبحث الأزمة في لبنان ودراسة وسائل حلها من أجل الحفاظ على أمن لبنان وسيادته ووحدته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم التضامن العربي، وانطلاقاً من الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية بوجوب تعزيز الدور العربي الجماعي بما يكفل حسم الموقف في لبنان والحيولة دون تفجره في المستقبل، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية فيه والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها، وصيانة السيادة اللبنانية واستمرار الصمود الفلسطيني.

تحرير الأرض العربية:

وإيماناً بأن تحرير الأرض العربية التي تحتلها إسرائيل واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني؛ يستلزمان دعم التضامن العربي وحشد الجهود والإمكانات العربية في خدمة القضية المصرية، وشعوراً بضرورة مساعدة لبنان على تجاوز أزمته وإعادة بناء اقتصاده ومؤسساته ومرافقه لتأمين عودته إلى حياته الطبيعية، وممارسة دوره الفعال في المجال الاقتصادي العربي - درس المؤتمر الوضع الراهن في لبنان في إطار الحفاظ على سيادته واستقلاله وتضامن الشعبين اللبناني والفلسطيني.

تأييد مؤتمر الرياض:

ورحب بنتائج أعمال مؤتمر القمة العربي السداسي بالرياض، وأعرب عن تقديره للإنجاز الذي تحقق بها في سبيل تسوية الأزمة اللبنانية والحفاظ على المقاومة الفلسطينية، والعمل لدعم التضامن العربي، وقرر المؤتمر المصادقة على قرارات مؤتمر القمة السداسي الصادرة في يوم 18 - 10 1976م، وقد أكد الملوك والرؤساء العرب التزامهم بالعمل على توفير الضمانات اللازمة لتثبيت وقف إطلاق النار المعلن في الساعة السادسة من صباح يوم 21\10\1976 لإنهاء الاقتتال بجميع صورته في لبنان واستعادة الحياة الطبيعية فيه، كما أكدوا على تعزيز قوات الأمن العربية ودعمها لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً.

رفض تقسيم لبنان:

كما أجمعوا على رفض تقسيم لبنان تحت أي صورة وبأي شكل قانونياً أو واقعياً صراحة أو ضمناً، وعلى تأكيد الالتزام بالحفاظ على وحدة لبنان الوطنية وسلامته الإقليمية، وعدم المساس بوحدة أراضيه أو التدخل في شؤونه الداخلية بأي صورة، ودرسوا بمزيد الاهتمام الوضع في الجنوب اللبناني، وأعربوا عن القلق البالغ إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على الأراضي اللبنانية وخاصة على مناطق الجنوب وإصرار إسرائيل على ممارسة سياستها العدوانية التوسعية في الأراضي العربية⁽¹²⁾.

تنفيذ اتفاق القاهرة:

وأكدوا على تنفيذ اتفاقية القاهرة وملحقاتها التي أعلن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية التزامه الكامل بها، ووافقوا على تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة، وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار⁽¹³⁾.

منظمة التحرير الفلسطينية:

وأكد الملوك والرؤساء العرب الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين، وتعهد جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التدخل في شؤنها، كما أكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي⁽¹⁴⁾.

تعمير لبنان:

ووافق الملوك والرؤساء العرب على أن تساهم الدول العربية في إعادة تعمير لبنان وإزالة آثار النزاع المسلح والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني وتقديم العون العاجل لهما، وقد أولى الملوك والرؤساء العرب عنايتهم الخاصة لدعم التضامن العربي بوصفه قاعدة أساسية لنجاح العمل العربي المشترك وتحقيق أهداف الأمة العربية في التحرير والتنمية، وأكدوا التزامهم الكامل بأحكام قرارات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة في هذا الشأن، وخاصة ميثاق التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء في 15\9\1965، ووضعها موضع التنفيذ⁽¹⁵⁾.

الوضع بالأرض المحتلة:

وقد بحثوا ببالغ القلق الوضع المتفجر في الأراضي العربية المحتلة والناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتصعيده لأعمال القمع والإرهاب والتشريد، ومصادرة الأراضي وانتهاك حرمة المقدسات الدينية، وخاصة الحرم الإبراهيمي التي تطبقها سلطات الاحتلال وتشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويحيون الشعب العربي الصامد في الأرض المحتلة ونضاله الوطني المشروع، ويؤكدون وقوف الدول العربية معه، ويطالبون دول العالم وشعوبه بإدانة هذا العدوان الإسرائيلي المستمر والتصدي له، وبوقف أي تعامل مع إسرائيل يكون من شأنه دعم الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية أو استمرار إجراءات القمع الإسرائيلية ضد سكانها⁽¹⁶⁾.

رابعاً - أزمة الصواريخ السورية 1401هـ / 1981م:

وهذه الأزمة تداخلت فيها اعتبارات الأزمة اللبنانية من جهة، واعتبارات الصراع العربي-الإسرائيلي، بشقيه العربي والفلسطيني- من جهة أخرى، ففي منتصف أبريل 81، صعدت إسرائيل هجماتها الجوية على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في الجنوب اللبناني تحت دعوى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

1. توفير الحماية لسكان المستوطنات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة 1948م.
2. لمنع القوات الفلسطينية من المشاركة في المعارك التي كانت دائرة آنذاك بين القوات السورية الموجودة في لبنان، والقوات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب التي على علاقة طيبة بإسرائيل.
3. لتحذير سوريا بعدم التمادي في ضرب القوات اللبنانية التي أعلن قائدها آنذاك الشيخ بشير الجميل بأن قواته تحصل على دعم عسكري مباشر من إسرائيل، وأنه سيستمر في الحصول على هذا الدعم العسكري حتى تخرج القوات السورية من لبنان.

ومع تطور المعارك بين القوات السورية والقوات اللبنانية في نهاية أبريل، تدخلت إسرائيل عبر سلاحها الجوي وتم إسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين، مما دفع بسوريا إلى نشر عدد من صواريخ الدفاع الجوي من طراز سام 2 وسام 3- وسام 6- وسام 6- في سهل البقاع لأول مرة منذ دخولهما لبنان، وقد أدى هذا التطور إلى تغيير خريطة موازين القوى العسكرية بين سوريا وإسرائيل نظراً

لأن هذه الصواريخ السورية كانت تتمتع بعاملين إيجابيين رئيسيين هما:

1. أنها تشكل بحد ذاتها نظاما دفاعيا شبه متكامل تقريبا، وخاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار مجموعة العوامل الجغرافية التي يتم استخدام هذه الصواريخ ضمنها في منطقة الحدود اللبنانية-السورية، وأن هذه الصواريخ من طرازات متعددة يتميز كل منها بقدرته على العمل ضمن إطار عملياتي محدد بشكل يمكن تلك الصواريخ مجتمعة من تغطية مختلف الارتفاعات والمسافات المطلوب حمايتها أو معظمها على الأقل.
2. أن سوريا بعد نشر هذه الصواريخ عملت على حمايتها بأعداد كبيرة من المدافع المضادة للطائرات والقوات المدرعة ووحدات المشاة والقوات الخاصة المزودة بأسلحة مضادة للدروع مما يجعل القول بأن الصواريخ وما يرافقها من قوات متنوعة قد شكلت وجودا دفاعيا متكاملًا ليس على الصعيد الجوي فحسب بل في وجه الاحتمالات العسكرية المختلفة.

ولذلك رأت إسرائيل أن هذا التطور يثير المخاطر في وجه سيادتها الجوية على لبنان ككل ويعيق حملاتها الجوية على قواعد المنظمة على وجه الخصوص، وبدأ أن الأمر قد يتطور إلى حرب سورية - إسرائيلية عندما هدد بيجين رئيس وزراء إسرائيل في 3 مايو بأن على سوريا أن تسحب صواريخها من سهل البقاع في غضون يومين وإلا قامت إسرائيل بتحطيمها، في نفس اليوم دعا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كلا من سوريا وإسرائيل إلى ممارسة ضبط النفس، وفي اليوم التالي أرسل الرئيس ريجان رسالة بنفس المعنى إلى رئيس وزراء إسرائيل، وفي الخامس من مايو قرر إفاد مبعوث خاص - وهو فيليب حبيب - للبحث في تسوية سياسية لأزمة الصواريخ ولمنع اندلاع الحرب في المنطقة.

في ظل هذا الموقف الممتلئ بكافة الاحتمالات، وصل المبعوث الأمريكي فيليب حبيب إلى الرياض لمناقشة كيف يمكن أن تساهم السعودية في تطويق الأزمة، وفي نفس اليوم توجه مبعوث من الملك خالد إلى دمشق حيث سلم الرئيس الأسد رسالة، ومساء نفس اليوم أصدرت الخارجية السعودية بيانًا حول موقفها من أحداث لبنان تضمن تأييدا ومساندة كاملة للموقف السوري، واعتبر البيان السعودي «أن الاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الفلسطينية في الجنوب اللبناني تكشف بجلء ووضوح نوايا إسرائيل التوسعية التي لا حدود لها، وأنه إزاء هذا التصعيد الخطير الذي يهدد أمن وسلامة واستقلال ووحدة أراضي ودول المنطقة، فإن المملكة تؤكد وقوفها إلى جانب لبنان وحرصها على دعم ومساندة السلطة الشرعية فيه وقوات الردع العربية التي هي تحت إمرة السلطة وممارستها لمسؤولياتها في أدائها للدور القومي» وأكد البيان السعودي الوقوف بجانب سوريا لمواجهة أي عدوان يمس سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها، فيما وصف الأمير فهد الموقف السوري «بأنه يعبر عن إرادة الأمة العربية التي لن تسمح لإسرائيل أن تلي عليها إرادتها بالرغم من غياب التضامن العربي»⁽¹⁷⁾.

يعود المبعوث الرئاسي الأمريكي -السيد فيليب حبيب- مرة أخرى إلى السعودية لإجراء مزيد من المحادثات حول تسوية أزمة الصواريخ السورية في لبنان، لكن وسائل الإعلام السعودية الرسمية والمسؤولين الأمريكيين في جدة لم يدلوا بأي شيء عن جدول أعمال زيارة السيد حبيب، والتي هي الزيارة الثانية للمملكة منذ أن تم إرساله إلى المنطقة من قبل الرئيس ريجان من ستة أسابيع مضت لنزع فتيل الأزمة، ويرى السيد حبيب أن السعودية لديها تأثير دبلوماسي كبير، ولذا فهو يأمل في استغلاله لمنع الأعمال العدائية بين سوريا وإسرائيل بسبب قضية الصواريخ. وكانت سوريا قد نقلت الصواريخ إلى لبنان بعد إسقاط اثنتين من المروحيات التابعة لها من قبل الطائرات الإسرائيلية فوق وادي البقاع في الثامن عشر من أبريل، وقد رفضت سحب الصواريخ على الرغم من التهديدات الإسرائيلية بتدميرها. وقد أعلنت سوريا أمس أنها قد أسقطت طائرة استطلاع إسرائيلية شمال شرق دمشق، وقال متحدث عسكري إن طائرات القوات الجوية السورية اعترضت وأسقطت الطائرة الإسرائيلية بعد أن قامت بالتحليق فوق سوريا، وفي تل أبيب قال متحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن طائرة استطلاع بدون طيار كانت قد قُذت في مهمة فوق لبنان وسوريا، وتُستخدم الطائرات الصغيرة التي بدون طيار، والمتحكم فيها عن بعد، أساساً في رحلات التصوير الفوتوغرافي الجوية. وكانت هذه هي الطائرة السابعة التي تدعي سوريا أنها قد قامت بإسقاطها على لبنان أو سوريا في الأسابيع الأخيرة، ولكنها الطائرة الرابعة التي تعترف إسرائيل بخسارتها⁽¹⁸⁾. وعلى الرغم من أن مسألة الصواريخ السورية ظلت دون حل إلا أن إنهاء القتال بين سوريا والقوات اللبنانية من جهة، وإسرائيل والمنظمة من جهة أخرى جعل بالإمكان تجاهل هذه المسألة ولو مؤقتاً. وقد أكد الأمير فهد الدور الذي لعبته السعودية في تحقيق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين منظمة التحرير وإسرائيل، وبين سوريا والقوات اللبنانية، وذلك بعد أن تدهور الموقف بشكل خطير في أعقاب الغارة الوحشية الإسرائيلية على بيروت، وأكد أن هذا الأمر هو الاعتبار الأساسي وراء التحرك السعودي، ولكن دون أن يعني ذلك - كما قال الأمير فهد - أن يتوقف الشعب الفلسطيني عن مسيرته نحو حقوقه؛ لأن هذا القرار فرضته ظروف إنسانية معينة في وقت دقيق محدد. ويمكن القول: إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشقيه الفلسطيني - الإسرائيلي والسوري - اللبناني كان يمثل نجاحاً دبلوماسياً سعودياً - أمريكياً مشتركاً لعدة أسباب:

أولاً: أن هذا الاتفاق هو الأول من نوعه، رغم كونه اتفاقاً غير مكتوب، وتضمن نوعاً من الاعتراف غير المباشر سواء من قبل الإدارة الأمريكية ذاتها أو إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الأمر الذي مثل في ذلك الوقت تطوراً إيجابياً في صالح المنظمة فيما يتعلق بدورها الرئيسي في معادلة التسوية السياسية في الشرق الأوسط.

ثانياً: أن الدبلوماسية السعودية في ذلك الوقت استطاعت أن توظف علاقاتها الجيدة بأطراف الصراع من العرب، وعلاقاتها الجيدة بالولايات المتحدة، في سبيل التوصل إلى اتفاق أدى عملياً إلى نزع فتيل الانفجار وعدم تدهور الموقف إلى حرب جديدة - في ذلك الوقت - بين سوريا وإسرائيل مما يعنيه ذلك من مخاطر على أمن المنطقة العربية عامة والأمن السعودي على وجه التحديد.

ثالثاً:- أن هذا النجاح السياسي الجزئي، كان يعني أن الدبلوماسية السعودية في ظروف معينة إقليمية وعربية يمكنها أن تدفع بسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل بطريق غير مباشر، لقبول تسوية سياسية لبعض المسائل المتعلقة بينهم، في ظل هذا النجاح، ربما شعر السعوديون أن نجاحهم في هذه المهمة ذات الطابع الجزئي، قد تصبح مقدمة لنجاح أكبر، وذلك عبر صياغة رؤية سعودية لمضمون التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وامتداداتها العربية، على أن تطرح باعتبارها مشروعاً سعودياً للسلام وحين ينال التأييد العربي يصير مشروعاً عربياً للسلام. وقد مرت التطورات اللاحقة وفق هذا التصور على وجه التقريب⁽¹⁹⁾.

خامساً- الغزو الإسرائيلي على لبنان ودور المملكة 1402هـ/ 1982م:

اجتاحت إسرائيل لبنان في مطلع يونيو 1982م، مدعية أن الهدف من عملياتها «هو وضع حد للهجمات الفدائية الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية في الشمال، وذلك عبر تأمين الشريط الحدودي بين إسرائيل ولبنان بعمق 40 كم داخل الأراضي اللبنانية»⁽²⁰⁾ وكانت المملكة من أهم الدول التي دعمت صمود المقاتلين في لبنان الذين كانوا يقاتلون جيوش الاحتلال الإسرائيلي في أثناء غزو لبنان عام 1402هـ/ 1982م، وأقامت المملكة جسراً جويّاً نقلت من خلاله طائرات الجابوجت السعودية كميات هائلة من المعونات من معدات وأدوية وسيارات إسعاف وغيرها، وكان الملك خالد على اتصال دائم مع القيادة الفلسطينية يتابع المآسي التي يتعرض لها المدنيون من اللبنانيين والفلسطينيين، وعندما صب الجيش الإسرائيلي نيران الجحيم من بوارجه البحرية وطائراته ومدفعاته ومدافعه الميدانية على بيروت استغاث أهلها عبر القيادة الفلسطينية بالملك خالد⁽²¹⁾. ونظراً لهذه الأحداث الدامية، والاعتداءات الوحشية التي تمارسها القوات الإسرائيلية على أبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني، فقد عقد الملك خالد جلسة لمجلس الوزراء لمناقشة الأوضاع السياسية الراهنة أكد فيها ضرورة وحدة الصف العربي، والمضي على سياسة المملكة المعلنة والمعروفة في تأييد القضية الفلسطينية، وعودة الحق إلى أصحابه الشرعيين، وفي آخر جلسة لمجلس الوزراء في عهد الملك خالد وبرئاسة سمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز التي خصصت بناء على توجيهات الملك خالد لمناقشة الوضع في لبنان والغارات البربرية الإسرائيلية المتكررة على الشعبين اللبناني والفلسطيني ناقش المجلس البرقيات التي بعث بها الملك خالد إلى رؤساء ودول وحكومات الولايات المتحدة، والدول الأوروبية المجتمعة في «فرساي» في فرنسا، وإلى زعماء العالم مطالباً إياهم بتحمل مسؤولياتهم أمام هذه الأحداث الأخيرة في لبنان التي قد تؤدي إلى انهيار الموقف برمته في الشرق الأوسط، ولعل كل ما دار في اجتماع مجلس الوزراء يوضح الجهود المكثفة التي بذلها الملك خالد لوقف العدوان اللبناني والفلسطيني لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية ومناشدتها الضمير العالمي بالتحرك العاجل لوضع حد لهذه المجازر الصهيونية ضد اللبنانيين والفلسطينيين، كما تجلّى اهتمامه في اتصاله العاجل بالرئيس الأمريكي «ريجان-Regan»⁽²²⁾ يدعوه فيه إلى التدخل العاجل، والضغط على إسرائيل لوقف المجزرة في لبنان⁽²³⁾. ولقد أشاد لبنان رسمياً

بالدور المخلص والفعال الذي قامت به المملكة العربية السعودية تجاه لبنان وشعبه في وقف الاقتتال وترميم العلاقات بين كافة الأطياف اللبنانية حتى يستعيد لبنان دوره الفعال في المنطقة العربية، كما ألقى سفير لبنان لدى الولايات المتحدة الأمريكية خطاباً أمام اتحاد الأندية السورية- اللبنانية في جنوب الولايات المتحدة أشاد فيه بجهود المملكة والدور الذي قامت به لإحلال السلام في لبنان⁽²⁴⁾ وفي الحديث الذي أدلى به جلالة الملك فهد بن عبد العزيز يرحمه الله يوم الجمعة 19 شعبان 1402هـ حين كان ولياً للعهد، إلى مجموعة من رجال الصحافة ومندوبي وكالات الأنباء قال: إن جلالة الملك خالد بن عبد العزيز - رحمه الله - كان يتابع تطورات الأمور في الجنوب اللبناني والاعتداء الإسرائيلي السافر على الأخوة الأشقاء من الفلسطينيين واللبنانيين، وقال أيضاً إن جلالته - رحمه الله - كان قد بعث منذ اللحظات الأولى برقيات إلى كل من زعماء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية وإلى زعماء الأمة العربية والإسلامية وإلى زعماء العالم وقد اجتمع - رحمه الله - بأعضاء مجلس الوزراء وتدارس معهم تطورات الوضع⁽²⁵⁾. وكان من نتائج مهمة سمو وزير الخارجية التي كلفه بها جلالة المغفور له الملك خالد بن عبد العزيز أن بعث الرئيس الأمريكي ريجان برسالة حازمة إلى رئيس وزراء العدو الإسرائيلي بيجن يحثه فيها على وقف إطلاق النار والانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية. كما أسفرت تلك المهمة عن اتفاق زعماء دول أوروبا الغربية على ضرورة انسحاب إسرائيل الفوري من لبنان دون قيد أو شرط ، وأن الولايات المتحدة هي التي تملك مفتاح حل هذه الأزمة⁽²⁶⁾. ولقد كان جلالة الملك خالد - رحمه الله - مدركاً لمسؤوليته الوطنية والعربية والإسلامية ، ولهذا فقد كانت القيادة الحكيمة لمملكتنا تحرص على نبذ الخلافات القائمة بين الدول العربية والإسلامية وعلى دعم التضامن العربي والإسلامي بكل الوسائل الممكنة، وانطلاقاً من هذا الإحساس فقد كان آخر نداء لجلالته - رحمه الله - هو ذلك الذي وجهه على كافة أجهزة الإعلام في العالم الإسلامي حيث دعاها إلى ضرورة العمل على جمع الكلمة ووحدة الصف وإيقاف الحملات الإعلامية سواء في الإذاعة أو الصحافة أو التلفزيون، وقد صرح بذلك معالي وزير الإعلام الدكتور محمد عبده يماني يوم الجمعة 19 شعبان الحالي، وقال أيضاً بأن جلالته قد نوه بأهمية التصدي للحملات الإعلامية المغرضة لعدو الأمة المتربص بها ، وقال لجلالته - رحمه الله - :«إننا نناشد الجميع في هذا الطرف الحرج وفي هذه المرحلة الحاسمة بنسيان الخلافات الجانبية ، وأن يجند الإعلام العربي والإسلامي لخدمة قضايانا الجوهريّة والمصريّة وأنها مسؤولية تاريخية.. مسؤوليتنا أمام الله الذي أمرنا بأن نتعاون على الخير ونجمع الكلمة وأن نجند الطاقات لنزهب بها عدو الله وعدونا.. ثم مسؤوليتنا أمام التاريخ وأمام شعوبنا وأمتنا العربية والإسلامية. إنها لحظات هامة تستوجب أن نصغي فيها لتوجيه رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل: « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » ، وأن ندرك أن أمتنا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر، فلنعد على أمر الله سبحانه وتعالى ونتعاون على الخير ونسأله جلت قدرته أن يعين أمتنا على تجاوز محنتها والوقوف أمام هذا العدوان الغاشم وهذه الهجمات الشرسة التي تستهدف القضاء على الشعب الفلسطيني

والشعب اللبناني الآمنين بل تستهدف جميع مقومات أمتنا، إنني أناشد الإعلام العربي والإسلامي اليوم بوجوب التوقف فورا عن جميع المهاترات وجميع الحملات الإسلامية المتبادلة بأي شكل من الأشكال، وأسأل اله أن يوفقنا إلى كل ما فيه الخير وأن يعيننا على توظيف إعلامنا دائما لخدمة قضايانا الإسلامية والعربية والعمل على جمع كلمتنا ووحدة صفنا والحق أحق أن يتبع .. والله الهادي إلى سواء السبيل»⁽²⁷⁾.

سادساً- آخر بيان وجهه الملك خالد-يرحمه الله- إلى الأمة الإسلامية:

لم يتوان فقيد الأمة الإسلامية والعربية في لحظة من اللحظات عن أداء مسؤولياته التاريخية التي شاء الله تعالى أن يتحملها، ولم يقصر عن أداء واجبه كملك وزعيم ورئيس لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث. فبعد أن ظل، رحمه الله يتابع جهود لجنة السلام الإسلامية المبذولة لإيقاف الحرب العراقية، الإيرانية كان آخر بيان وجهه إلى الأمة الإسلامية بوصفه رئيسا لمؤتمر قمته حول العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعبين اللبناني والفلسطيني حيث دعا الأمة الإسلامية إلى توحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة العدو الصهيوني والوقوف بجانب الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين. وفيما يلي نص هذا البيان الذي صدر يوم الاثنين 15 شعبان.

بسم الله الرحمن الرحيم.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وبعد إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لا شك أنكم وقفت من خلال متابعتكم لتطورات الموقف الراهن والمتمثل في الغزو الإسرائيلي الشامل للأراضي اللبنانية على مدى فداحة الاعتداء الوحشي الذي وقع على الشعبين اللبناني والفلسطيني بما يمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الإبادة لتحقيق أهداف إسرائيلي في اغتصاب أجزاء من أراضي الأمة الإسلامية وتكريس استعمارها الاستيطاني للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية.

إخواني المسلمين:

إن أوجب ما يفرضه هذا الوضع الخطير على الأمة الإسلامية جمعاء أن توحدها صفها وأن تحشد طاقاتها لتقف بجانب أشقائها اللبنانيين والفلسطينيين معبرة عن تضامنهم في رفض العدوان والعمل على معاقبة المعتدي وضمان سيادة ووحدة أراضي لبنان الشقيق بما يحقق المحافظة على أمن وسلامة الشعبين الشقيقين انطلاقا من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم (المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا).

إخواني المسلمين:

لقد أثبتت الأمة الإسلامية عبر تاريخها المجيد عن قدرتها على التحديات ومواجهة الأعداء بكل الوسائل المتاحة لها ومواقفها الرائعة بالأمس القريب والتي أشعرت العالم كله بمدى تضامن الأمة الإسلامية ووقوفها لنصرة حقوقها هي دليل لا يقبل الجدل على صدق إيمان هذه الأمة واستعدادها للفتاء والتضحية.

«وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ» والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.⁽²⁸⁾

سابعاً- المساعدات المادية:

وعندما غزت إسرائيل جنوب لبنان عام 1402هـ/ 1982م أقامت المملكة العربية جسرًا جويًا

نقلت من خلاله طائرات «الجامبوجت» السعودية كميات هائلة من المعونات من معدات وأدوية وسيارات إسعاف وغيرها وبلغت قيمة الأدوية (761,620) ريالاً سعودياً بتاريخ 8-2-1402هـ⁽²⁹⁾.

وأيضاً من صور الدعم السعودي في عهد الملك خالد قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ مليون وأربع مائة ألف دولار مساهمة منها في نفقات قوات الأمن العربية المتواجدة في لبنان⁽³⁰⁾

ثامناً- مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة:

بدعوة كريمة من جلالة الملك خالد بن عبدالعزيز المفدى (عاهل المملكة العربية السعودية) انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث تحت شعار دورة فلسطين والقدس الشريف، بمكة المكرمة فيما بين 19-22 ربيع أول 1401هـ/ الموافق للمدة من 25-28 يناير 1981م⁽³¹⁾، في الساعة الخامسة و20 دقيقة من عصر⁽³²⁾ يوم الأحد، إذ عقدت الجلسة الافتتاحية في رحاب البيت العتيق، ثم ألقى الملك خالد كلمة شكر فيها الله على هذا اللقاء في مكة وفي جوار الكعبة المشرفة، وكان مشاهد الملوك والرؤساء مؤثراً للغاية، حيث كانوا يرددون دعاء الملك خالد «اللهم انصر الإسلام والمسلمين»⁽³³⁾.

الأزمة اللبنانية والعلاقات العربية كانت من أهم مواضيع المؤتمر :

وقد احتدم النقاش داخل المؤتمر وذلك ضمن الجلسات المغلقة التي عقدت لمناقشة الأزمة اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة ثلاثية لمعالجة الموضوع اللبناني، وعقدت اللجنة اجتماعاً لوضع صيغة نهائية تتعلق بالأزمة اللبنانية، وذلك بحضور ممثلين عن الوفد اللبناني والفلسطيني بالإضافة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي السيد الحبيب الشطي ووزيري خارجية السعودية والبحرين والجانب اللبناني الذي مثله وزير الخارجية فؤاد بطرس، وجرى نقاش حاد مع الوفد الفلسطيني بعد أن انظم إلى الاجتماع الأخ عرفات بالإضافة إلى الأخوة فاروق القدومي وعبدالمحسن أبو ميرز وطلال ناجي، وكان من شأن الوساطة السعودية ان تم التوصل إلى حل وسط اعتبره الوفد اللبناني الحد الأدنى الذي يقبل به. وهذا وقد جرى بعض العتاب بين الوفد اللبناني برئاسة الرئيس سركيس وبعض الوفود العربية حول ما يعتبره المسؤولون اللبنانيون تقصيراً تجاه لبنان، وقد ترددت عبارة ردها الزعماء العرب ان مسؤولية حل أزمة لبنان تقع في الدرجة الأولى على عاتق الزعماء اللبنانيين انفسهم.

أما الخلافات العربية فقد جرت مناقشتها على هامش قمة الطائف حيث عقدت عدة اجتماعات ثنائية في محاولة لتخفيف حدة التوتر بين دول عربية عدة وعلى رأسها سوريا والأردن وسوريا والعراق، وقد بذلت مساع وأجريت اتصالات أحيطت بالتكتم لتحقيق مصالحات عربية-عربية، وقد تم ذكرها سابقاً في جهود الملك خالد للمصالحة بين الأشقاء⁽³⁴⁾.

-استنكار التدخل الإسرائيلي:

واستنكر الرئيس الباكستاني التدخل العسكري الإسرائيلي في جنوب لبنان الذي جلب الموت والدمار لشعب لبنان وطالب فخامته المؤتمر بأن يتخذ الخطوات الفعالة لمجابهة سياسة العدو الصهيوني العدوانية والتوسعية لضمان وحدة أراضي لبنان ووحدته شعبه، ودعا المؤتمر أن يعمل على هز الضمير العالمي ولفت نظره إلى انتهاك العدو الإسرائيلي لحرمة الأراضي اللبنانية⁽³⁵⁾. وقرر المؤتمر الالتزام الكامل بالمبادئ عدم التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية والامتناع

عن التحريض على الفتنة وبث الفرقة التي تتعارض مع أحكام الإسلام التي تقوم عليها منظمة المؤتمر الإسلامي، كما قرر ممارسة الجهد لإزالة الخلافات الفكرية والمذهبية التي قد تنشأ بينهم وذلك بالتأكيد على القيم الأساسية الروحية والأخلاقية والاجتماعية التي توحد بين المسلمين جميعاً وبالقضاء على الأخطار التي تتعارض مع جوهر الإسلام⁽³⁶⁾. وتوفي الملك خالد رحمه الله متأثراً بالأحداث الدامية التي تعرض لها الشعبين اللبناني والفلسطيني⁽³⁷⁾، وأتت الأيام الأخيرة من عهد الملك خالد لكي تكون شاهداً على موقف المملكة بقيادته الحكيمة في الصمود في وجه الغطرسة الإسرائيلية في غزو لبنان، فقد شهدت تلك الأيام مجهوداً سياسياً ودبلوماسياً مكثفاً، وظف أحسن حالاته ليبين سياسة الحق التي تدفع بها المملكة من خلال سياستها الخارجية⁽³⁸⁾.

الخاتمة:

وبتبعنا خلال البحث لمواقف الملك خالد تجاه القضية اللبنانية نجده يؤكد على التضامن الإسلامي ووحدة الصف العربي، لتسوية الصراع مع إسرائيل، فعمل على تسوية جميع الخلافات بين دول المواجهة لتبقى صلبة قوية في وجه العدو الصهيوني ومن ذلك عقد القمة السادسة في الرياض عام 1396هـ/ 1976م، كما استطاع التوصل إلى وقف القتال بين اللبنانيين والفلسطينيين وحل النزاع بما يرضي الطرفين، واستطاع احتواء الأزمة انطلاقاً من أهداف سياسة المملكة العربية الخارجية المتمثلة في تعزيز التضامن العربي، والعم المادي من خلال مشاركة المملكة في قوات الردع العربية، كما شاركت في تمويل الميزانية الخاصة بتلك القوات، ويظهر لنا أن مرونة السياسة السعودية وهدوئها ومصداقيتها كان وراء إعادة الأمن والسلام للأخوة في لبنان.

النتائج:

1. تمثل دعم الملك خالد للقضية اللبنانية على عدة أشكال ومنها : دعم الملك خالد للتضامن الإسلامي ووحدة الصف العربي، والدعم السياسي من خلال بعث البرقيات إلى رؤساء دول العالم لحل الأزمة اللبنانية.
2. الدعم المادي والمعنوي من خلال المساعدات العينية، والمشاركة في قوات الردع العربية.
3. أشاد لبنان وشعبه بالدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية لوقف الاقتتال، وترميم العلاقات بين كافة الأطياف اللبنانية حتى يستعيد لبنان دوره الفعال في المنطقة العربية.

التوصيات:

دراسة مواقف المملكة العربية السعودية للقضايا العربية والإسلامية بصورة تفصيلية لتوضيح وإبراز سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية تجاه القضايا العربية والإسلامية ودورها في المصالحة بين الأشقاء العرب، وتوحيد الجهود ورأب الصدع لجمع كل القوى، كما تسعى إلى دعم التضامن العربي والإسلامي بكل إمكاناتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

الهوامش:

- (1) العنود خالد العبود: مواقف المملكة العربية السعودية من القضايا العربية والإسلامية والعالمية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز يرحمه الله (1593-2041هـ/5791-2891م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، قسم التاريخ، 2341هـ/1102م، ص99.
- (2) تاج السر أحمد حران: الملك خالد بن عبدالعزيز والقضية الفلسطينية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها داره الملك عبدالعزيز، مج 2، 6341هـ/5102م، ص412-512.
- (3) شافي بن عبدالرحمن الدامر: الملك خالد والقضية الفلسطينية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها داره الملك عبدالعزيز، مج 2، 6341هـ/5102م، ص181.
- (4) العنود خالد العبود: مرجع سبق ذكره، ص 411.
- (5) منظمة التحرير الفلسطينية: لقد جاءت بدعوة وجهها الرئيس المصري جمال عبدالناصر بتاريخ32كانون أول/ديسمبر3691م لمؤتمر القمة العربي الأول المنعقد بتاريخ 31 كانون ثاني/يناير4691م، في ظل حالة من التمزق العربي والتشتت الفلسطيني، وتم اتخاذ قرار عام ومبهم يطالب بضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني، وتم تكليف أحمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية بإجراء اتصالاته مع التجمعات الفلسطينية والدول العربية والوصول إلى أفضل طريقة لتنظيم الشعب الفلسطيني، ودعا الشقيري لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في القدس بتاريخ82مايو/أيار4691م، وشرح امام المؤتمر معنى الكيان الفلسطيني وحدد هيكله بالميثاق الوطني. ، أحمد يوسف الرماوي: المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 6241هـ/5002م، ص592.
- (6) شافي عبدالرحمن الدامر: بحث سبق ذكره، ص181-281.
- (7) محمد عنان: السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن، المكتب العالي للطباعة والنشر، 8931هـ، ص561.
- (8) العنود خالد العبود: مرجع سبق ذكره، ص 611.
- (9) محمد علي حلة: العلاقات السعودية المصرية في الصحف المصرية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها داره الملك عبدالعزيز، مج3، 6341هـ/5102م، ص583.
- (10) لم توافق الجمهورية العراقية على هذا القرار. عبدالرحمن محمد موسى الحمودي: الدبلوماسية والمراسم السعودية تاريخية-دبلوماسية-تنظيمية، ط4، مج2، 0341هـ/9002م، ص 855.
- (11) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ/72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(12) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ / 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(13) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ / 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(14) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ / 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(15) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ / 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(16) صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ / 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(17) حسن أبو طالب: المملكة العربية السعودية وطلال القدس، سينا للنشر، 1991م، ص 002.

(18) صحيفة كانبرا تايمز: «مواصلة حبیب لجهود السلام»، 31-8-1081هـ / 51-6-1891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

(19) حسن أبو طالب: مرجع سبق ذكره، ص 202-302.

(20) شافي عبدالرحمن الدامر: الملك خالد والقضية الفلسطينية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها داره الملك عبدالعزيز، مج2، 6341هـ / 5102م، ص 291.

(21) أبو علي، عبدالفتاح حسن، التنشئة، رفيق شاکر: مرجع سبق ذكره، ص 224-324.

(22) ريجان Regan: رونالد ويلسون ريجان هو سياسي وممثل أمريكي راحل شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من 1891 إلى 9891م، وقبل رئاسته كان حاكم ولاية كاليفورنيا الثالث والثلاثين بين عامي 7691 و 5791م، بعد مسيرة كممثل في هوليوود ورئيس نقابة ممثلي الشاشة. ar.m.wikipedia.org

(23) تاج السر أحمد حران: بحث سبق ذكره، ص 822-922.

(24) العنود خالد العبود: مرجع سبق ذكره، ص 511.

(25) صحيفة عكاظ: «آخر نشاطات الفقيد الغالي محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً»، 32-8-2041هـ / 51-6-2891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:

<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.

- (26) صحيفة عكاظ: «آخر نشاطات الفقيه الغالي محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً»، 32-8-2041هـ/ 51-6-2891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها: <http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.
- (27) صحيفة عكاظ: «آخر نشاطات الفقيه الغالي محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً»، 32-8-2041هـ/ 51-6-2891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها: <http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.
- (28) صحيفة عكاظ: «آخر نشاطات الفقيه الغالي محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً»، 32-8-2041هـ/ 51-6-2891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها: <http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.
- (29) نوال محمد عبد الغني خياط: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وحضارية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 4241هـ ص 286.
- (30) العنود خالد العبود: مرجع سبق ذكره، ص 901.
- (31) مجلة الدارة: «مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة والطائف بقلم: على طه عيسى أبو حسين بدارة الملك عبدالعزيز»، جمادى الآخرة 1041هـ/ إبريل 1891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها: <http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>.
- (32) صحيفة الجزيرة: «في الجلسة الافتتاحية للقمة الإسلامية الثالثة بمكة المكرمة خالد يرحب بزعماء مليار مسلم في العالم التحديات المعاصرة التي تواجه أمتنا الإسلامية كبيرة ومتعددة»، 02 ربيع الأول 1041هـ/ 52 يناير 1891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها: <http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx> (33).
- (34) شؤون فلسطينية: شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، آذار (مارس) 1891م، ص 831.
- (35) شؤون فلسطينية: شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، آذار (مارس) 1891م، ص 141-041.
- (36) عبدالمثنين، محمد: مرجع سبق ذكره، ص 55.
- (37) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1891م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي، ص 07.
- (38) نوال خياط: مرجع سبق ذكره، ص 586.
- (39) شافي عبدالرحمن الدامر: بحث سبق ذكره، ص 691.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً/ الوثائق:

- (1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات أبو ظبي.
- (2) بعنوان: آفاق السلام في الشرق الأوسط وبيع الطائرات المقاتلة في 15 مايو، كلية بروكلين، نيويورك، 3 رجب 1398هـ/8 يونيو 1978م.

ثانياً/ المصادر والمراجع العربية:

- (1) - أحمد يوسف الريماوي: المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1426هـ/ 2005م.
- (2) - حسن أبو طالب: المملكة العربية السعودية وظلال القدس، سينا للنشر، 1991م، ص 200.
- (3) - أبو عليّة، عبدالفتاح حسن، النتنّة، رفيق شاكر: المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، 1419هـ/ 1999م.
- (4) - عبدالرحمن محمد موسى الحمودي: الدبلوماسية والمراسم السعودية تاريخية-دبلوماسية-تنظيمية، ط4، مج2، 1430هـ/2009م.
- (5) - محمد عنان: السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن، المكتب العالي للطباعة والنشر، 1398هـ.

ثالثاً/ الرسائل العلمية:

- (1) - نوال محمد عبد الغني خياط: الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود دراسة تاريخية وحضارية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1424هـ.
- (2) - العنود خالد العبود: مواقف المملكة العربية السعودية من القضايا العربية والإسلامية والعالمية في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز يرحمه الله (1395-1402هـ/ 1975-1982م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، قسم التاريخ، 1432هـ/2011م.

رابعاً/ البحوث والمقالات العلمية (الندوات):

- (1) - شافي عبدالرحمن الدامر: الملك خالد والقضية الفلسطينية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها دار الملك عبدالعزيز، مج2، 1436هـ/ 2015م.
- (2) - محمد علي حلة: العلاقات السعودية المصرية في الصحف المصرية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها دار الملك عبدالعزيز، مج3، 1436هـ/ 2015م.
- (3) - تاج السر أحمد حران: الملك خالد بن عبدالعزيز والقضية الفلسطينية، من بحوث الندوة العلمية لتاريخ الملك خالد بن عبدالعزيز التي عقدتها دار الملك عبدالعزيز، مج2، 1436هـ/ 2015م.

خامساً/ المجلات:

- (1) -شؤون فلسطينية: شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، آذار (مارس) 1981م.
- (2) -مجلة الدارة: «مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة والطائف بقلم: على طه عيسى أبو حسين بدارة الملك عبدالعزيز»، جمادى الآخرة 1401هـ/ إبريل 1981م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:
<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>

سادساً/ الصحف:

- (1) - صحيفة الجزيرة: «في الجلسة الافتتاحية للقمة الإسلامية الثالثة بمكة المكرمة خالد يرحب بزعماء مليار مسلم في العالم التحديات المعاصرة التي تواجه أمتنا الإسلامية كبيرة ومتعددة»، 20 ربيع الأول 1401هـ/ 25 يناير 1981م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها
<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>
- صحيفة عكاظ: «آخر نشاطات الفقيه الغالي محلياً وعربياً وإسلامياً ودولياً»، 32-8-2041هـ/ 51-6-2891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:
<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>
- صحيفة كانبرا تايمز: «مواصلة حبيب لجهود السلام»، 31-8-1081هـ/ 51-6-1891م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:
<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>
- صحيفة الجمهورية: «قرارات القمة»، 4-11-6931هـ/ 72-01-6791م، قاعدة معلومات الملك خالد بن عبدالعزيز، مؤسسة الملك خالد الخيرية رابطها:
<http://www.kingkhalid.org.sa/KKDataBases.aspx>

قراءات في مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية (صفر 1442 – رجب 1443 هـ / أكتوبر 2020 م - مارس 2022 م)

قسم التاريخ - كلية التربية- جامعة الجزيرة

د. عزة محمد موسي

المستخلص:

أسست مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية وصدر عددها الأول عن مركز دراسات دول حوض البحر الاحمر في صفر 1442 هـ الموافق أكتوبر 2020م، وتواصل توزيعها عن دار آريتريا للنشر في الخرطوم وعن دار القلزم للنشر والتوزيع بالسودان من ضمن سلسلة من مجلات القلزم ربع السنوية؛ وقد هدفت الدراسة الى تناول المجلة بالقراءة والتحليل لمسيرتها حتى مارس 2022 ، وإلقاء الضوء على تجربتها في النشر وإسهاماً في تقييم - أدائها كواحدة من المجلات العلمية المحكمة في السودان، وانتهجت الدراسة منهاج البحث التاريخي والمنهج التحليلي لمعالجة المادة العلمية، وقُسم البحث الى ثلاثة عناوين رئيسة الأول المجلة والتعريف بها وكيفية إخراجها، والثاني تعنون بعنوان أقلام المجلة والباحثون؛ وآخرها هو موضوعات المجلة ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج : صدرت مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية شاملة متنوعة وذلك لتنوع هيئاتها وإشرافها وأقلامها. ، اهتمت المجلة بقضايا البحر الاحمر عبر تاريخه الطويل، كما انها لم تغفل عن كبار الحوادث من حولها. ، لم تتأخر المجلة عن موعدها المضروب مع قرائها يوماً فضلاً عن اصدارها اعداداً مزدوجة وأخرى خاصة. وخرجت الدراسة بتوصيات : التواصل في الإصدار مع إضافة ملحق للمجلة يحوي أفكاراً داعمة لدراسات البحر الاحمر مثل خرائط للمدن والموانئ وأشكالا توضيحية. ، توسيع دائرة النشر وإصدار المجلة بلغات أخرى ، إصدار المجلة من كل دول حوض البحر الاحمر. كما تضمنت الدراسة مقدمة وخاتمه وثبت للمصادر والمراجع.

Readings in Al-Qalzam Journal for Historical and Civilization Studies (Safar 1442 - Rajab 1443 AH / October 2020 AD - March 2022 AD)

Dr. Azza Muhammad Musa

Abstract:

Al-Qalzam Journal for Historical and Civilization Studies was established and its first issue was issued by the Center for Studies of the Red Sea Basin in Safar 1442 AH corresponding to October 2020 AD, and continued to be distributed by the Eritrean Publishing House in Khartoum and by the Al-Qalzam Publishing and Distribution House in Sudan among a series of Qulzim quarterly journals; The study aimed to deal with the journal reading and analysis of its path until March 2022, and to shed light on its publishing experience and to contribute to evaluating its performance as one of the refereed scientific journals in Sudan. The magazine and its introduction and how to get it out, and the second one is titled the magazine pens and researchers; The most recent of which is the topics of the magazine, and one of the most important findings of the study: The Al-Qalzam Journal for Historical and Civilization Studies was issued, comprehensive and diverse, due to the diversity of its bodies, supervision, and pens. The magazine has been concerned with issues of the Red Sea throughout its long history, and it has not neglected the major incidents around it. The magazine was never late for its scheduled date with its readers, in addition to issuing double and special issues. The study came out with recommendations Communication in the publication with the addition of an appendix to the magazine containing ideas supporting the studies of the Red Sea, such as maps of cities and ports and illustrative figures. Expanding the publishing circle and issuing the magazine in other languages, issuing the magazine from all the countries of the Red Sea Basin. The study also included an introduction, conclusion, and proof of sources and references.

المقدمة:

ترجع أهمية هذه الدراسة الى أنها تضاف الى بحوث التقييم والفحص والاستنتاج والرصد وتوضيح الحقائق . وقد كنت بحث عن الآراء المتباينة عن المجلة من هنا وهناك. وأردت من هذه الدراسة أن أقدم واسهم ولو بقدر يسير من التقييم والتوثيق العلمي للمجلة. وليست هي الاولى من نوعها وقطعاً لن تكون الأخيرة فقد كتب الكثيرون عن المجلات العلمية وتجربة انتشارها وتقييم أداؤها واحسب ان آخرون سيكتبون عن مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية تحليلاً أو سيستقون من المادة العلمية من موضوعاتها المنشورة فيذكر فيها اسمها في الكتب والرسائل العلمية في توثيق دقيق. وكما هو منهج البحث العلمي لأبد من تحديد مشكلة بعينها تدور حول الدراسة ويقصدها البحث بالتناول، وهنا أحدها بأسئلة معينة؛ ما هي ضوابط المجلة وشروطها؟! ما هو نهجها وأسلوبها في النشر؟ ما هي أدواتها ولجانها؟! كيف تدار أعمالها وتكمل دورة النشر فيها؟! من أين تصدر أعدادها؟! من هم أقلامها وباحثوها؟! ما هي موضوعات النشر؟! هل حققت أهدافها، وهل حققت انتشاراً واسعاً؟! ومما هو مؤكد أن هنالك صعوبات واجهت الباحث في كتابة سطور هذا البحث على الرغم من تذييلها بحمد الله ومشيتته فقد تداخلت أمامي موضوعات المجلة في إصداراتها الأربع عشر موضوع الدراسة، وتعثرت خطاي في تصنيفها ليسهل تحليلها، كما أنني لم استطع مقابلة اللجنة العلمية للمجلة وهيئة التحكيم واكتفيت ببعضهم ودونت المعلومات عن المجلة.

أما نطاق البحث الزمني فحدّد بالفترة من صفر 1442 - رجب 1442 الموافق أكتوبر 2020 - مارس 2022 م والمكاني فهو الخرطوم حيث اصدار المجلة من دار ارثريا للنشر ودار القلزم للنشر والتوزيع بالسودان . وتجدر الإشارة هنا الى ذكر مصادر المعلومات وهي اعداد المجلة الاربعة عشر ، والمقابلات الشخصية مع بعض اعضاء لجنة التحكيم والهيئة الاستشارية . وأما المنهج العلمي الذي ضبط هذا البحث هو المنهج التاريخي والتحليلي، بينما انتهج في منهجه الكتابي توزيع البحث الى ثلاثة عناوين كبيرة أولها؛ المجلة والثاني ، اقلام الباحثين وآخرها الموضوعات ، وتضمن في طبعته مقدمة وملخص باللغتين وفي آخره ألحق بخاتمه ونتائج وتوصيات ثم ثبت للمصادر والمراجع .

مجلة القلزم:

هي مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات حوض البحر الاحمر، تهتم بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الاحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة ، ومجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية من ضمن سلسلة من أقسام هذه المجلة الرائدة والتي بلغ عددها إحدى عشر (11) مجلة تدون أفكار الباحثين ودراساتهم من داخل السودان وخارجه⁽¹⁾. وقد اشتقت المجلة اسمها من اسم البحر الاحمر الذي استلقى على هذه البسيطة منذ حوالي أربعين مليون عام سابقة فكان جزءاً من الاخدود الأفريقي العظيم الذي تكوّن في الحقبة الأيوسينية في الزمن الجيولوجي الثالث ، وتسمى بأسماء عدة من بينها بحر

القلزم منسوباً إلى مدينة القلزم شمال السويس⁽²⁾. وكما كان بحر القلزم ضارباً في القدم والأصالة وعريقاً في التاريخ والحضارة جاءت مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية لتفتح الباب على مصاريعه للباحثين دراسة وتحليلاً في مواضيع شتى من خلال الدول المطلة على ساحله الواسع في شؤونها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عبر تاريخها الطويل.

هذا وقد اختارت مجلة القلزم أن تكون في التعاون مع الاتحاد الدولي للمؤرخين - بالدماركة إمعاناً في التخصص ودعماً للمهنية والمؤسسية في مجال العلوم والبحوث الممنهجة فضلاً عن صلاتها بالامحدودة مع الجامعات والمراكز البحثية على امتداد العالم، مهورة بتوقيع الاتفاقيات العلمية مؤرخة بذلك لمنشط أكاديمي فريد.⁽³⁾ وفي قلب العاصمة السودانية الخرطوم وُلد مركز دراسات دول حوض البحر الاحمر متبنياً مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية صادرة عن دار آريتريا للنشر والتوزيع في ثوب علمي قشيب سالكا ما تسير عليه المجلات المحكمة من طريق قويم، فكوّنت هيئة للتحليل في مهام متخصصة من الاشراف العام، ورئيس هيئة التحرير، ورئيس التحرير، وسكرتير التحرير والتدقيق اللغوي والإشراف الالكتروني والتصميم الداخلي وتصميم الملف، كما تكونت لها هيئة علمية واستشارية علماء أجلاء من بلاد القارتين الأفريقية والآسيوية لتتسع القاعدة العلمية وتتغذى المجلة بالتنوع الثقافي والفكري فتخرج للقارئ مكتملة المشارب محملة بعلوم ودراسات وأفكار علماء دول حوض البحر الأحمر على امتداده الواسع وإطلالته على سواحل تسع دول من دول قارات العالم، دوماً جبر على الآراء والأفكار التي تعبّر عن كاتبها ووجهات نظرهم رؤاهم من زوايا متعددة⁽⁴⁾. ولذا تواصل إصدار مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية منذ شهر صفر من العام 1442 الموافق أكتوبر 2020 وحتى كتابة هذه السطور في رجب من العام 1443 هـ الموافق مارس 2022 م حامله في طياتها البحوث العلمية المحكمة بين الخمسة الى العشرة بحوث في كل عدد من إصداراتها في ترتيب دقيق وزمن لا يتأخر ما بين دورة التحكيم والإخراج وما يدور فيها من ضبط وترشيد حتى ترى النور مُبشرةً الباحثين بإنتاجهم الفكري والمكتبات بالمزيد من العلم والمعرفة⁽⁵⁾ والجدير بالذكر ان مجلات القلزم قاطبة ومجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية تتوخى الدقة العلمية وتنتهج نهج المجلات العالمية ذاتة الصيت طيبة الذكر في عالم المعرفة من حرص على الضوابط المهمة الأساسية في عالم النشر فلا بد أن يتسم البحث بالجوادة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره من قبل وحبذا من بحث غني بالمصادر والمراجع ومدعماً بالرسوم والخرائط والملاحق والأشكال التوضيحية فضلاً عن الالتزام بحجم الخط ونوعه وما الى ذلك من تنظيم وإخراج البحوث⁽⁶⁾ وهكذا سعت مجلة القلزم الى تقديم تجربة طيبة في عالم المعرفة والنشر لاسيما وأنها تخرج من رحم مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر، والذي تبنى وأنتج بدوره عدد من لمؤتمرات العلمية واسعة الانتشار والمشاركة فنهج فيها نهج السرعة والجودة وعمل على نشر البحوث العلمية المشاركة في المجلة في أعداد خاصة ومزدوجة في ذات التاريخ دون تأخير او تواني لتسير قدما للباحثين داعمة لمستقبلهم العلمي ومسيرةهم الأكاديمية⁽⁷⁾.

أقلام المجلة :

أسست مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية وصدر عددها الأول بتاريخ أكتوبر 2020 بعد أن دندن اسمها في عالم البحث والمعرفة وتلقف سيرتها الباحثون، فقصدوها ماعوناً للنشر مكتمل الأسس ملتزم الضوابط والتحكيم ، تصدر عن مركز بحثي جُل أهدافه خدمة العلم والبحث قيل شراكته وتعاونه للاتحاد الدولي المؤرخين وهو القائد الأعلى لقياس المؤرخين وثقل أقلامهم.

خرج العدد الأول مُثقل بالمعرفة فحمل عشر بحوث بأقلام متنوعة من داخل السودان وخارجه مؤكدين بذلك اتساع دائرة النشر وعالمية المركز ومقصده في تحقيق أهدافه في خدمة العلم والبحث العلمي المحكوم بالضوابط والأسس العالمية .⁽⁸⁾ ومثلما كان البحر الاحمر مطلا بساحله على تسع دول عبر قارتين من العالم القديم كان مركزه بحثا وتعددا وتنوعا ، وقد قامت في قلب كل دولة من دوله عددا من الجامعات الشامخة منارات علمية لا يشق لها غبار، تتمتع بشهرة لا يستهان بها ولها صلاتها وعلاقاتها ورواقها وطلابها من كل أنحاء البسيطة.

فتوالت البحوث قاصدة النشر في مجلة القلزم المتخصصة وقصد الباحثون بها خدمة أهدافهم العلمية ترقية ورغبة في رفد المكتبة نتائج بحثهم وتحليلهم للأحداث التاريخية وتنويرا للحضارة التي هي مقياس الامم والشعوب . ومجلة القلزم خلال تاريخها المتوالي منذ العدد الاول وحتى مارس خلال عام 2022 ظلت تحرص على مواكبة العالم بخطاه المتسارعة في مجال العلم والنشر ، فذكر اسمها في مجالس الجامعات وحلقات الوراقين ، اعترافا بها داعمه للبحث ماضيه في الطريق الذي لن ينتهي تسير جنباً الى جنب مع غيرها من المجلات في مجال المعرفة. وقد رفدت اقلام الباحثين المشاركين المجلة بتنوع مميز خضع لتحكيم صارم ودقيق ، فاهتموا بالاصاله والتجديد في تناولهم وطرحهم العلمي ، فمنهم من كتب محللاً لقضية شهيرة في أحداث التاريخ والحضارة ، ومنهم من اتجه الى المقارنة بين ما تشابه واتسق في هذا المجال الواسع ، وآخرون حدثوا عن العلاقات واثارها على الامم والشعوب، واتجهت اقلام البعض الى المدن والموانئ وجالت في السواحل والدواخل رسماً انيقاً بخبرة ومنهاج.⁽⁹⁾ ولم يغيب التعليم والدين والاقتصاد عن اتجاهات اقلام المشاركين في مجلة القلزم ، ودونت الكثير منها للصراعات الدولية واسبابها، والتنافس العلمي في الفترات التاريخية المحددة بازمان في اماكن شتى، وتعمقت الاقلام في التاريخ الاسلامي بموضوعية وتحليل ، وتعددت القراءات في الظواهر التاريخية وكبار الحوادث ومآلاتها المعاصرة.⁽¹⁰⁾ ومضى الباحثون يكتبون بأقلام جريئة ومحللة لتنشر المجلة إنتاجهم في مسارات الضبط والتجويد والدقة ، ومن خلال صدور أربعة عشر عدداً بدت عليها ملامح التنوع والعلاقات البينية العلمية بين التاريخ والعلوم الأخرى، فطرقت الأقلام مجال المكتبات وتاريخها ، والطب والصحة وعلاقتها بالدول الكبرى، والنظم الإدارية وحكم الدول وسياساتها، والاستشراق والمواقف والآثار والبادية وأحوالها ، والدلالات والرموز في اللغة ، والتراجم في اللغات الأجنبية وحوار الحضارات، وغيرها من الموضوعات الشيقة المترابطة.⁽¹¹⁾

أما البحر الاحمر فكان له نصيب مُقدّر من جهد الباحثين المنشور في المجلة ، بمياهه

وإطلالاتها وموانئه ومدنه في كل الأزمان والعصر القديمة والحديثة والمعاصرة، ودوره في التنافس والصراعات، والهجرات وآثارها على رسم التركيبة السكانية في الدول وانتشار الاسلام من حوله، والتواجد الأوربي في حوضه، وأهميته للدول في مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ولم يكن ذلك إلا قدرا يسيرا مما جاءت به همة الباحثين، ولا تزال البحوث تنهال دراسة وتحليلا حول هذا البحر الذي لم تنقضي عجائبه ومكوناته، وقد استلقى ما بين القارات متدثرا بالسماء لونا ليفتح آفاقه امام الباحثين مشجعا الاقلام لتكتب علما يصدر عن مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية كل حين.⁽¹²⁾ والقارئ لموضوعات مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية يتبين له جليا عمق تجربة الأقلام المشاركة واختيارهم الدقيق لعنوان الدراسة وكفاية المادة في داخله، وقد تراكت خبراتهم المعرفية المكتسبة من درجاتهم العلمية والتي منحوها اياها استنادا على اللوائح الأكاديمية الصارمة من جامعاتهم العملاقة في داخل السودان وخارجه، فنالوا كرسي الأستاذية ودرجة الأستاذ المساعد والمشارك والمحاضر في منارات العلم السامقة ومن بينهم الباحثين الذين تدرجوا في ذات الجامعات العريقة وخرجوا الى الفضاءات الواسعة لتتقل تجاربهم العملية ولم يزالوا ممسكين بالأقلام والاوراق باحثين في مجال العلم والمعرفة لينشروا جهدهم في مواعين النشر المنضبطة فيزدادوا رفعه وعلواً في مجالسهم.⁽¹³⁾

أيضا مما يذكر حول أقلام المجلة إبان هذه الفترة من إصدارها المنتظم، الجدية واتساق الأفكار، فنجدهم دونوا موضوعاتهم من منظور تخصصاتهم العلمية فمضت كتاباتهم في وضوح وتنظيم ملتزمة بالمنهج العلمي لكتابة البحوث، وطرقوا الأبواب الجاذبة ليشبعوا نهم القراء ويحثهم عن الحقائق من المصادر الأولية والمراجع المعتمدة، وأكدوا على العلاقات البينية بين العلوم المتجهة الى التخصصات الدقيقة المهتمة بالموضوعات المعاصرة التي تسعى لإيجاد الحلول في البحوث العلمية⁽¹⁴⁾.

ف نجد أقلام المجلة قد قدموا خلاصة أفكارهم وأبحاثهم في قالب زاهي، نستخلص منه العلوم الصحية والطبية وعلاقاتها بالتاريخ والعقيدة وصولا الى عالم اليوم ومكافحة فيروس كورونا، والطب في تاريخ عظيمات الممالك والأوبئة والأزمان في بعض الفترات وما يمكننا ان نستفيد منه من تلكم النتائج.⁽¹⁵⁾ وانبرت أقلام في هذه المجلة راصدة المدارس التاريخية الكبرى، والمباني والآثار، وتعمقت بعضها في اللغة ودورها البارز في الحياة عامة، كما حدد قلم صادق المواصفة السودانية للمكتبات الجامعية في تحليل ودراسة، وغاص بعضهم في تراث البادية، وأبحر قلم في التصوف واتجاهاته، وقصدت اقلام شبه الجزيرة العربية بيتها وممالكها وحضاراتها، وعرجوا على العديد من المدن والدول التاريخية في السياسة والمجتمع والعادات ونظم الحكم والادارة.⁽¹⁶⁾

فكان الرباط العلمي والإخراج متسقاً، فحق لهذه المجلة أن ترفع صانئها وتقدمها في مجمع النشر ومحافل البحث العلمي، وقد أثمر جهدها وجدها اعترافا صادقا من جهات عالية الميزان وجامعات متقدمة التصنيف، وقد شهدوا لها بالإنتاج والخبرات المتراصة من خلال هيئاتها العلمية وتحكيمها القيم مما حدا بالباحثين الى التوجه صوب أوراقها حرصا على نجاح نشرهم وتحقيق أهدافهم من ترقية مهنية وأكاديمية.

فأنعم بهم من جامعات رائدة حيّت مجلات القلزم مجلات القلزم جميعها ومن بينها مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية لدورها الرائد في عالم النشر المؤسس الداعم للترقيات والموافق للمؤسسة العلمية، فالصلات امتدت بينها وبين جامعات المملكة العربية السعودية منها جامعة طيبة وجامعة أم القرى وجامعة الملك خالد وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وجامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الأمير سطام وجامعة القصيم وجامعة بيشة وجامعة جازان وجامعة حائل وجامعة الملك فيصل وجامعة شقرا وجامعة بريدة الأهلية وجامعة تبوك وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وجامعة الطائف وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة المجمعة وجامعة الحدود الشمالية وجامعة حفر الباطن.

كذلك توثقت شراكتها مع جامعات الإمارات العربية المتحدة كجامعة الشارقة والجامعة القاسمية ومركز العلاقات الخليجية الأفريقية وكلية الخوارزمي الدولية، وجامعات الجزائر كجامعة باتنة وجامعة مولود معمري، وجامعة المدينة العالمية في ماليزيا وجامعات العراق نذكرها جامعة بغداد وجامعة ديالى وجامعة البصرة والكلية التربوية المفتوحة، وجامعات فلسطين، وجامعة بحر الغزال في دولة جنوب السودان وجامعات ليبيا منها جامعة الجفرة وجامعة طرابلس وجامعة الزاوية وجامعة بني وليد وجامعة سرت وجامعة الزيتونة والمركز الليبي للمحفوظات والدراسات في ليبيا، وجامعة براندنبورج التقنية الألمانية، والجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا فرع الهند، وجامعة قطر وجامعة نواكشوط في موريتانيا وجامعات اليمن مثل : جامعة الحضارة وجامعة صنعاء وجامعة عدن وجامعة آزال وجامعة ذمار وجامعة تعز، وجامعة السلطان قابوس وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية في سلطنة عمان، والجامعات المصرية مثل جامعة القاهرة وجامعة عين شمس وجامعة دمنهور وجامعة دمياط وجامعة، وجامعة انجمنيا في تشاد. (17)

كما أن مجلة القلزم اتجهت الى ضرب من ضروب البحث والدراسة يُشكل أهمية كبيرة وهو التوثيق للشخصيات والرموز العربية الأفريقية لا سيما في دول حوض البحر الأحمر فكتب الباحثون بأقلام متجردة ودونوا لهم ولحياتهم ونشأتهم والمؤثرات على اتجاهاتهم في مستقبل أيامهم ومشاركتهم العلمية وأدوارهم في محيط مجتمعهم وانتشارهم خارج بلادهم. (18).

موضوعات المجلة:

صدر عن مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية حتى عددها الرابع عشر مجموعة من الموضوعات حُمِلت بها فثقل ميزانها وتوسع انتشارها، حملت افكار الباحثين ورؤاهم في جوانب شتى من ضروب العلوم تجمعت في محاور التاريخ والحضارة تحت مظلة مناهج البحث وأساليبه، فطُرقت قضايا وظواهر وقدمت الحلول العلمية الناجعة والقت الضوء على الخفي منها، وعبر هذا الرقم الدولي رَحَّبَت المجلة بالاقلام القادمة من الجامعات العالمية وأخضعت بحثها للتقييم والحكم الضابط لتضاء صفحاتها بما هو أهلٌ للمكتبة ولقاصديها في كل زمان ومكان عبر النسخ الورقية ومن المواقع الالكترونية الخاص بالمجلة. وفي هذه العجالة أردت ان أتجول في مرور سريع وقراءات عابرة في إصدارات مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية في الفترة ما

بين أكتوبر 2020 وحتى مارس 2022 ومن إصدارها في كل من الأشهر الثلاثة في أعدادها الخاصة والمزدوجة الدورية المنتظمة .

ففي العدد الاول قدمت المجلة جهد عشرة من الباحثين في إطلالتها الاولى تنوعت موضوعاتهم كما تنوعت جامعاتهم وانتماءاتهم الدولية فاتجه بعضهم الى التاريخ الإسلامي فكتب البروفسور الريح حمد النيل الليث مناهج المستشرقين في تناول الحوادث الكبرى في عصر الخلفاء الراشدين في دراسة تحليلية تحيّر لها عددا من النماذج ، وكتبت الأستاذة أمجاد خلف الهذلي عن عام الفيل وهو الحديث عن الميقات والزمان الفارق في تاريخ المسلمين بكل أحداثه وإرهاصات النبوة فيه، وتناولت الأستاذة أحلام بنت سليم بن شرف الشنبري زمزم تاريخها وأثرها على الحياة الملكية قبل الاسلام ، ورصدت الأستاذة سميرة محمد الشهري مكة في كتابات الرحالة المسلمين والأوربيين، والأستاذة إسماء إبراهيم بكري إبراهيم دونت ليثرب المدينة قبل الاسلام مخبرة عن حالها وأحوالها⁽¹⁹⁾ وقد تقدم الباحثون بجهد مُقَدَّر وموضوعات جاذبة في التاريخ الإسلامي في منهج علمي متقن وحرص على تعدد المصادر والإحاطة بالحقائق والاستفادة منها بثقة عالية ، كما حوى ذات العدد الأول على موضوعات في التاريخ الحديث ظهرت من بحث الأستاذ عبد العزيز على طيه آل مشعل وعنوانه الصراع الدولي في البحر الاحمر وأثره على القوى السياسية في الجزيرة العربية⁽²⁰⁾ .

كم قدم تقدم الدكتور عوض عبد الجليل ابوبكر محمد بحثه بعنوان الأثر الصوفي المغاربي على الطرق الصوفية في السودان، فكانت إشارات قيمة للصلات والعلاقات بين الدول، كما ان الأستاذ احمد يحيى كردي قد يَصُب في ذات المنحنى وعنوانه علاقة الشريف حسين بن علي بالحكومة العثمانية ، وتناولت د. نجاة ابو القاسم محمد مشكلة جنوب السودان 1921 - 1985 وأبعادها الدولية وأسبابها السياسية أيضا وحوى العدد بحث الدكتور الامين عثمان شعيب الراصد بدقه لمعبد (B) في الكوة في ترجمة وتلخيص للفصل السادس من كتاب

⁽²¹⁾ 'The Temples of Kawa II - History and Archaeogy of the laming macadam

فقدّموا بذلك بحثا مفيدة في الأبواب المطروقة .

أما العدد الثاني كان عددا خاصا صدر في ربيع الاول 1442هـ نوفمبر 2020م غاص باحثوه في أعماق البحر الاحمر حتى القاع وكتبوا فيه بخصوصية فريدة ، وأخرجوا على السطح بحثا علمية تقرأ في التاريخ المعاصر ولعلها على اتم الاستعداد والجاهزية لتكون في متناول يد الساسة والمختصين لتقدم ما يفيد من دراسة تسهم بقدر ومقدار في اتخاذ القرار المناسب بدبلوماسيه عالية في احوال حوض البحر الدولي القاري وشؤونه الشائكة⁽²²⁾ .

فنجد قلم البروفسور يوسف فضل حسن سجل الصراع حول البحر الاحمر منذ أقدم العصور حتى القرن التاسع عشر، وقدمت الدكتورة علوية عبد الله خير الله بحثها بعنوان الصراع بين الدول العظمى على البحر الاحمر حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ، وتتبع الدكتور محمد فايد حسن الوجيه العلاقات اليمنية الحجازية (طريق الحج اليمني

أمؤذجا) في القرنين 4 - 5هـ / 11-35 م ، وتحدث الدكتور خالد عبد الله عبد ربه طوحل عن دول اليمن البحري مع دول حوض البحر الاحمر الساحل العربي خلال المدة 1504 - 1967م وحللت الدكتور نفيسة عبد القادر الحسن والدكتورة نجلاء عبد الله محمد في بحثهما الأهمية الاقتصادية والتجارية لسواحل البحر الاحمر وأثرها على دولة المماليك 648 - 923 هـ / 1250 - 1517م وأيضا تضمن هذا العدد بحث الدكتور نوف بندر البنيان بحثها بعنوان البحر الاحمر الثروة المتجددة عبر العصور (رؤية اقتصادية من منظور تاريخي).⁽²³⁾ وقد صدر هذا العدد الخاص عن مجلة القلزم نشرًا لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي، الذي أعده مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر (السودان) بالتعاون مع جامعة الزعيم الأزهرى السودان بعنوان : دول حوض البحر الاحمر (الماضي، الحاضر، المستقبل) بتاريخ الثالث والعشرون والرابع والعشرون من شهر نوفمبر 2020م⁽²⁴⁾

أما العدد الثالث فقد خرج على القراء في قالب حوى ثمانية موضوعات علمية ، كتبت فيه الباحثة افراح بنت محمد مشيع التبيتي بحثها عن الطائف من خلال كتب الرحالة العرب والجغرافيين ، ورصدت الأستاذة أمل سعد على النفعي دور علماء مدينة السحر في الحياة العلمية والعامّة خلال القرنين 9-15هـ / 15-16 م ، ودرس الدكتور صالح بن علي يحيى بن علي القحطاني جذر فرسان تحت الحكم العثماني ومواقف القوى الدولية منه 1908 - 1914م ، وقدمت الدكتورة نجوى محمد الحاج دراسة عن مصادر دراسات حوض البحر الاحمر (السودان) في الأرشف الوطني السوداني⁽²⁵⁾.

كما تشارك الدكتور عبد العزيز محمد موسى والأستاذ محمد يوسف محمد البحث في الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للبحر الاحمر عبر التاريخ دراسة حالة السودان، وتناول الدكتور مسلم بن سالم الوهيبي مدرسة الشيخ نور الدين السالمي في عمان نظامها وآثارها في دراسة لأحوالها ، ودرس الدكتور سلطان احمد الغامدي في بحثه الحرب عند عرب الجزيرة قبل الاسلام دوافعها ونتائجها - عاداتها وأدواتها وشرح البروفسور سعيد بن مسيب بن سعيد القحطاني بمشاركة الأستاذة بارا بنت سعيد بن عبد الله السهراني مؤلفات محمد العقيلي التاريخية وأهميتها⁽²⁶⁾.
فقدمت المجلة إصداراتها في تنوع وتمازج متكامل.

ثم عادت المجلة لإصدارها الدوري فكان عددها الرابع في منظومتها المحددة بمقاتها الربع سنوي في جمادى الأولى 1442 هـ الموافق يناير 2021م ، وتزاحمت البحوث على بابها فخرجت حاملة لعشر من موضوعات البحث ، وكعادتها في تخيرها للجودة والأصالة ، تنوعت في المواكبة ودراسة القضايا المعاصرة وربط الماضي بالحاضر مع التاريخ المعاصر الاستفادة من علم التاريخ وعلاقته بالعلوم الأخرى في تقديم الدرس المستفاد .

فحوى العدد على بحث بعنوان النشاط التجاري في بلاد الشام في العصر الاموي للدكتورة جليلة عبدالله حسين فضل الكريم ،وانبرت الأستاذة نجود حمد فالح السهراني بقلمها تسطر الدور البريطاني في ترسيم - الحدود السعودية العراقية -1340 1451هـ/ 1921-1932م . 12وكتبت

الأستاذة اسراء ابراهيم بكري عن سقيفة بني ساعدة 12 ربيع اول / 11هـ - 7 يونيو 632م ، وقدمت الدكتورة آمال محمد سعد النور موسى بحثا بعنوان الاسلوب العقائدي لمكافحة الأوبئة وتعزيز الصحة العامة (فيروس كورونا Covid-19) أمودجاً ، وفي ذات الاتجاه تقدمت الدكتورة منيرة محمد عبد الله ببحثها الأوبئة و الأزمات من الخلافة الراشدة حتى العهد الأموي .⁽²⁷⁾ وفي اشارات واضحة عن البحر الاحمر وما حوله من معلومات كتبت الدكتورة أسماء عن موانئ البحر الاحمر وأهميتها التجارية والسياسية خلال العصور الاسلامية (ميناء باضع أمودجاً) ، وقيم البروفسور نصر الدين جار النبي سليمان علاقة العرب ببلاد البجة واثرها الحضاري في صدر الاسلام، ونشر العدد بحثا للدكتورة هاجر عن المدارس التاريخية الكبرى الملامح والتطور ، وآخر للدكتورة زكية عبد ربه اللحياني دراسة عن الصحابي الجليل بعلي بن اميه رضى الله عنه سيرته وحياته، وبحثت الدكتورة نجاه ابو القاسم تمرد الفرقة الجنوبية في توريت 1955م⁽²⁸⁾ . وفي العدد الخامس من المجلة الصادر في شعبان 1442 هـ الموافق مارس 2021م ، مضت الأقسام تسطر بحثا عن الموضوعات المتعددة فنشرت المجلة عشرة منها حملت أفكار وجهود الباحثين فسطر قلم الدكتورة نجاه أبو القاسم محمد ابو القاسم أسباب وعوامل تسليم السلطة للجيش في السودان 17 نوفمبر 1958، وصور الباحث يحيى ابراهيم هادي حفيصي الهندسة المعمارية للمساجد البوسنية في العهد العثماني (دراسة تاريخية حضارية)، وتتبع الدكتور عبد المنعم يوسف عبد الحفيظ الزبير الاحداث في بحثه الموسوم بالخروج على سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه والأسباب النتائج 23 هـ - 35 هـ . / 644م - 655م ، ودرست الدكتورة نجوى محمد أكرم في بحثها الكاروم ودوره في نشر حضارة العراق القديم في آسيا الصغرى (دراسة حضارية).⁽²⁹⁾ وأيضا من البحوث المنشورة في هذا العدد الخامس من المجلة حياة السلاطين ووسائل تسليتهم ورياضتهم في دولة المماليك الجراكسة في مصر 784هـ - 1382 - 923 هـ / 1382 - 1517م بقلم الأستاذ مزل حسن الصديق الطيب .وحصر الدكتور مهند فاروق محمد احمد في دراسته دساتير الفترات الانتقالية والتحول نحو الديمقراطية في السودان (1953-1985) (دراسة تاريخية) ، وقرأ قلم الدكتور قسم السيد حمزة احمد بريبر سياسة بريطانيا تجاه المهديّة في شرق السودان 1883-1891 ، بينما كتب الدكتور عبد العزيز محمد موسى اسحاق عن تاريخ مدينه بور تسودان(النشأة والتطور في الفترة الحديثة والمعاصرة) ودون قلم الدكتور عباس احمد الحاج حمد بحثا- عن كوش و السامري والجزر المنسية، و رصد الدكتور انعم محمد عثمان الكباشي في بحثه محمل دارفور علي ضوء الوثائق العثمانية. (30) وتتوالى إصدارات المجلة في أعدادها المتواترة ومنها ما صدر في ذو القعدة 1442هـ / يونيو 2021 في عددها السادس فنشرت تسعة من البحوث المتنوعة التي حققت الصلة البينية والتداخل بين التاريخ والعلوم أخرى، فتناول بعضها الإستشراق ذلك العلم المتداخل في كل ما يحدث والمؤثر في كثير من الأحوال على مجريات الأحداث في كافة الصُعد، ودرس بعضها الدول التاريخية والمدن المعاصرة والآثار التاريخية والحضارية .⁽³¹⁾ وهكذا نشر في هذا العدد بحث الدكتور الشيخ سالم الشيخ القراري وعنوانه بعض أسماء قرى الهواد أصلها ودلالاتها وتناول القلم الدكتور عادل علي

وداعة عثمان الدولة المهديّة في السودان 26 يناير/ 22 يوليو 1885 في فرح محدد في طبيعة تجربتها وقيامها، وجاء بحث اهم المدن الإسلامية في القرن الاول الهجري مدينة البصرة أمودجا مقدم من الأستاذة سميرة بنت صقر بن غميض اليزيدي، ومن البحوث ايضا بحث الأستاذة سهى سعود شعبان عن تجارة العبور (الترانزيت) في البحر الاحمر خلال القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، ونذكر ما كتبه قلم الدكتور شوقي عبد المجيد عبيدي عن الاستشراق (مراحل، وسائل، واهداف) وبحث الأستاذة هدى بنت علي يحيى أبوعقار قراءة موجزة في الحالة السياسية للمخلاف السليماني 1215 1185- هـ/ 1801 1771 م ووقف قلم الدكتورة منيرة محمد عبد الله على قلعة صلاح الدين الأيوبي في القاهرة في دراسة تاريخية ما بين الأعوام 572 هـ-1886 م/ 1355 هـ-1936 م. وتداخلت أقلام العلوم البينية في بحث الدكتور عبد الباقي يونس اسماعيل عن المواقفة السودانية للمكتبات الجامعية دراسة تحليلية وتتبع الأستاذة سماح علي عبد الله العمري في بحثها المجتمع والاقتصاد في الحجاز في العهد العثماني الثاني 1256 _1334 هـ/ 1840 1916- (32) وفي الجزء الاول من عدد خاص صدر العدد السابع من مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية بتاريخ ذوالقعدة 1442 الموافق يونيو 2021 لتطبق تجربتها الخاصة عبر البحث والتنقيب في البحر الاحمر بكل فروع المعرفة فيه، وخصص هذا العدد والعدد الذي يليه لعرض المشروع الكبير الذي يعكف المركز على انجازه بما يلي طموحات وتطلعات المختصين والباحثين والمهتمين بالبحر الاحمر. وهو الموسوعة العلمية لدول حوض البحر الأحمر (33) ولذا لم يغيب البحر الاحمر عن معظم عناوين وموضوعات هذا العدد الخاص وقد قصدت أقلامهم الموانئ والهجرات والصراعات ورحلات الحجيج والسياسات والعلاقات الدولية والتواجد الأوروبي، في دراسة علمية وموضوعية ممنهجة نذكرها جميعها في هذه القراءة العابرة.

فقد درست الدكتورة هاجر أبو القاسم محمد الهادي الهجرات العربية القادمة من الشرق ودورها في انتشار الاسلام في السودان قبل الفونج، وكتب الدكتور اشرف محمد عبد الرحمن مؤنس عن السياسة الخارجية الإيطالية في منطقة جنوب البحر الاحمر وأثرها في العلاقات الإيطالية السعودية حتى عام 1942، وبحث الدكتور عادل علي وداعة عثمان الوجود الهولندي في البحر الاحمر (1602-1815) م، وأبحر الدكتور خالد عبد الله عبد ربه طوحل في الدول المطلة على البحر الاحمر واهم الجزر فيها، ورصد قلم البروفيسور عبد الله ابو الغيث الصراع الدولي وأثره على تحول تجارة طريق اللبان صوب البحر الاحمر، وتناولت الدكتورة سعاد محمد الجفال مينائي مصوع وعصب في دراسة تاريخية. (34) ومن بين ما نشر في هذا العدد كان بحث الدكتورة جهان ابراهيم علي عبد الرحيم عن دور شريف مكة بركات بن محمد بن عجلان في مواجهة الاستعمار البرتغالي في البحر الاحمر -903 931 هـ/ 1797-1525 م وبحث الدكتورة ربيعة احمد المداح عن البحر الاحمر ودوره في خدمة حجاج المغرب العربي، وكتبت البروفيسور نعمات عاطف عمرو عن الصناعات والحرف في فلسطين. (35) وبعدها صدر الجزء الثاني من العدد الخاص بالترتيب الثامن من إصدارات المجلة بتاريخ ذو القعدة 1442 هـ/ يونيو 2021 م؛ محققة لأهداف المجلة في النشر الرتيب الذي لا

يتوانى في نشر جهد الباحثين وتبليغه للقارئ في سرعة وإتقان ، وكما كان سابقه سار هذا العدد على نهجه في التوثيق للبحر الاحمر وأحداثه وتاريخه وأثره ومؤثراته على كل دول العالم في حركتها ودوراتها حوله عبر التاريخ الطويل؛ وهو جهد بحثي كبير ونواة لموسوعة البحر الاحمر الذي يعكف المركز على انجازه. ⁽³⁶⁾ وهكذا جاءت موضوعات العدد في سبعة بحوث متنوعة، كتبت فيها الدكتورة لطيفة بنت خلف العنزي بحثها عن المخططات الصليبية للسيطرة على البحر الاحمر في أواخر العصور الوسطى، ورصد قلم الدكتور عبد الله الزبير يوسف الزبير مملكة أكسوم، وتتبع الدكتور أسامة عبد الله محمد الامين تاريخ ممالك اليمن القديمة والصراع العثماني البرتغالي حول البحر الاحمر والقرن الإفريقي خلال القرن السادس عشر الميلادي هو عنوان لبحث الدكتور عبد الحكيم عبد المجيد الهجري، وكتبت الدكتورة عزة محمد موسى محمد بحثا حول البحر الاحمر وحركة الكشف الجغرافية. ⁽³⁷⁾

أما مواني وقرى البحر الاحمر في كتب الرحالة (دراسة في النشاط الاقتصادي في القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي) رحلة العياشي أمودجا هي دراسة بقلم البروفيسور منى بنت حسين بن علي ال سهلان القحطاني، ومما نشر في هذا العدد بحث للدكتور احمد محمد احمد مركز بعنوان البحر الاحمر في التاريخ الحديث. ⁽³⁸⁾ وانتظم العدد التاسع في دفعة الإصدار ليرى النور في صفر 1443هـ/ سبتمبر 2021م وطيه تسع بحوث بأقلام تناولت موضوعات وقضايا التعليم، والعلاقات والصلات وتاريخ المدن والشخصيات والهجرات والاتجاهات السياسية وتداخل اللغات في تنوع وموازنه. ⁽³⁹⁾

فنذكر أن الأستاذة فردوس محمد مسلم طرقت أبواب التعليم الديني في غرب كردفان (منطقة دار حمر) 1900-1955، وسار بنا البروفيسور الشريف يحيى بن حمزة الوزنة السليمانى الحسنى في الحياة التعليمية في مصر الفاطمية ، ودون قلم الأستاذة نوف علي ناصر آل بريق لحياة عبد الله بن طاهر في ظل الخلافة العباسية 82-230 هـ / 799 - 844 م. ⁽⁴⁰⁾ وجاء بحث الهجرات العربية وأثرها على التركيبة السكانية في دول البحر الاحمر من بين بحوث هذا العدد بقلم الدكتورة حليلة عبد الرحمن بكر صندل، ورصد قلم الدكتورة أفراح علي جبران ناجي السنباني علاقة المسلمين بالحبشة في عصري النبوة والخلافة الراشدة ، ودرس الدكتور علي بن حسن أحمد بانافع الاتجاهات السياسية والفكرية في العراق خلال القرن الرابع عشر الهجري ، وتتبع قلم الدكتور محمد المصطفى ابو القاسم تاريخ نقل الأسماء العربية الى الانجليزية الحروف اللاتينية ، والقى الدكتور صالح محروس محمد الضوء على الصلات التاريخية والحضارية بين ساحلي البحر الاحمر، وسجل قلم الأستاذ ابو بكر على مصطفى جلال الدين بحثا عن تجديد وبناء المدن في شمال اريقيا خلال العصر الأموي 41 - 132 هـ / 661-750 م. ⁽⁴¹⁾ ومن ثم صدر عدد المجلة العاشر في ربيع الثاني 1443 - هـ / ديسمبر 2021م مقدما ستة موضوعات تنقل كاتبوها بين الأحداث والأحوال والشخصيات بخفة وجاذبية ⁽⁴²⁾

فقد نشر في صفحات العدد بحثا عن التصوف من وجهة نظر بعض المستشرقين (دراسة

تاريخية تحليلية) بقلم الأستاذة رحاب بنت متعب بن محمد الحمادي العتبي، وقدم الأستاذ فيصل بن سالم بن محمد الشدقاء بحثه بعنوان البيئة النباتية لشبة الجزيرة العربية في دراسة تاريخية تحليلية، وتناول الدكتور أحمد سمى جدو بحثه بعنوان كيف تم إعلان الاستقلال من داخل البرلمان السوداني في دراسة تحليلية، ورصد قلم الدكتور عبد المنعم يوسف عبد الحفيظ أحداث ونتائج موقعة صفين المحرم ٣٧هـ / يونيو ٦٥٧م، وبحث الأستاذ إبراهيم محمد محمود الامين الدلال في النجامة في تراث عرب بادية السودان. بينما سطر الدكتور حسان صديق الفاضل تاريخ الخليفة هارون الرشيد (دراسة تحليلية).⁽⁴³⁾ ولم ينقطع إصدار مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية طوال فترة هذه الدراسة منذ فجرها الأول في أكتوبر ٢٠٢٠ وحتى عدها الرابع عشر في مارس ٢٠٢٢م بحثاً وتحليلاً ثم نشرها للقراء، وسرعان ما ذاع فيها في عالم النشر وشرعت في تخيّر ما هو انصبب ميزان التحكيم العلمي، لتغذي وترشد أعدادها بموضوعات الباحثين المتابعين لحاجة المكتبات بواقع انتمائهم لمقاعد الجامعات الوطنية والإقليمية والعالمية فضلاً عن المراكز البحثية، وجلهم يقدم البحث رغبة في حلحلة القضايا والاشتراك في صناعة القرارات والتخطيط الاستراتيجي ودراسات الجدوى لمستقبل الدول. وكما ذكرنا فإن المجلة تنشيء أعداداً مزدوجة، وأعداداً خاصة من بينها العدد الحادي عشر الذي صدر موشحاً بالسواد حداداً ووفاءً لروح العلامة البروفسور علي صالح كرار العلم الذي لم يخفى جهده عن الباحثين والمؤرخين.⁽⁴⁴⁾ والفقيه هو عضو اللجنة العلمية للمركز والمؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني لمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان بالتعاون مع جامعة شندي - السودان والهيئة القومية للآثار والمتاحف - السودان، والذي يأتي في تسميته الثانية بعنوان مواني البحر الأحمر (الماضي - الحاضر - المستقبل) ، وإبان الإعداد لهذا العدد فجح الجميع نبأ الوفاة الأليم وقد كان الفقيه صاحب أسهم وافرة فية، نسأل الله أن يغفر له ويرحمه ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه وتلاميذه الصبر والسلوان، وأن يتقبله قبولا حسنا وتخليدا لذكراه تم اختياره لشخصية المؤتمر واهدي العدد لروحة الطاهرة.⁽⁴⁵⁾

فصدر في هذا العدد أربع بحوث، أحدها بقلم الدكتورة آمال محمد سعد النور موسى التي درست التنافس الدولي على ميناء عدن عبر التاريخ الحديث (الاستعمار البريطاني أنموذجا 1839 _ 1967)، وآخر قدمته الدكتورة صفاء موسى بيلو عن علاقة الحبشة مع شبة الجزيرة العربية قبل الإسلام (دراسة تاريخية تحليلية)، وعن ميناء مصوع كتب الدكتور نبيل رابح آدم سعيد دراسته التاريخية، ودونت الدكتورة حمساء بنت حبيش رزاح ماضي ال قويد الدوسري بحثها عن جدة النشأة والتطور التاريخي.⁽⁴⁶⁾

فسار العدد على ذات الاتجاهات البحثية عن المدن وتاريخها والعلاقات الدولية ومواني البحر الأحمر وأثرها على العالم والتنافس الدولي وصراعتها وأطماعها، ولم تخلو صفحات البحوث من التحليل والاستنتاج الفكري العميق لاسيما وأن هذا العدد الخاص يحوي الأوراق البحثية للمؤتمر في محاوره الخمس ; المحور السياحي والآثاري، والمحور الجغرافي والبيئي، والمحور التاريخي

والحضاري، والمحور الاقتصادي والاجتماعي والمحور السياسي والقانوني.⁽⁴⁷⁾

ثم دارت عجلة إنتاج المجلة من جديد لتخرج إلى القراء العدد الثاني عشر في ربيع الثاني 1443 هـ يناير ٢٠٢٢ م حاملا بين دفتيه ثمانية موضوعات تبحث في العلوم تحليلًا وتقدم النتائج والتوصيات، فكان العدد متنوع التناول شمل اللغة وأثرها والدلالات الرمزية للكلم والهجاء، وعُرج على تاريخ الطب وأحواله في بعض العصر والهيئات والوحدات المتخصصة في، بعض المناطق، وادوار بعض الشخصيات ذات الأثر البالغ في الدول وسلط الأضواء على كتابات المستشرقين في الأحداث الفارقة في التاريخ الإسلامي، والنظم الإدارية وتراتب المؤسسات القبلية في بعض المناطق.⁽⁴⁸⁾

فقدمت المجلة في هذا العدد بحوثًا في جانب اللغة تحت عنوان أثر اللغة العربية على أوروبا (دراسة تاريخية تحليلية) بقلم الأستاذة نجود بنت دبان سيف ياسر، وتجمعت أفكار وجهود الدكتور جعفر علي فضل والدكتور اشرف محمد آدم والدكتور فيصل محمد عبد الباري والدكتور عباس مبارك محمد الكنزي في بحث قيم عن الدلالة الرمزية لكلمة شندي في لغة الداجو (دراسة تحليلية).⁽⁴⁹⁾ وقد وقف البروفسور الريح حمد النيل احمد الليث على مواقف المستشرقين من مشاركة الصحابة في الفتنة في عصر الخلفاء الراشدين (عرض وتحليل)، وقدم الدكتور عادل علي وداعة عثمان بحثه عن تاريخ تنظيم وحدة المزارعين في مشروع الجزيرة والمناقل 1965_1970م، وتتبع الدكتور آمال ابراهيم محمد إدريس التطور التاريخي للنظام الإداري والاجتماعي لقبائل البني عامر في شرق السودان، بينما كتب الدكتور مكايي علي احمد خاطر عن ولاية يونس الديك الثانية على عمالة دنقلا 1308_1313هـ، وفي الدولة المهديّة وامرائها أيضا تناول الدكتور حامد ابراهيم الاحيدب قادم والدكتور عبد الله عبد العزيز أبكر حسين بحثيهما عن دور الأمير محمد دفع الله حسن في المهديّة 1881_1899.⁽⁵⁰⁾

أما العدد الثالث عشر من مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية فقد صدر مزدوجا في رجب 1443 الموافق مارس 2022م وضم عشرة بحوث وتناول العديد من موضوعات البحث من بينها الدراسات المقارنة في دراسة الشخصيات التاريخية، والعلاقات بين المدن ذات الأثر والبعد الديني، والقضايا الكبرى والعلاقات الدولية في التاريخ وبعض الظواهر التاريخية في تاريخ الدول والممالك، فضلا عن حوار الحضارات وانعكاس الفتوحات الكبرى في وجدان المؤسسين، وبعض ما كتب عن التبشير ودوره السياسي.⁽⁵¹⁾

فقد كتب البروفسور محمد ابو محمد إمام دور الإرساليات التبشيرية في مشكلة جنوب السودان (قراءة في تقرير وزارة الداخلية السودانية مارس 1961م، وتعمق الدكتور محمد زين نور محمد في الجذور التاريخية للعلاقات بين بلاد السودان الأوسط (تشاد) وشمال افريقيا (الدول المغاربية)، وقدم الدكتور عوض احمد حسين شيا دراسة مقارنة في بحثه الملك ترهاقا والامام المهدي (دراسة تاريخية مقارنة للمكون الديني في الشخصية القيادية السودانية، ودرس بحث الدكتور حسن عوض الكريم على احمد ظاهرة خلع وعزل السلاطين العثمانيين واثرها على الدولة

العثمانية، و تناولت الدكتورة حمساء حبيش رزاح ماضي آل قويد الدوسري بحثاً في موضوع حوار الحضارات في رؤية تحليلية، كما نشر العدد بحث الفتح الصلاحي لبيت المقدس في وجدان مؤرخي الغرب الإسلامي 583هـ / 1187م وكتبت الدكتورة أماني جعفر الغازي بحثاً حول العلاج النفسي عند العثمانيين والأوروبيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي (دراسة مقارنة)، ودروست الاستاذة نوف عيد مطلق العصيمي علاقات مكة المكرمة والمدينة المنورة في عهد الدولة الرسولية 626-858 هـ / 1229-1454 وتناول الأستاذ سلطان صالح هلال السواط المجالس العلمية والدينية لسلطين المماليك البرجية 784-923 هـ / 1382-1517م) وسطر قلم الأستاذ علي محمد الصافي عبد الله قضية السودان في المفاوضات البريطانية المصرية 1916 - 1951 م⁽⁵²⁾ ومتابعة وتتمه للعدد السابق صدر العدد الرابع عشر مزدوجاً بتاريخ رجب 1443 هـ/ مارس 2023م وحمل سبع موضوعات عن المدن وتاريخها ونشأتها وتطورها ومجتمعاتها بكل سماتهم وعاداتهم وملامحهم، والطرق الرابطة والموانئ المطلة على البحر الأحمر، وبدا العدد اشبه بسفر عريق ذا خصوصية عالية تصب فائدته ونفعه في تخصصات متعددة⁽⁵³⁾ وفيه تناول الدكتور عوض احمد حسين شبا طريق الحج كرمة وسواكن ودوره في اثراء النشاط السياحي، وكتب الدكتور شادي عواد جوانب من العادات الاجتماعية والأعياد الدينية في مدينة القدس أثناء الحكم الفاطمي 358-463هـ/ 969-1071م، وتتبع الدكتور انعم محمد عثمان الكباشي خط تلغراف سواكن - جدة على ضوء الوثائق العثمانية، ودرس الدكتور احمد اليأس حسين أحوال ميناء بريق وسكانها 3 ق.م/6م، وفي دراسة تاريخية تحليلية تناولت الدكتورة رحاب احمد فضيل مدينة جدة، وقدمت الأستاذة نورا بنت عيسى بن عبد اللطيف العريفي بحثها عن الحياة الثقافية والاجتماعية في مدينة القيروان، ورصد قلم الأستاذة رشا عوض محمد ابراهيم (30) التطور العمراني في مدينة دمشق خلال العصر العباسي الاول 132هـ - 247 هـ⁽⁵⁴⁾.

الخاتمة:

الحمد لله له الفضل والمنة أن اكتملت كتابة صفحات هذا البحث الموسوم بقراءات في أعداد مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية في فترة محددة ما بين شهر اكتوبر 2020 وحتى مارس 2022م، وقد حاولت جهدي أن اتبع إصداراتها وما حوته من موضوعات بأقلام الباحثين بعد أن رفدت النشر والبحث بدفقة من علم.

كما انني أعملتُ بحثي لأساهم في قراءة واقع النشر والبحث في السودان، لا سيما وأن المجلة هي من ضمن سلسلة من مجالات القلزم المتخصصة في مجالات متعددة، تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، وقد رأيت النور في السودان وخرجت علينا وفي معيتها كما هائلا من الأفكار والمناشط تحملها عبر شركائها تنوعا وهجينا مع الجامعات والمراكز البحثية والاتحادات العالمية من كل بقاع الارض. ولعل هذا البحث على الرغم من صفحاته المحدودة هو بصيص من ضوء ألقه على واحدة من تجارب النشر المتعددة في السودان، وقد رأيناها مجلة تحلّق حولها عدد من الباحثين وجردوا أقلامهم ليكتبوا محللين ومؤرخين لموضوعات ساخنة وقضايا معاصرة ويوثقوا لشخصيات ورموز من الأعلام في العالم فخرجت حامله لأفكارهم الرائجة من واقع

درجاتهم العلمية وانتسابهم لجامعات عريقة صقلت تجاربهم ونمت خبراتهم. فأتجهت الى تتبع إصدارات المجلة التاريخية الحضارية في أربعة عشر عدداً من بينها الأعداد الخاصة اهداءاً لمناسبة بعينها او أعداداً مزدوجة تنصهر في أعداد متتالية بذات التاريخ ، في تراتبيته منتظمة في تراص وتنسيق ، لم تغب عن زمان إشراقها يوماً بل ظلت على عهداها مع الباحثين والقراء ماعوناً للنشر بموازين قسط. ولدت مجلة القلزم في زمان المعارف وانفجار العلم وجدية البحث ، في ميقات امتطى فيه الجميع جواده وانطلق في طريق الترقية الي مصاف التعلم واليقين. وهنا شهرت المجلة صحائفها معلنه شروطها وضوابطها الصارمة ، فتحلق حولها الباحثون وقصدوها هدفاً يتحقق، ومما يستوقف المحلل لتجربة المجلة الشراكة الواسعة ما بينها وبين الجامعات والمراكز البحثية داخل السودان وخارجه وقد حرصت على التنوع والاندماج وتبادل الافكار في الهيئة العلمية ولجنة التحكيم وكذلك في أقلام الباحثين وموضوعاتهم. وقد تعمق الباحثون في هذا البحر الاحمر وجابوا عبابه شرحاً ، فكتبوا عن موائمه وأحواله واطالاته على الدول ودوره وآثاره على السياسة والاقتصاد والدين والمجتمع. وهكذا دندت حول هذه المجلة وتجربتها الدائرة في مجال البحث وعالم النشر إبان أشهر معدودات أخرجت فيهن صفحاتها ورفعته راياتها خفاقه في سماء حُبلى بالتجارب المتجددة، والجدير بالذكر أنها مجلة تصدر عن مركز بحثي يراعاها ويتبناها ولا يحد من نشاطها ، بل تتسع صفحاتها للجميع وفقاً لضوابط ومعايير النشر العلمي . اكتب هذا البحث وآمل أن يرى النور ويضع بين يدي المجلة جانباً من القراءة والتحليل ولا بد لها من ان تلحظها العيون ويساهم الباحثون في ميزان تقييمها لإكمال الطريق بصحة وعافية ، كما آمل ان تتناولها أقلام أخرى ليؤرخوا لهذه التجربة الناجحة وهذا الغرس الطيب.

النتائج:

- صدرت مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية شاملة متنوعة وذلك لتنوع هيئاتها وإشرافها وأقلامها.
- اهتمت المجلة بقضايا البحر الاحمر عبر تاريخه الطويل، كما انها لم تغفل عن كبار الحوادث من حولها.
- لم تتأخر المجلة عن موعدها المضروب مع قرائها يوماً فضلاً عن اصدارها أعداداً مزدوجة وأخرى خاصة.

التوصيات :-

- التواصل في الإصدار مع إضافة ملحق للمجلة يحوي أفكاراً داعمة لدراسات البحر الاحمر مثل خرائط للمدن والموانئ وأشكالا توضيحية.
- توسيع دائرة النشر وإصدار المجلة بلغات أخرى.
- إصدار أعداد المجلة من كل دول حوض البحر الاحمر.

الهوامش:

- (1) مقابلة خاصة مع مدير مركز دراسات دول حوض البحر الاحمر، بتاريخ ، 3 مارس 2022م.
- (2) مهدي ، محمد علي : جغرافيا البحار والمحيطات ، دار الكتب للطباعة ، جامعة الموصل ، 1982 ، ص 261-264.
- (3) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، صفحات الغلاف للمجلة.
- (4) افادات رئيس هيئة التحرير بالمجلة ، ب. حاتم الصديق محمد احمد ، مارس 2022م.
- (5) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية .
- (6) المصدر السابق نفسه.
- (7) المصدر السابق نفسه.
- (8) افادات رئيس التحرير د. عوض احمد حسين شبا ، مارس 2022م
- (9) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الأول ، بتاريخ صفر 1442هـ اكتوبر 2020م.
- (10) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية .
- (11) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية .
- (12) المصدر السابق نفسه.
- (13) المصدر السابق نفسه.
- (14) مقابلة مع رئيس هيئة التحرير لمجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، مارس ، 2022م
- (15) المصدر السابق نفسه
- (16) المصدر السابق نفسه
- (17) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية.
- (18) مقابلة مع مدير مركز دراسات دول حوض البحر الاحمر ، ب. حام الصديق محمد أحمد ، مارس 2022م
- (19) المصدر السابق نفسه
- (20) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد الأول صفر ، 1442، اكتوبر 2020، الخرطوم، دار القلزم للطباعة والنشر..
- (21) المصدر السابق نفسه .
- (22) المصدر السابق نفسه .
- (23) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الثاني، ربيع الاول 1442 ، نوفمبر 2020
- (24) المصدر السابق نفسه .
- (25) المصدر السابق نفسه .
- (26) مجلة القلزم للدراسات التاريخية و الحضارية ، العدد الثالث ، ربيع ثاني 1443، ديسمبر 2020م
- (27) المصدر السابق نفسه
- (28) مجلة القلزم للدراسات التاريخية الحضارية ، العدد الرابع ، جمادى الاولى 1442، يناير 2021م
- (29) المصدر السابق نفسه

- (30) مجلة القلزم للدراسات التاريخية الحضارية ، العدد الخامس ، شعبان 1442 هـ ، يناير 2021 م
(31) المصدر السابق نفسه .
- (32) مجلة القلزم للدراسات التاريخية الحضارية ، العدد السادس ، ذو القعدة 1442 هـ / يونيو 2021 م
(33) المصدر السابق نفسه.
- (34) أسرة تحرير مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، يونيو 2021 م
- (35) مجلة القلزم للدراسات التاريخية الحضارية ، العدد السابع ، خاص ج(1) ، ذو القعدة 1442 هـ
يونيو 2021 م
(36) المصدر السابق نفسه.
- (37) أسرة تحرير مجلة القلزم ، العدد الثامن (خاص 2) ، ذو القعدة 1442 هـ / يونيو 2021 م .
- (38) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الثامن ، خاص ج(2) ، ذو القعدة 1442 هـ
يونيو 2021 م
(39) المصدر السابق نفسه.
- (40) مجلة القلزم للدراسات التاريخية الحضارية ، العدد التاسع ، خاص صفر 1443 هـ ، سبتمبر 2021 م
(41) المصدر السابق نفسه .
- (42) المصدر السابق نفسه .
- (43) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد العاشر ، ربيع الثاني، 1443 هـ / ديسمبر 2021 م
(44) المصدر السابق نفسه .
- (45) أسرة هيئة تحرير مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الحادي عشر(خاص) ، ،
ربيع ثاني 1443 م ، ديسمبر ، 2021 م
(46) المصدر السابق نفسه.
- (47) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الحادي عشر(خاص) ، ربيع الثاني،
1443 هـ / ديسمبر 2021 م
- (48) هيئة تحرير مجلة ، القلزم ، العدد الحادي عشر(خاص) ، ربيع الثاني، 1443 هـ / ديسمبر 2021 م
- (49) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الثاني عشر(خاص) ، ربيع الثاني، 1443 هـ
/ يناير 2022 م
(50) المصدر السابق نفسه .
- (51) المصدر السابق نفسه.
- (52) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الثالث عشر(مزدوج) ، رجب ، 1443 هـ
/ مارس 2022 م
(53) المصدر السابق نفسه .
- (54) مجلة القلزم للدراسات التاريخية والحضارية ، العدد الرابع عشر(مزدوج) ، رجب، 1443 هـ /
مارس 2022 م
(55) المصدر السابق نفسه

المهام الإدارية والمالية لمشيخة الحرم النبوي في العصر العثماني (923-1334هـ / 1517-1916م) (دراسة وثائقية)

باحث دكتوراة - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

أ. حسن فيصل محمد الشهري

المستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية وثائقية للمهام المالية، والإدارية لمشيخة الحرم النبوي في العهد العثماني، وقد تطرقت الدراسة -بداية- إلى الحديث عن سلطة شيخ الحرم النبوي والمكانة التي وصل إليها في ذلك العهد، ثم تناولت المهام الإدارية، والمهام المالية التي كُلف بها من قبل الدولة العثمانية، وقد ووقع الاختيار على كتابتها لعدة أسباب كان من بينها: أن مشيخة الحرم النبوي كانت من أهم الوظائف التي نالت الاحترام والتقدير الكبيرين في تاريخ الدولة العثمانية لارتباطها بأهم المساجد بعد المسجد الحرام، ومع ذلك لم يخصص لها دراسة أكاديمية على حسب حد علم الباحث مثلما اختصت بها غيرها من الجوانب الاقتصادية أو العلمية أو الاجتماعية أو العمرانية أو الشخصيات البارزة على مدار التاريخ الإسلامي، كما كان من أهم الأسباب المساهمة بإظهار ما استطيع إظهاره من تاريخ المسجد النبوي بشكل خاص والتاريخ الإسلامي الحديث بشكل عام والبحث عن بعض الحلقات الضائعة لإعطاء صورة واضحة وجليّة له دون تحيز أو ميول، ومن الأسباب أيضاً أن مشيخة الحرم النبوي استحدثت كوظيفة إدارية دينية في بادئ الأمر إلا أنه كان لها مهام سياسية، وعلمية، واجتماعية في عهد الدولة العثمانية يخفى على كثير من القراء أو المهتمين بالدراسات الإنسانية وتحتاج إلى بيان ذلك. وتهدف الدراسة إلى تزويد المكتبات الإسلامية بدراسة علمية أكاديمية لتكون رافداً من روافد المعرفة في تاريخ المدينة المنورة، وتسعى كذلك إلى بيان الأدوار التي قامت بها المشيخة لخدمة المجتمع المدني في فترة الدراسة. وتكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوعها لمن يهتم بالتاريخ الإسلامي الحديث بشكل عام وتاريخ المسجد النبوي بشكل خاص وما مثله من مكانة عظيمة في نفوس سلاطين الدولة العثمانية الذين عملوا على الاهتمام بخدمته، وفي فترة الدراسة التي تؤرخ لمدة بلغت حوالي أربعة قرون خضعا فيها الحرمان الشريفان لسيطرة الدولة العثمانية منذ دخول الحجاز تحت نفوذها في عام (923هـ/1517م) حتى إعلان الشريف حسين بن علي الثورة عليها في عام 1334هـ/1916م. كما أنها تبين المكانة السياسية، والإدارية، والاجتماعية التي حققها شيوخ الحرم النبوي في العصر العثماني، وقد اعتمدت الدراسة في منهجها على منهج البحث التاريخي المستند على عدة أساليب كأسلوب الاستقراء من خلال قراءة ما يتعلق بها من الدراسات السابقة والوثائق والمصادر الرئيسية في الحقبة ما قبل عام (923هـ/1517م) والتي تمهد الطريق للبحث بأخذ تصور عميق عن تلك الفترة وكذلك الأسلوب الوصفي: والذي تم توصيفه في الشرح التفصيلي لسلطة شيخ الحرم النبوي، والمكانة التي وصل إليه، وكذلك أسلوب التحليل والاستنتاج: من خلال تحليل بعض المصادر والوثائق الخاصة بفترة الدراسة، وإبداء وجهة النظر فيما نقرأه من معلومات، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلى عدة نتائج، كان من أهمها، بيان المكانة التي وصل إليه متولي مشيخة الحرم النبوي، وتعدد المهام بنوعها الإدارية، والمالية التي كان يكلف بها، وتمكنه من التواصل المباشر والمستمر مع السلطات العثمانية العليا في العاصمة استانبول مما فيهم السلطان العثماني، والصدر الأعظم.

**Administrative and financial tasks of the Sheikhdom of the
Prophet's Haram in the Ottoman era
(923- 1334 AH / 1517- 1916 AD)
(Documentary study)**

Hassan Faisal Mohammed Al Shehri

Abstract:

This research deals with a historical and documentary study of the financial and administrative tasks of the Sheikhdom of the Prophet's Mosque in the Ottoman era). Before the Ottoman Empire, and the choice was made to write it for several reasons, including: The sheikh of the Prophet's Mosque was one of the most important jobs that won great respect and appreciation in the history of the Ottoman Empire because it was linked to the most important mosques after the Grand Mosque, yet no academic study was devoted to it as far as I know The researcher, as it is specialized in other economic or scientific aspects One of the most important reasons for contributing to showing what I can show from the history of the Prophet's Mosque in particular and modern Islamic history in general and searching for some lost episodes to give a clear and clear picture of it without bias or inclinations, and among the reasons Also, the sheikhdom of the Prophet's Mosque was created as a religious administrative function in the beginning, but it had political, scientific, and social tasks during the era of the Ottoman Empire. The study aims to provide Islamic libraries With an academic scientific study to be a tributary of knowledge in the history of Medina, and it also seeks to clarify the roles played by the sheikhdom to serve civil society during the study period. The importance of the study lies in the importance of its subject for those who are interested in modern Islamic history in general and the history of the Prophet's Mosque in particular, and the great place it represented in the souls of the Ottoman sultans who worked to pay attention to his service. The Ottoman Empire since the Hijaz came under its influence in (923 AH / 1517 AD) Until Sharif Hussein bin Ali declared the revolution against it in 1334 AH / 1916 AD. It also shows the political, administrative, and social status achieved by the sheikhs of the Prophet's Mosque in the Ottoman era. (923 AH / 1517 AD), which paves the way for research by taking a deep perception of that period as well as the descriptive method: which was

described in the detailed explanation of the authority of the Sheikh of the Prophet's Mosque, and the position he reached, as well as the method of analysis and conclusion: through the analysis of some sources and documents related to the study period, Expressing the viewpoint on what we read of the information, and at the end of the study the study reached several results. Among their mothers, was the statement of the position reached by the guardian of the Sheikhdome of the Prophet's Mosque, the multiplicity of tasks of both the administrative and financial types that he was assigned to, and his ability to communicate directly and continuously with the higher Ottoman authorities in the capital Istanbul, including the Ottoman Sultan, and the Grand Vizier.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

لقد أولت الدول العثمانية الحرمين الشريفين اهتماماً كبيراً منذ دخول الحجاز تحت حكمها بعد أن استطاعت التغلب على دولة المماليك في مصر عام (923هـ/1517م)، ثم قيام الشريف بركات بن محمد أمير مكة، وصاحب السلطة في الحجاز في ذلك الوقت بإرسال ابنه أبا نهي إلى القاهرة لمقابلة السلطان سليم الأول وإعلان الدخول في الطاعة سلماً، فكافأه السلطان بأني أرسل مع ابنه الهديا الثمنية، وأبقاه في منصبه كأمر على الحجاز؛ إلا أن الدولة العثمانية قد قامت بعد ذلك الوقت بتعيين العديد من الموظفين الممثلين لها في ذلك الإقليم، وكان من أهمهم متولي منصب شيخ الحرم النبوي، الذي اعتنت به، ورفعت من مكانته، إلى أن أصبح نداً لوالي الحجاز، وشريف مكة فيما، وبالأخص بعد أن سلمته الصلاحيات السياسية في المدينة المنورة منذ قرابة منتصف القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، وقد تمثلت أهمية ذلك المنصب في المكانة التي وصل لها مثله، والمهام التي أوكلت إليه، بقسميها الإداري، والمالي، وقد جاءت هذه الدراسة لتبين تلك المهام، وهي عبارة عن جزء من الرسالة التي تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراة من قسم التاريخ والحضارة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، وقد احتوت هذه الدراسة على ثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة بأهم المصادر والمراجع حيث بينت الدراسة في المبحث الأول أهمية سلطة شيخ الحرم النبوي، والمكانة التي وصل إليها، بينما كان المبحث الثاني خاصاً بالمهام الإدارية التي كان مسؤولاً عنها، وجاء المبحث الثالث للحديث عن المهام المالية، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج سطرها حسب أهميتها في خاتمة البحث. فإن حاله التوفيق فهو بفضل الله ومُنَّته، وإن حصل تقصير فهو من النفس، والشيطان.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سلطة شيخ الحرم النبوي:

تعتبر سلطة شيخ الحرم النبوي في العهد العثماني أهم سلطة إدارية في المدينة المنورة - لكونها تمثل السلطة العليا التي ترتبط بها بقية السلطات الأخرى ويكون اتصالها بشكل مباشر مع السلطة الإدارية العليا في الأستانة⁽¹⁾ - وقد استمر العثمانيون في بداية عهدهم على إقرار الهيئة المشرفة على الحرم النبوي في عصر المماليك والمتمثلة في (مشيخة الخدام) الشاملة لجميع النواحي الإدارية، والدينية، والعلمية؛ إلا أنهم أضافوا إليها أوقافاً عينية، ومبالغ نقدية إضافية ممثلة فيما يصل سنوياً عن طريق المحمل الشامي أو المصري وتعرف بالصرّة الرومية.⁽²⁾ وعندما تداخلت صلاحيات بعض الهيئات الإدارية في المدينة مع هيئات أخرى أدت إلى ازدواجية المهام - كان من الضروري استحداث نظام جديد يحدد مسؤوليات كل هيئة على حدة⁽³⁾ - وذكر بعض المؤرخون أن نظام مشيخة الحرم النبوي في العهد العثماني بدأ من سنة (989هـ / 1581م)، وقد تقلص معه نفوذ الأشراف، حتى أصبح شبيهاً بالمنصب الاستشاري⁽⁴⁾؛ حيث ذكر المراد أبادي أنه قد ظهر من بعض أشراف المدينة من السادات الحسينيين هتك لحرمت الحرم الشريف، فقد كانوا يجلسون على كراسي وضوعوها بجوار المقصورة النبوية، لشرب القهوة، وحين علم سلطان الروم بذلك أرسل إليهم من أوقفهم عن تلك التجاوزات وقلل من صلاحياتهم وهو شيخ الحرم⁽⁵⁾، وأكد أنه لم يبق في زمانه من الأسرة الحسينية إلا رجال قليلون رتب لهم السلطان العثماني رواتب يعيشون عليها، ولم يعد لهم شأن سوى ذكر اسم الشريف بعد ذكر اسم السلطان العثماني واسم شريف مكة في خطبة الجمعة⁽⁶⁾؛ بل وصل الأمر إلى قول البعض بأن سلطة المدينة المنورة تحولت من الأمير الحسيني وأصبحت موزعة بين شيخ الحرم النبوي ورئيس الحامية العسكرية والقضاة، وغاب ذكر الأمراء الحسينيين، وغابت اسمائهم من كتب التاريخ.⁽⁷⁾

ويبدو أن المراد ببداية النظام في السنة المذكورة، هو التعيين على ضوء القوانين التي وضعت في عهد السلطان سليمان القانوني وحسب الشروط التي حددتها الدولة العثمانية فيما بعد لاختيار من يتولى رئاسة مشيخة الحرم النبوي، والتوسع في إعطاء الصلاحيات الإدارية، والسياسية؛ لأن وظيفة شيخ الحرم النبوي برزت في نهاية الحكم المملوكي حيث كان يمثل السلطة العليا في المدينة المنورة وله الحكم المطلق عليها، وكان من فئة الأغوات الذين رتب لهم المماليك نظام خاص بهم، واستمروا عليه في بداية العصر العثماني حتى أضاف لهم السلطان سليمان القانوني⁽⁸⁾ في القرن العاشر الهجري عدد من التنظيمات الإدارية التي زادت من انضباطهم وتحديد مسؤولية أفرادهم،⁽⁹⁾ وقد أشار الأنصاري إلى ذلك بوضوح عندما تحدث عن شيوخ الحرم النبوي فقال: « وكان آخرهم الأمير شاهين الجمالي، وكان في أيام المرحوم السلطان قايتباي، ثم ولي بعده مشيخة الحرم أخوه الأمير سنقر. وفي أيامه كان زوال دولة الجراكسة، وتولى على الحرمين الشريفين السلطان سليم خان وذلك في سنة 923، ثم في سنة 929هـ تولى مشيخة الحرم الأمير الزيني صندل السليمي من الروم. ورأيت كتاب منشور ولايته بالعربي.⁽¹⁰⁾، بل ذكر ابن إياس أن أول شيخ للحرم النبوي في العهد العثماني عينه السلطان سليم الأول بعد دخول مصر وتهجير بعض أعيانها إلى استانبول هو القاضي

شرف الدين يحيى البرديني الشافعي الذي تولى منصب قاضي القضاة في عهد السلطان المملوكي طومان باي وسعى بمكانته عند السلطان العثماني لتعيينه في الحرم النبوي وتم له ذلك ⁽¹¹⁾ وذكر أنعم الكباشي أن أول تعيين لشيخ الحرم في المدينة المنورة كان في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي لشخص اسمه «محمد» وقد توفي وهو لا زال قائماً في وظيفته وقد توصل إلى ذلك القول مستنداً على معلومات واردة في قرار صادر بتاريخ الخامس من شهر رمضان عام (963هـ الموافق الثالث عشر من شهر تموز عام 1556م) ⁽¹²⁾.

وعلى هذا فإن تاريخ بداية نظام المشيخة في الحرم النبوي لم يكن في عام (989هـ/1581م)؛ بل كان أقدم من ذلك التاريخ بوقت طويل، وقد مرّت مشيخة الحرم النبوي بالعديد من التنظيمات الإدارية التي تحقق المصلحة الخاصة لشؤون المسجد النبوي والمصلحة العامة لكافة القطاعات الأخرى، التي اندرجت في بعض فترات العهد العثماني تحت سلطة إدارة المشيخة، وأوكلت الدولة العثمانية إلى شيخ الحرم النبوي العديد من المهام الإدارية، والمالية التي ستيينها الدراسة في المبحثين التاليين.

المهام الإدارية:

كلفّت الدولة العثمانية شيخ الحرم النبوي في المدينة المنورة بالعديد من المهام الإدارية، ليحتل بذلك منزلة مرموقة بين منازل كبار الموظفين ⁽¹³⁾ المنتمين للحكومة، والممثلين لها في أشرف بقاع الأرض سواءً في مكة المكرمة أو المدينة المنورة ⁽¹⁴⁾؛ إلا أن مهامه في المدينة كانت أعلى وأشمل من مهامه في مكة؛ بحكم مكانة الأشراف الحسينيين الذين تولوا إمارة مكة من قبل عهد الدولة العثمانية بوقت طويل، وتمتعوا بكثير من القوة والاستقلالية في معظم فترات حكمهم ولم يكن للدول الحاكمة سوى الاعتراف الاسمي بها، على عكس الأشراف الحسينيين في المدينة الذين ضعفت إدارتهم لها حتى أصبحوا مجرد مستشارين بعد أن لمع نجم شيخ الحرم النبوي وسلّمته الدولة كافة الأحكام السياسية فيها منذ حوالي منتصف القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، في عهد السلطان العثماني محمد الرابع ⁽¹⁵⁾، وقد تباينت تلك المهام من حيث تباين مواسمها فمنها ما هو يومي، ومنها ما هو اسبوعي، ومنها ما هو شهري، ومنها ما هو سنوي أو موسمي، وسوف نتناول تلك المهام على النحو الآتي:

المهمة الإدارية الأولى: الإشراف على المسجد النبوي وتوفير احتياجاته ومراقبة العاملين فيه وفي عموم قطاعات المدينة المنورة:

كانت أهم واجبات أغوات المسجد النبوي في بدايتها هو حراسة المسجد النبوي والمحافظة على الهدوء والنظافة، وعمل مباخر لتعطير المسجد واستقبال الأمراء وغيرها من الخدمات الأخرى ⁽¹⁶⁾، وكانت مهمة شيخ الحرم تتمثل بشكل عام في الإشراف على القائمين بتلك الخدمات مقابل مرتب يأخذه من الدولة ⁽¹⁷⁾، إضافة إلى بعض الأعمال اليومية الخاصة التي كان يقوم بها؛ كالاشتراك مع نائبه بإدخال الشمعدانات إلى الحجرة النبوية وإشعالها، حيث يقوم بإدخال شمعدانين ويجعلها عند موضع رأس النبي ﷺ، بينما يقوم نائبه بإدخال شمعدانين آخرين ويجعلها

عند موضع قدمي النبي ﷺ ثم مسحان وجهيهما ثم يخرجان⁽¹⁸⁾، وكان يشترك أيضاً مع خازن الحرم وهو الأمين على مقتنياته في الدخول سنوياً للروضة المطهرة من أجل تنظيفها وغسلها⁽¹⁹⁾، وقد ذكر أوليا جلبي جانباً من تلك المراسم عند دخوله إلى الروضة المطهرة مع الباشا حسين باشا إذ قال: «ولقد ارتدينا ملابس طاهرة، نظيفة، حلالاً، وكنا نردد في خشوع وبهجة الصلوات الطيبات على فخر الكائنات. وقد أقبل شيخ الحرم، وفي معيته ثنتا عشر طواشياً، وهم يحملون المباخر، ومرارود الطيب، واصطفوا أمام المقصورة النبوية وقام شيخ الحرم بلف حسين باشا بفوطة بيضاء، ثم سلّمه مكنسة، وكنا_ والعبد الفقير_ سبعة أشخاص وكل منا معه مكنسته، وناب شيخ الحرم عن السلطان، وأخذ هو الآخر مكنسة في يده. وفتح باب المقصورة، ودخل الاثنا عشر طواشياً ثم أغلقوا الباب، ولم يسمح لأي إنسان آخر بالولوج إلى الداخل»⁽²⁰⁾. وكان شيخ الحرم النبوي يتولى مهام الإشراف في أوقات الصلوات، ومتابعة حلق التحفيظ، والتدريس للعلوم المختلفة بين أروقة المسجد النبوي⁽²¹⁾، وتأمين مستلزماته من شمع وزيت⁽²²⁾ وساعات تساعد الزوار والمعتكفين على معرفة الأوقات⁽²³⁾ وغيرها من الاحتياجات الأخرى، ويحق له مراجعة الاستانة في أي وقت للحصول على ما يريد من أجل القيام بوظيفته على أحسن وجه⁽²⁴⁾ ومنذ أن تسلم شيخ الحرم النبوي مقاليد الأمور السياسية والإدارية وأصبح المتصرف الأول في المدينة تعدت مهماته اليومية إلى الإشراف على الإدارات العامة بالمدينة المنورة بكافة أنواعها، وله حق ترشيح من يشاء من الرجال للتعين في الوظائف الكبرى، مثل وظائف الفرق العسكرية، ووظائف الإفتاء، والتدريس، وغيرها من الوظائف الأخرى ما عدا القضاء⁽²⁵⁾، وكان لشيخ الحرم النبوي مهمة اسبوعية تمثلت في عقد مجلس إدارة بداره الكبير يحضره كبار رجال المدينة المنورة من الحامية العسكرية، والشرطة، وقاضي المحكمة الشرعية ومفتوا المذاهب الأربعة وعدد من أعيان المدينة⁽²⁶⁾، كما كان يترأس مجلس خاصة بالجهاز الإداري لمشيخة الحرم النبوي يضم كل من: نائب الحرم، وخزنده، والمتسلم، والنقيب، ورئيس بوابي الحجر الشريفة⁽²⁷⁾، وأما عن المهام الموسمية فقد كان شيخ الحرم النبوي يترأس المناسبات الدينية كالاحتفال بدخول شهر رمضان والاحتفال بالعديد، ويتحتم عليه حضور قراءة المراسيم السلطانية في المسجد النوي⁽²⁸⁾. وفي جانب إبراز مسؤوليته عن العاملين في المسجد النبوي وفي غيره من القطاعات الحكومية الأخرى بالمدينة المنورة فقد أظهرت الوثائق العثمانية، والمصادر التاريخية الأخرى التي تسنّى لنا الإطلاع عليها العديد من الصور نبينها فيما يلي:

المطالبة بالتزيقات والتكريمات:

كان من مهام شيخ الحرم النبوي المطالبة بتزيقات الموظفين سواءً في المسجد النبوي أو في عموم القطاعات الأخرى حسب ما يراه مناسباً، وقد تواجه تلك المطالبة بالقبول أو الرفض من السلطات العليا في الاستانة إلا أن الغالب فيها كان يأتي بالموافقة على التزيقات حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، وعلى سبيل المثال في طلب الترقية لموظفي المسجد النبوي الشريف ورد في مراسلات الباب العالي خطاب مؤرخ ب (20 رمضان 1285هـ / الموافق 4 يناير 1869م) إلى دولة شيخ الحرم النبوي الشريف، يبين أنه بناءً على الإشعار الصادر منه حول طلب ترقية أمين صندوق الخزينة

النبوية الشريفة علي بك فقد صدرت موافقة السلطان بذلك وقد جرت مقتضيات الترقية⁽²⁹⁾، أما أمثلة المطالبة بالتكريم للموظفين في القطاعات العامة ففي وثيقة مؤرخة ب (15 ربيع الآخر سنة 1287هـ الموافق 15 يوليو سنة 1870م)⁽³⁰⁾ وهي عبارة عن خطاب موجه من شيخ الحرم النبوي إلى نظارة الداخلية يبين فيه أن كل من الفقيه مصطفى إلياس أفندي المفتي الحنفي بالمدينة، والسيد حعفر أفندي المفتي الشافعي، والسيد محمد مدني أفندي شيخ الخطباء من الأهالي القدماء ومن أعيان المدينة يستحقون الإحسان والتكريم السلطاني بأي شكل من الأشكال، وقد اقترح شيخ الحرم أن يُعطى المفتي الحنفي وسام مجيدي من الطبقة الثالثة، وهو الوسام الذي حاز عليه مفتي المذهب السابق، ويُعطى المفتي الشافعي الوسام من الطبقة نفسها، بينما يُعطى شيخ الخطباء وسام من الطبقة الرابعة، وأشار بأنه يأمل في الحصول على الإذن اللازم بذلك وقد جاء الرد بخبر عرض الخطاب على السلطان وصدور الموافقة على إعطاء تلك الأوسمة للمذكورين في تاريخ (22 شعبان سنة 1287هـ الموافق 17 نوفمبر سنة 1870م)⁽³¹⁾، ومن الأمثلة الأخرى ما ورد في وثيقة صادرة عن الصدر الأعظم مؤرخة ب (13 رجب من سنة 1311هـ الموافق 21 يناير سنة 1894م) تفيد بطلب ترقية أحد الصيادلة العاملين في صيدلية تابعة لأوقاف السلطان عبد المجيد خان واسمه عمر فؤاد بك أحد خريجي المدرسة الطبية السلطانية، بناءً على رفع شيخ الحرم لخطاب يدور حول منح المذكور وساماً من الطبقة الثالثة نظراً للقيام بعمله على أكمل وجه⁽³²⁾ وجاء الرد بالموافقة من السلطان العثماني. أما صور الرفض لمطالب الترقية فهناك العديد من الأمثلة عليها ومنها: ورد خطاب من الباب العالي إلى شيخ الحرم النبوي يبين أنه بناءً على ما ورد في محرراته من طلب رفع رتبة مدير الحرم النبوي الشريف سعادة علي رضا أفندي ومنحه الوسام المجيدي من الدرجة الثانية، فقد أوضح السلطان بأن صدور تلك الترقيات بمكرمة سلطانية له ولغيره من الموظفين المذكورين في الخطاب لازمة وهي من مقتضيات الإرادة السنية؛ إلا أنه من المناسب التآني في إصدارها حتى تظهر خدماتهم الجليلة التي يقدمونها وتحوز على رضاه⁽³³⁾.

الرفع بمطالبات إحالة الموظف للتقاعد أو الفصل:

من الصور التي تبين مسؤولية شيخ الحرم عن شؤون الموظفين في الحرم النبوي وغيره من القطاعات الأخرى، المطالبة بإحالة الموظف للتقاعد أو الفصل، عندما يظهر منه ما يستوجب ذلك، ومن أمثلة المطالبة بالتقاعد للموظفين العاملين في المسجد النبوي بينت وثيقة صادرة إلى نظارة المالية ومؤرخة ب (28 ربيع الآخر من سنة 1287هـ الموافق 28 يوليو من سنة 1870م) على ضوء خطاب رسمي مشترك من والي الحجاز وشيخ الحرم النبوي يشير إلى الوضع الذي وصل إليه صاحب السعادة سليمان باشا معاون شيخ الحرم وقد أفادت بعدم مقدرته على الاستمرار في أداء مهامه الوظيفية ولذلك طالبت بإحالاته للتقاعد مع تخصيص مبلغ إضافي إلى معاشه ومخصصاته من الوظائف السابقة له، وقد جاء الرد من النظارة المذكورة في تاريخ (23 جمادى الآخر سنة 1287هـ الموافق 20 سبتمبر سنة 1870م)، موضحاً أنه من الواجب إيقاف الشخص المذكور عن العمل في حالة تفاقم حالته، مع تخصيص مقدار مناسب له من المعاش - مثله في ذلك مثل أقرانه

-مع مكافأة له عن خدماته السابقة حسب اتفاق هذا القرار مع المصلحة العامة، فإن خالفها فيكتفى بإعطائه معاش للتقاعد فقط⁽³⁴⁾، ومن أمثلة المطالبة بفصل الموظف وتحويل معاشه إلى موظف آخر بينت وثيقة مؤرخة ب (20 ذي القعدة سنة 1315هـ الموافق 12 أبريل سنة 1889هـ)، أن شخصاً يدعى محمد هجرس أفندي كان أحد مدرسي الحرم النبوي الشريف قد قام أثناء شغله لهذه الوظيفة ببعض التصرفات غير المقبولة مما أدى إلى إبعاده وقد بلغ معاشه مائة من الغروش، وعقب ذلك أصدرت مشيخة الحرم النبوي خطاباً تطلب فيه تخصيص المبلغ سالف الذكر إلى شخص آخر يدعى عبد الرحمن إلياس أفندي الذي يقوم بتدريس العلوم في الحرم النبوي الشريف⁽³⁵⁾.

رفع التقارير إلى السلطان العثماني:

كان من مهام شيخ الحرم رفع التقارير عن أداء عمل الموظفين في داخل دائرة المشيخة أو خارجها ومن أمثلة ذلك ورد في مراسلات الباب العالي رسالة مؤرخة ب (25 محرم سنة 1285هـ الموافق 18 مايو سنة 1868م) تفيد باطلاع السلطان على معروض شيخ الحرم النبوي حول الخدمات المقدرة التي قام بها أمين خزانة الحرم النبوي الشريف سليم آغا، وبينت الرسالة مدى رضى السلطان ووعد بتكريم المذكور أثناء توزيع الصرة الخاصة به⁽³⁶⁾. كما أن من التقارير التي يرسلها شيخ الحرم النبوي التقارير التي تهتم بمراقبة الأفراد العاملين في الاستانة الذين يتم إرسالهم لأداء فريضة الحج، وقد ورد لذلك مثال في وثيقة مؤرخة ب (20 صفر سنة 1308هـ الموافق 4 أكتوبر سنة 1890م) حيث تفيد بسماع الخليفة أو السلطان العثماني بأن يقوم كل من عمر أفندي وأحمد زاهد أفندي بأداء فريضة الحج بالتناوب، وكانت نوبة أحمد زاهد أفندي في السنة التي سبقت تلك السنة أي في سنة (1307هـ / 1889م)، وقد ورد خطاب رسمي من مشيخة الحرم النبوي الشريف يدور حول إرسال الحجة الشرعية الصادرة من المحكمة بمكة المكرمة حول ذلك الموضوع من أجل أن يطلع عليها جناب السلطان⁽³⁷⁾.

المهمة الإدارية الثانية: الإشراف على أوقاف الحرم النبوي داخل المدينة وخارجها:

تعتبر مهمة الإشراف على أوقاف الحرم النبوي داخل المدينة المنورة أو خارجها من أهم واجبات مشيخته، وقد وردت العديد من الوثائق التي تبين دور شيخ الحرم في تأديتها، وجاءت متنوعة لتنوع موضوعاتها على النحو التالي:

الاهتمام بصيانتها وترميمها والمحافظة على قواعد الإشغال والتأجير:

اهتمت إدارة مشيخة الحرم النبوي بالمحافظة على تعمير أوقاف الحرمين الشريفين، وترميمها والرفع إلى السلطان العثماني بقضاياها لعمل اللازم من أجل المحافظة عليها وعدم تركها للدمار والخراب، وقد أشارت إلى مثل هذا الشأن وثيقة منشورة ومؤرخة في (22 ربيع الآخر من عام 982هـ الموافق 11 أغسطس من عام 1574م) وهي عبارة عن حكم إلى قاضي المدينة المنورة، صادر من الديوان الهاميو، أمر فيه السلطان العثماني بإصلاح البيوت والدكاكين الخاصة بالروضة الشريفة الواقعة في المدينة المنورة على أفضل وجه دون توان أو تقصير، وجاء ذلك الحكم بعد أن قام شيخ الحرم النبوي برفع دفتر القضايا الخاصة بها إلى سنده العالية⁽³⁸⁾.

ومن جهة أخرى وضعت نظارة أوقاف الحرمين الشريفين قواعد واضحة تبين كيفية اشغالها أو تأجيرها حسب أنواعها وماهيتها، ومن تلك الأوقاف، أوقاف المباني المسقوفة، فقد أوضحت وثيقة مرسلة إلى رئاسة الكتابة الجليلية لما بين همايون جناب السلطان، مؤرخة ب (3 صفر سنة 1299 هـ الموافق 25 ديسمبر سنة 1881م)⁽³⁹⁾، تفيد بورود خطابين رسميين من مشيخة الحرم النبوي الشريف، تذكر فيهما أن صورة إدارة المباني المسقوفة بالحرم النبوي يجب أن تظل وفق القاعدة القديمة للبلدتين الطيبتين، وتمثل تلك القاعدة في عدم إضافة أي مبلغ للإيجارات القديمة التي يدفعها المستأجرون، والإبقاء على حالها الراهن، وفي حالة وفاة المستأجر، سيصبح العقد لاغياً، ومن ثم تؤجر لمن يدفع أكثر من المتقدمين للإيجار، وبدورها تقوم الخزينة النبوية بتحصيل تلك الأموال، وبينت الوثيقة أيضاً أن سبب أصل الشكوى هو تدخل أحد أعيان المدينة وهو فضيلة السيد أحمد أسعد أفندي في الشؤون الإدارية لأوقاف الحرم النبوي التي كانت من مسؤوليات شيخ الحرم النبوي. ويمكن أن نقول أن الخطابين الواردين من مشيخة الحرم النبوي، يبينان مدى اهتمام شيخه باستمرار الاستفادة من عوائد الأوقاف المذكورة، وعدم وضع العراقيل في طريق المستثمرين حتى لا يكون ذلك سبباً في عزوفهم، أو إلغاء عقودهم السابقة، كما يبينان هدفها في الحد من تداخل الصلاحيات الإدارية الخاصة بكل مسؤول في إدارة شؤون المدينة المنورة.

إرسال التقارير والإشعارات حول عوائد ومصروفات تلك الأوقاف:

من مهام شيخ الحرم النبوي إرسال تقارير صرف عوائد أوقاف الحرم النبوي الشريف إلى المؤسسات العليا في الدولة كالصدارة العظمى أو نظارة المالية، وقد ورد مثال على ذلك في ثلاث وثائق الأولى مؤرخة في (23 ذي القعدة سنة 1318 هـ الموافق 14 مارس سنة 1901م)⁽⁴⁰⁾ وصادرة من مشيخة الحرم النبوي ومديريته، إلى الصدر الأعظم وفيها إفادة بوجود مبلغ مالي يقدر بثلاثين ألف وأربعة غروش من الأموال الموقوفة في قضاء «زبيد» بأرض اليمن للحرم النبوي الشريف وقد صُرف منه مبلغ وقدره مائة وستة وثلاثون غروش، وأصبح المتبقي منه يقدر بتسعة وعشرين ألف وثمانمائة وسبعة وستين غروش وخمسة وعشرين بارة، مع تحويل مبلغ يقدر بمائة وأربعة وعشرين غروش إلى ليرة، وفي هذا الإطار الحساوي قامت متصرفية الحديدة بإرسال مبلغ مائتي واثنين وستين ليرة عثمانية⁽⁴¹⁾، حيث تم إرسالها كاملة إلى الخزينة الجليلية بالحرم النبوي. وأما الوثيقة الثانية فكانت مؤرخة في (23 صفر من سنة 1320 هـ الموافق 31 مايو سنة 1902 هـ)⁽⁴²⁾، وهي مبنية على تقرير من نظارة الأوقاف السلطانية صدر بتاريخ (5 محرم سنة 1320 هـ الموافق 14 إبريل سنة 1902م)، وصادرة من مجلس شورى الدولة إلى الصدارة العظمى، وكانت الثالثة مؤرخة ب (3 ربيع الأول سنة 1320 هـ الموافق 10 يونيو سنة 1902م)، صادرة من الصدارة العظمى وموجهة إلى الباب العالي، وهي مبنية على التقرير آنف الذكر والذي يفيد بورود إشعار من مشيخة الحرم النبوي ومديريته حول صرف مبلغ مقدّر بخمسة آلاف وخمسمائة واثنين وتسعين غروش وثلاثين بارة من أجل فرش دائرة الوقف الخاصة بمشيخة الحرم⁽⁴³⁾، وقد جاء الإخبار باطلاع جناب السلطان على المذكرة الصادرة من الصدر الأعظم، وأصدر مرسوم سامي شريف يدور حول ذات

الموضوع في يوم خمسة ربيع الأول من السنة نفسها. ومن هذه الوثائق يتضح لنا مدى التزام مشيخة الحرم النبوي في إرسال التقارير والإشعارات التي تتعلق بواردات أوقاف الحرم النبوي أو مصروفاتها في داخل المدينة المنورة وفي خارجها، ومدى الدقة في متابعتها من الجهات ذات العلاقة؛ حيث أظهرت ارتباطها بعدة إدارات حكومية في تسلسل هرمي إداري من الإسفل إلى الأعلى بدأت من مشيخة الحرم النبوي، ثم نظارة الأوقاف السلطانية، ثم مجلس شورى الدولة ثم الصدر الأعظم، ثم السلطان العثمانية، وفي ذلك برهان على حرص السلطان العثماني في معرفة كل ما يمكن معرفته عن سير الأوضاع في المدينة المنورة.

حماية أوقاف الحرم النبوي من الاعتداءات:

من مهام مشيخة الحرم النبوي في إشرافها على الأوقاف الخاصة به، حمايتها من الاعتداءات التي قد تحدث عليها من الدوائر الحكومة، أو الجهات الأخرى، وقد استنتجنا ذلك من وثيقة مؤرخة في (5 محرم سنة 1319هـ الموافق 24 أبريل سنة 1901م)، صادرة من مشيخة الحرم ومديريته إلى الصدر الأعظم⁽⁴⁴⁾ تبين أنه حدث تجاوز من الجهة عسكرية على مجموعة من الأوقاف الخاصة بالنبي ﷺ في ولاية بغداد، وبناءً على هذا الاعتداء صدرت عدة إشعارات إلى صاحب المقام العالي الصدر الأعظم وصاحب المقام العالي قائد الجيش من أجل إصدار الأوامر اللازمة إلى المشيرية الجليلة للجيش السلطاني السادس في بغداد بهدف وقف التدخل المذكور وإعادة الوقف؛ إلا أنه لم يتم الحصول على أي نتيجة، وأكدت أنه من المهم جداً المحافظة على واردات الأوقاف المذكورة وحقوقها وقد أعدت هذا الخطاب لبيان أنه من الضروري التأكيد على ما جاء في تلك الإشعارات من مطالبات مرة أخرى، وسيكون من الضروري إعطاء المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها من خلال النتائج المرجوة. وقد أبانت الوثيقة أيضاً أنه تبعاً لإشعار سابق من مشيخة الحرم النبوي ومديريته حول تلك الاعتداءات؛ صدر بيان من ولاية بغداد الجليلة؛ كما أفادت أنه تم في السابق إصدار عريضة مشتركة مؤرخة بـ (4 جمادي الأول سنة 1318هـ الموافق 30 أغسطس سنة 1900م) ومرقمة بـ «سبعة وسبعين». وعلى الوجه الذي تم به بيان ذلك وتوضيحه في هذه العريضة، فإن التعدي الواقع على الأوقاف الشريفة التابعة للنبي عليه الصلاة والسلام، هي تعديات دون وجه حق. وطالبت مشيخة الحرم النبوي ومديريته بضرورة تأمين كافة الأسباب والوسائل التي تحول دون وقوع مثل تلك التعديات⁽⁴⁵⁾. وتبعاً للعريضة السابقة من مشيخة الحرم ومديريته صدرت وثيقة أخرى في ذات الشأن من وكيل مدير الحرم النبوي، وشيخه، مؤرخة في (25 صفر 1319هـ الموافق 12 يونيو 1901م) حيث أخبرا بقيام الجهة العسكرية بالاعتداء على الوقف الواقع على ساحل نهر دجلة الواقع في الجهة الشمالية من بغداد، وطلباً الالتماس من الصدر الأعظم في إصدار أمر يوجب المحافظة على الوقف المذكور والعمل على زيادة وارداته، ويوجب على مشيرية الجيش السلطاني في بغداد بالانسحاب من أملاكه⁽⁴⁶⁾. وفي هذه الوثيقة إيضاح للمتابعة الحثيثة من مشيخة الحرم النبوي لما يدور من أحداث حول تلك الإعتداءات وتقصي الحقائق، بإصدار أشعار خلف إشعار آخر لحماية الوقف مما يمكن أن يؤول

إليه _ فما بين العريضة الأولى والعريضة الأخرى سوى قرابة الشهر وعشرة أيام_ رغم بعد المسافة بين المدينة المنورة وولاية بغداد.

وعلى الصعيد الداخلي لأوقاف الحرم النبوي في المدينة المنورة، حدث اعتداء من البلدية المحلية على ميدان المناخة التابع للخزينة النبوية والذي كان قد خصص لإسكان الحجاج مرسوم سامي صادر في عام (1271هـ/1855م)، حسب ما أفادت به وثيقة مؤرخة في (19 ذوالحجة سنة 1327هـ الموافق 1 يناير سنة 1910م)⁽⁴⁷⁾، وقد حدث ذلك الاعتداء في منتصف العقد الثالث من القرن الرابع عشر الهجري الموافق لأواخر العقد الأول من القرن العشرين الميلادي وخطت خطوات في تقسيمه وبيعه وتحول إلى أماكن للقهوة والخيام والبسط، ورغم ذلك لا تسلم عائدات تأجيرها إلى الخزينة النبوية بل تقوم البلدية بتحصيلها لمصلحتها، ولذلك قام كل من شيخ الحرم النبوي ومديره بالدفاع عن ذلك الوقف بإرسال التبليغات إلى نظارة الأوقاف والطلب منها بسرعة استصدار التوجيهات والأوامر اللازمة من الجهات المعنية وتوجيهها إلى محافظة المدينة المنورة لحثها على توفير كافة الأسباب التي تحول دون تدخل البلدية في ذلك الوقف، وقد تم التأكيد على المطالب الواردة في خطاب شيخ الحرم النبوي ومديره حسب الوثيقة السابقة المرسله من نظارة الأوقاف السلطانية إلى نظارة الداخلية بإشعارين آخرين من مشيخة الحرم ومديريته في وثيقتين لاحقتين بها_ الأولى كانت مؤرخة في شهر (صفر من سنة 1328هـ الموافق لشهر فبراير من سنة 1910م)⁽⁴⁸⁾، والثانية مؤرخة ب (5 ربيع الأول سنة 1328هـ الموافق 17 مارس سنة 1910م)، وكلتاها صادرة أيضاً من نظارة الأوقاف السلطانية استانبول إلى نظارة الداخلية العلية⁽⁴⁹⁾، وهذ يوضح بشكل بارز بذل الجهود الحثيثة من قبل مشيخة الحرم النبوي ومديريته، ونظارة الأوقاف السلطانية في الدفاع عن الأوقاف الخاصة بالمسجد النبوي وتوظيف عائداتها في خدمته.

المهمة الإدارية الثالثة: حفظ الأمن:

كانت مهمة حفظ الأمن في المدينة المنورة بشكل خاص، وولاية الحجاز بشكل عام من أكبر المهام التي أولتها الدولة العثمانية اهتماماً خاصاً - لما يمثل ذلك تحدياً لإدارتها في توفير الراحة والاطمئنان لقاصدي الحرمين الشريفين بالحج والعمرة والزيارة- ولم تكن تلك المهمة من السهولة بمكان بل كانت تشق على الدولة وخاصة في فترات ضعفها، فاعتمدت على ركائزها الإدارية في ولاية الحجاز كالأشراف، والولاة، وشيخي الحرمين الشريفين في تنفيذ هذه المهمة⁽⁵⁰⁾، وقد كانت مشيخة الحرم النبوي الشريف تتولى تلك المهمة في كثير من الفترات داخل المدينة وعلى طرق الحجاج، لكون شيخاً يعد الحاكم الإداري الفعلي للمدينة المنورة، ويمكن أن تظهر صور قيام مشيخة الحرم النبوي بمهام حفظ الأمن في عدة نماذج كما يلي:

رفع التقارير باختلال الأمن:

أظهرت بعض الوثائق التاريخية، صدور توجيه من الدولة العثمانية لشيخ الحرم النبوي في الإشراف واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن سواء داخل المدينة المنورة أو على طرق الحج المختلفة، وتكليفه بمنع الاعتداءات الحاصلة من العربان ما بين فينة وأخرى، والإخبار بمجريات

الأمر المستجدة، وقد دلت على مثل ذلك وثيقة مؤرخة ب (4 رمضان سنة 1274هـ الموافق 18 أبريل سنة 1858م)⁽⁵¹⁾، وهي عبارة عن إشعار صادر من الصدارة العظمى إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف جاء فيه توضيحاً بأن شيخ الحرم النبوي قد أرسل خطاباً للباب العالي يبين فيه اعتداءات العربان على قوافل الحجاج، وجاء فيه أيضاً إخباراً باطلاع السلطان على ذلك الخطاب، ورؤيته في ضرورة منع ذلك وتوفير الأمن الدائم، كما أشارت إلى توجيهه بأهمية الإسراع في إكمال المباني اللازمة لتوفير الأمن على الوجه الذي يرضيه، وتعهد كاتب الوثيقة معتمداً على سياق الإشعار الصادر من المقام العالي بالقضاء على من سُمّاهم بالخارجين عن القانون وتوفير الأمن بواسطة العساكر الذين سوف يتم إرسالهم مع الصرة السلطانية، لتتعم البقاع المقدسة بالأمن والأمان. ومن جهة أخرى بيّنت وثيقة مؤرخة ب (19 جمادى الأولى سنة 1284هـ الموافق 18 سبتمبر سنة 1867م)⁽⁵²⁾، وهي عبارة عن خطاب مشترك من إمارة مكة المكرمة وشيخ الحرم النبوي الشريف⁽⁵³⁾ كان موجهاً إلى مقام الصدارة العظمى وقد أشارا فيه إلى تعاون أهل المدينة مع الإدارات وتأقلمهم على ذلك من أجل حفظ الأمن واستتبابه إلا أن الإدارة السابقة كانت قد أظهرت بعض درجات التهاون والتراخي مما تسبب في وقوع أحداث وصدامات بين الأهالي نتجت عنها أوضاع غير مرضية في البلدة الطيبة، وطلباً تعيين معاون من أهل الكفاءة والديانة للمشايخ من أجل القضاء على تلك الأوضاع وتوفير الأمن، واقتراح تعيين صاحب العزة سليمان بك قائم مقام ينبع البحر في وظيفة معاون المشيخة - لما يمتلك من معلومات وخبرات سابقة بأهل المدينة وأوضاعها، نتيجة للتكليفات والزيارات التي قام بها في أنحائها كما أنه يحظى برضا تام من أهل المدينة - كما اقترحاً بعزل قائد القيادة العسكرية النظامية في المدينة من منصبه وكان رجل يدعى زينل بك وإلغاء المنصب الذي كان يشغله وتحويل معاشه الذي بلغ أربعة آلاف غروش إلى وظيفة المعاون المذكورة ورفع رتبة سليمان بك ومن ثم مباشرته في وظيفته الجديدة، وتعيين المكلف وكالة بقائم مقامية ينبع البحر صاحب العزة صادق بك إلى أصالة في ذلك المنصب، بالإضافة إلى إشرافه على العساكر المذكورين آنفاً. وأشارت وثيقة ثانية مؤرخة على ما يبدو من سياق الأحداث في يومي (8 و9 من جمادى الثاني سنة 1284هـ الموافق ليومي 7 و8 من أكتوبر سنة 1867م)⁽⁵⁴⁾، وموجهة إلى صاحب العطف السلطان العثماني، حيث عرضت عليه ما جاء في الخطاب السابق، ورأت ضرورة الموافقة على الطلبات التي جاءت فيه من تعيينات وعزل، وإعداد خطاب رسمي في هذا الصدد إمارة مكة المكرمة ومشايخ الحرم النبوي، بعد موافقة السلطان على ما ورد فيها، وجاء في نهايتها الخبر باطلاع حضرة السلطان على تلك المذكرة السامية ومعها بقية الأوراق الأخرى، وصدرت الموافقة السامية بتعيين سليمان بك المشار إليه في وظيفة معاون المشيخة، وتعيين صادق آغا أصالة في وظيفة قائم مقامية ينبع البحر، وأشارت وثيقة ثالثة مؤرخة ب (5 ذو الحجة سنة 1284هـ الموافق 29 مارس 1868م)⁽⁵⁵⁾ إلى ورود ذلك الخطاب المشترك من إمارة مكة المكرمة وصاحب الدولة حضرة الباشا شيخ الحرم النبوي، وقد أكدت الجهة التي صدرت عنها الوثيقة ويبدو أنها كانت صادرة من إحدى لجان مجلس شورى الدولة - لوجود توقيعات واختام لعدد كبير من الأعضاء - بل رأت أن المحافظة على الأمن واستتبابه في

المدينة المنورة تبعاً للمعطيات السابقة في الخطاب السابق متوقف على تعيين معاون من أصحاب الكفاءة للمشixe- أي مشيخة الحرم النبوي- ورأت أن صاحب العزة سليمان بك قائمقام ينبع البحر مصدراً مهماً للمعلومات الكبيرة المتعلقة بأحوال المدينة المنورة، ولذلك فهو جدير بالتعيين في الوظيفة المذكورة، ورأت ضرورة إلغاء وظيفة قائد العساكر النظاميين الموجودين في المدينة المنورة زينل بك وتحويل معاشها ومخصصاتها إلى وظيفة معاون المشيخة، ومن ثم مباشرة سليمان بك في وظيفته المعين عليها، وفي الوقت نفسه يعين صاحب العزة صادق آغا بإدارة قتمقامية ينبع البحر وكالة، ويعطى المعاش المخصص لها وذلك بموجب الأمر السامي الصادر في ذلك الخصوص، وقد بينت الوثيقة أيضاً بوجود بيان تلك التفاصيل إلى الإمارة والمشيخة المشار إليهما⁽⁵⁶⁾. ويتضح من الوثائق السابقة بأن مسؤولية مشيخة الحرم النبوي لم تقتصر فقط على رفع التقارير الأمنية بصفة مستقلة، بل يمكن أن تتعداها للعمل على تنظيم المحادثات حول تلك المواضيع مع إمارة مكة المكرمة والرفع سوياً بخطابات مشتركة إلى مقام الباب العالي أو الصدارة العظمى، واقتراح ما يرويه مناسباً من استحداث وظائف، وإلغاء أخرى، والرفع بأسماء شخصيات تمتلك الكفاءة في تحقيق المطلوب، وبينت أن صدور القرارات السامية قد تكون مبنية على تلك الاقتراحات، وفيها إشارة كبيرة إلى ثقة الباب العالي، والجهات العليا في استانبول فيما تقوم به مشيخة الحرم النبوي من أعمال، لتحقيق الأمن والطمأنينة في المدينة المنورة وما جاورها.

صيانة المباني والقلاع العسكرية:

من الصور التي يمكن أن توضح دور مشيخة الحرم النبوي في تحمل مسؤولية حفظ الأمن في المدينة المنورة، صدور التوجيهات إليها بصيانة القلاع والحصون التي كانت مقرات للقوات العسكرية، وقد ورد الإشارة إلى مثل ذلك في وثيقة مؤرخة ب (26 ذو القعدة سنة 1285هـ الموافق 10 مارس 1869م)⁽⁵⁷⁾ كانت موجهة إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف، وتوضح أنه يوجد عدد أربعة قلاع على طريق «جديدة»⁽⁵⁸⁾ في أمس الحاجة للصيانة والتعمير، إذ لحق بها الخراب والدمار ونتيجة لذلك تم إخلاؤها من العساكر والذخيرة، ومن الضرورة إرسال مهندساً من أجل القيام بعمليات المعاينة والكشف بغرض الصيانة، وأشارت الوثيقة إلى أن الغالبية العظمى من الحجاج والزوار يسلكون ذلك الطريق، وأوضحت أن العربان لن يكفوا عن القيام بأعمالهم غير القانونية ما لم يتم إبراز السطوة والقوة الجبرية، وإن إخلاء تلك القلاع من العساكر سيشجع العربان على قطع الطريق أمام حركة المرور، وبناءً على تلك المعطيات فإنه من المملكن أن يقوم أحد الضباط السطانيين الموجودين في القلاع ممن لهم الخبرة في الشؤون الهندسية بمعاينة القلاع وتحديد ما هو مطلوب، ومن الممكن أيضاً إرسال مهندساً يقف على أوضاعها ومن ثم البدء في عمليات الصيانة اللازمة وتوفير المبالغ المطلوبة لها كما تناولت الوثيقة موضوع عدم كفاية القوة العسكرية في القلاع، وأشارت إلى وجود قوة عسكرية متمركزة في المدينة المنورة تعدادها حوالي ألف ومائتا عسكري، ومن الممكن إرسال فرقة مكونة من خمسين جندياً أو أكثر إلى كل قلعة من تلك القلاع لتأمين العدد المطلوب لحفظ أمن الطريق، وأكدت أن العدد المتبقي في المدينة المنورة سيكون

كافياً لتأمين كل من فيها إضافة إلى تأمين ينبع البحر أيضاً. وبينت الوثيقة أيضاً أن العساكر العاملة في القلاع المذكورة ليسوا من العساكر النظاميين فلذلك لم يتمكنوا من المحافظة على تلك القلاع؛ إلا إنه جرت عملية إصلاح وتنظيم لإدارتهم وتنظيمهم وفقاً لما نصت عليه الأصول المتبعة لدى قوات حفظ الأمن، وأشارت أيضاً إلى أن توزيع مائة عسكري على كل قلعة من القلاع الأربعة المذكورة فإن القوة المتبقية في المدينة وأرجائها سوف تكون كافية لجميع المهام الأخرى. ويتضح من توجيه الخطاب في الوثيقة السابقة إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف بأنها الجهة الحكومية المسؤولة بشكل مباشر عن توفير الأمن ويخضع لأمرها جميع العساكر النظامية سواء داخل المدينة المنورة أو في طرق الحج ويجب على قائد العساكر النظامية إلى تنفيذ التوجيهات التي تصدر منها من أجل تحقيق المطلوب، وأوضحت بوجوب عمل المشيخة على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تظهر سطوة الجيش وفرض هيبة الدولة، وأظهرت أيضاً بأن مشيخة الحرم النبوي لم تدخر جهداً في المحافظة على أمن الطرق، والاعتذار عن الخلل الذي كان قد حدث بكون الجهة العسكرية المشرفة على تلك القلاع قد عينت فيها من العساكر غير نظاميين قليلي الخبرة فلم يستطيعوا المحافظة على أمنها، والاعتراف بالصعوبة في استخدامهم فلذلك جرت عملية إصلاح لإدارتهم وتنظيمهم ليكونوا أكثر فاعلية ومهنية.

المحافظة على الأمن داخل حدود المسجد النبوي:

بما أن مشيخة الحرم النبوي مسؤولة عن حفظ الأمن في جميع أرجاء المدينة المنورة، وعلى طرق الحج بالاشتراك مع ولاية الحجاز⁽⁵⁹⁾ فمن باب أولى أن يكون أمن المسجد النبوي في مقدمة مسؤولياتها لكونها المشرف المباشر عليه- وهذا ما كان يحدث بالفعل، فقد كانت السلطة العثمانية، تبعث بالرسائل إلى المشيخة الجليلة، عندما يتعرض أمن المسجد النبوي للاختلال تحت أي ظرف يعرض الحجاج على مختلف مذاهبهم للخطر، بل حرصت على عدم تعرضهم للمضايقة أيضاً سواء في المدينة المنورة بشكل عام أو داخل المسجد النبوي بشكل خاص، ومما يدل على ذلك الالتماس المقدم سنة (1317هـ/1899م)⁽⁶⁰⁾، من أجل العمل على تسهيل أمور حجاج إيران عند زيارتهم للحرم النبوي، وأوضح ذلك الالتماس الذي كان موجهاً من نظارة الداخلية إلى مشيخة الحرم النبوي، بأن باب الزيارة مفتوح وهو حق لهم جميعاً، وإن العمل على ذلك فيه تحقيق للسلم والصفاء لدى جماعة المسلمين، وبين الدولتين، فلذلك يجب عدم تعرض الحجاج الإيرانيين لأي مصاعب أو معاملة سيئة، كما حدث لهم من قبل. وفي مذكرة صادرة من الصدارة العظمى إلى نظارة الحربية العلية كان تاريخ تبييضها في (25 ربيع الآخر سنة 1327هـ الموافق للتاريخ الرومي 2 مايس سنة 1325هـ الموافق 15 مايو 1909م)⁽⁶¹⁾، وأخبرت بأنه قد قام واحد وستون جندياً من جنود طوابير العمليات الموجودين بالمدينة المنورة بالدخول إلى الحرم النبوي الشريف حاملين الأسلحة وذلك في سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وعشرين، وظلوا مجتمعين في ذلك المكان، وبالرغم من النصائح المقدمة إليهم من طرف المحافظة؛ إلا أنهم لم يهتموا بها على الإطلاق، وأصروا على مطالبهم، كما أشارت إلى أنه قد ورد في هذا الصدد برقية مؤرخة ب (27 نيسان سنة 1325هـ) من

مشيخة الحرم النبوي الشريف تدور حول إجراء ما هو مطلوب بأسرع ما يمكن، وقد أرسلت هذه البرقية طياً إلى صاحب المقام العالي. ومن هذه الوثيقة يتضح عدة أمور من أهمها: أن الجنود قد دخلوا إلى المسجد النبوي بأسلحتهم للضغط على المحافظة من أجل تحقيق مطالبهم لما يعلمون من أهميته الدينية التي ستسرع من إيصال مطالبهم إلى الجهات العليا في الدولة العثمانية لما سيسببه دخولهم إلى المسجد من خوف وهلع بين الزوار والمصلين، كما ظهر منها أن محافظة المدينة المنورة ومشيخة الحرم النبوي كانتا عاجزتين عن اتخاذ الإجراءات المناسبة لإخراج الجنود من المسجد، وإعادة الهدوء والطمأنينة إليه، فلذلك رفعت مشيخة الحرم النبوي برقيتها إلى المقام العالي وطلبت الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتي جعلت الصدراة العظمي تحيل المسألة إلى نظارة الحربية لكونها الجهة المسؤولة عن النظام العسكري في الدولة العثمانية.

المهمة الإدارية الرابعة: متابعة سير الحجاج ومراقبة الحالة الصحية:

من المهام التي كلفت بها الدولة العثمانية مشيخة الحرم النبوي متابعة سير الحجاج ومراقبة الحالة الصحية في مواسم الحج والعمرة والزيارة، بالاشتراك مع ولاية الحجاز، ومشيخة الحرم المكي، ولقد أظهرت مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز هذه المهمة بوضوح ففي رسالة مؤرخة ب (4 صفر سنة 1283هـ الموافق 18 يونيو 1866م)، وموجهة إلى مشيخة الحرمين الشريفين وولاية الحجاز⁽⁶²⁾، جاء فيها «بناءً على انتهاء أعمال موظفي اللجنة الصحية برئاسة سعادة أحمد باشا بمقتضى التعليمات، فقد توقفوا في جدة، ونظراً لضرورة تحركهم بموجب الجواب الذي يردهم من نظارة الصحة، وبناءً على ضرورة اتباع الأطباء الثلاثة - العاملين في السواحل الحجازية إلى حين عودة كل الحجاج- لتلك التعليمات، فقد أفادت القيادة العسكرية في إشعارها بإبلاغ جنابكم تسهيل معاملاتهم، والاستجابة لمراجعاتهم إلى حين عودتهم، وذلك لما تقتضيه المصلحة العامة، والمرجو من جنابكم بذل الهمّة في ذلك»، وفي رسالة أخرى مؤرخة في تاريخ (17 ربيع الأول سنة 1283هـ الموافق 30 يوليو 1866هـ)⁽⁶³⁾ موجهة أيضاً من الباب العالي إلى مشيخة الحرمين وولاية الحجاز أشاد فيها بمناسبة التدابير التي اتخذتها تلك الجهات في مواجهة ظهور مرض الطاعون في منطقة المصوّع، والتدابير التي اتخذتها في مواجهة الرياح التي هبت من جهات جديدة، وأشاد أيضاً بتوفيرها للمعلومات التي تخص المرضى والموتى من العساكر المساقين لتأديب العربان القاطنين بين جديدة والصحراء وبدد والحسينية بسبب المرض، وأن هذه المساعي الطيبة قد حازت التقدير من جناب السلطان. وفي رسالة ثالثة مؤرخة في (26 ربيع الأول سنة 1284هـ الموافق 28 يوليو 1867م)⁽⁶⁴⁾ موجهة إلى ولاية الحجاز وشيخ الحرم النبوي أفادت بأنه وبالاتماد على إشعار ولاية الحجاز ومشيخة الحرم النبوي على خلو الحج في تلك السنة من كافة الأمراض المخيفة فقد تقرر عودة لجنة التدابير الصحية إلى استانبول بعد أن قامت بالكشف عن الأماكن المناسبة في البحر الأحمر لاتخاذها مقرات دائمة للحجر الصحي، كما أشرت أنه بسبب ظهور الوباء في عدن وأن المسافرين منه إلى السويس سيمرون بالبحر الأحمر فلا بد من وجود موظفي الصحة فيه، ولأن المحاجر الصحية التي يتم إنشاؤها في البحر الأحمر بصورة دائمة ستبقى سنة كاملة فقد تقرر إبقاء اثنين من أطباء

اللجنة الصحية لنفس المدة، بشكل مؤقت حيث يبقى أحدها في جدة والآخر في المدينة المنورة، براتب وقدره ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش، مع ترك بعض المراقبين وموظفين آخرين بعدد كاف في معيشتهم، وتخصيص رواتب لهم، وفي حال اقتضاء الحاجة يمكن استخدامهم في الحجاز، وأخبرت الرسالة أيضاً بأنه قد تم الحصول على الموافقة من القيادة العسكرية، وأبلغ الوضع لشيخ الحرم النبوي الشريف دولة الباشا، وطلبت القيام بما يقتضيه الوضع. وفي رسالة أخرى من الباب العالي مؤرخة في عام (1286هـ الموافق 1869م) إلى مشيخة الحرم النبوي يشكر فيها السلطان العثماني محافظ وأمين التموينات في موكب الحج الشريف سعادة محمود باشا، نظير ما قدمه من خدمات للحج، حسب إفادة مشيخة الحرم النبوي، كما أنه يشكر المشيخة على ما قدمته من محررات تبين أداء الحجاج لفريضتهم بيسر وسهولة واطمئنان⁽⁶⁵⁾. ويتضح مما سبق، أن توجيه الرسالة الأولى من الباب العالي لمشيخة الحرمين وولاية الحجاز معاً تدل على أن تلك الجهات الحكومية هي المسؤولة المباشرة عن متابعة الحالة الصحية للحجاز وما يمكن أن يطرأ عليها من تدابير وأعمال وقائية بالتقسيم فيما بينها حيث يكون شيخ الحرم المكي مسؤول عن الحالة الصحية في مكة المكرمة، وشيخ الحرم النبوي مسؤول عن الحالة الصحية في المدينة المنورة، وبينما يكون الوالي المقيم في جدة هو المسؤول عن جدة وله الإشراف على متابعة أعمال المشيختين السابقتين، لمتابعة الحالة الصحية في ولاية الحجاز سواءً على مستوى الحجاج أو الأهالي والمجاورين للحرمين الشريفين لكونه الحاكم الإداري الأعلى للولاية، كما يمكننا أن نستنتج بأن التدابير التي اتخذتها تلك الجهات الحكومية في مكافحة مرض الطاعون يعود إلى تنفيذ التعليمات الصادرة من نظارة الصحة، وتنفيذها بالشكل المطلوب للحد من انتشاره بين الحجاج والأهالي ويستنتج أيضاً أن أي إجراء تتخذه نظارة الصحة أو الجهات العليا في الاستانة من إعادة الموظفين أو تثبيتهم في ولاية الحجاز لا بد أن يأخذ صفة الموافقة من الجهات المشرفة بشكل مباشر والمتمثلة في ولاية الحجاز ومشيخة الحرم النبوي، والقيادة العسكرية، وأما توجيه الرسالة الثانية بصفة خاصة لمشيخة الحرم النبوي الشريف فيدل على أن كتابة التقارير عن سير الحجاج من جهة المشيخة لم تقتصر على تواجدهم داخل حدود المدينة المنورة وما جاورها، بل يمتد ذلك بامتداد مهمتها في مراقبة موكب الحجاج طوال فترة تواجدهم في الأراضي المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة حتى مغادرتهم إلى ديارهم، وهذا يبين لنا مدى ثقة السلطان العثماني في مقام شيخ الحرم النبوي.

المهمة الإدارية الخامسة: مراقبة الفساد:

من المهام التي تتحملها مشيخة الحرم النبوي داخل المدينة المنورة مهمة مراقبة الفساد وقد ورد من الأمثلة على قيامها بهذه المهمة في وثيقة صادرة من الصدارة العظمى لشخص يدعى «كامل» إلى الباب العالي في تاريخ (8 شعبان سنة 1304هـ الموافق 2 مايو 1887هـ)⁽⁶⁶⁾، وجاء فيها أن شخص يدعى السيد صافي أفندي وأصله من أهالي ولاية اليمن ومن قبيلة حضرموت، قد جاء إلى المدينة المنورة قبل أربعين سنة مجاوراً، إلا أنه تجاسر على القيام بأعمال الفساد وسط العربان، وذلك للترويج لمنافع ومصالح غير مشروعة، بالإضافة إلى سلوكيات وتصرفات أخرى غير مرضية،

ولذلك ورد خطاب رسمي مفصل من مشيخة الحرم النبوي يدور حول ضرورة إرجاع المشار إليه إلى بلاده، حتى لا يتم الإفصاح له بالفساد. كما تخبر الوثيقة بصدور لائحة تتعلق بالصفات السيئة التي يتصف بها المشار إليه. وفي وثيقة أخرى عبارة عن خطاب سري صادر من شيخ الحرم النبوي حضرة أحمد مختار⁽⁶⁷⁾ وكانت تلك الوثيقة مؤرخة ب (21 جمادى الأولى سنة 1327هـ الموافق 10 يونيو سنة 1909م)، وتبين في محتواه الرفع باسماء عدد من المفسدين من أعضاء مجلس الإدارة المؤقتين وهم كل من: محمد حمودة، ويحيى الدفتردار، ومن المرشدين أحمد شفيق، وأبو السعود ديشيشة، وطاهر سنبل، وعبد القادر طاهر، ومصطفى أولياء، ويطالب فيه أيضاً بضرورة إحضار كل من: شخص اسمه عبد المحسن ومحمد حمودة وأحمد شفيق وأبو السعود ديشيشة الواردة أسمائهم آنفاً إلى مكة المكرمة، أو إجراء اتصالات مع الباب العالي ومن ثم إرسالهم إلى استانبول، ليكونوا عبرة لغيرهم، وحتى يكف البقية عن القيام بالأعمال الفاسدة، وكان شيخ الحرم يرى أنه في حالة إنفاذ المقترح الموضح، فإن الهدوء التام سوف يعم المدينة المنورة، وسوف تنعم بالأمن والطمأنينة. أما في حالة عدم إنفاذ ذلك، فسوف تظهر الفتنة ويتفشى الفساد، ويزداد الأمر سوءاً يوماً بعد آخر، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل عظيمة، وقد أقسم شيخ الحرم النبوي كما ورد في ترجمة الوثيقة بقوله: «إنني أقسم بالله العلي العظيم أن هؤلاء الرجال هم من الفاسدين، بل وامتد فسادهم حتى إلى أولئك العاكفين في الحرم النبوي الشريف، وانتشر فجورهم وسط الأهالي. ولا يوجد أدنى شك من أن المذكورين يعملون ليل نهار من أجل إفساد الناس». كما احتوى الخطاب السري أيضاً بيان ما وصلت إليه الحكومة المحلية في المدينة من الحيرة التامة، وأوضح أنها لا تملك القدرة الكافية من أجل تطبيق الأحكام وتنفيذها، وأكد أنه في حالة إحضار مجموعة من المذكورين وتهديدهم، فإن الوضع سوف يتحسن بشكل كبير، ولا ينتابه شك في ذلك، وأوضح من جانب آخر عدم رغبته على الإطلاق في العضوية التي قام مجلس الإدارة باختيارها من أجل مجلس التمييز، إذ قام هؤلاء بالتقليل من شأن الحكومة. حيث قام محمد حمودة -وهو من أعضاء مجلس الإدارة المشار إليهم- بتشجيع عبد المحسن وغيره من الأشخاص الآخرين، إذ جاءوا إلى مقر الحكومة، وقاموا بتقديم عريضة، بل وشرعوا في القيل والقال بصورة لا تتوفر فيها أدنى مراتب الأدب والأخلاق. وبالرغم من ذلك لم يتم الرد عليهم على الإطلاق. وفي نهاية الخطاب أوضح شيخ الحرم النبوي عجز الحكومة المحلية بأن تقوم بأي إجراءات تمنع الأوضاع المذكورة. وأكد أنه في حالة إحالة هذه الأمور إلى الحكومة نفسها، فلن يتم الحصول على أي نتيجة وعليه رأى أن يلوذ بروح النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁸⁾ للضغط على الجهات المسؤولة من أجل حل هذه المشكلة، واختتم خطابه بطلب الرحمة والعفو بسبب تلك العريضة التي قام بتقديمها عارضاً فيها الأوضاع المشار إليها، وبين أنه لم يقيم بتقديمها إلا رغبة منه في توضيح تلك الأحداث إلى صاحب الفخامة السلطان العثماني. ومن هاتين الوثيقتين يتضح لنا دور مشيخة الحرم النبوي في مراقبة ما يدور في المجتمع المدني بجميع أطيافه ومكافحة الفساد الصادر من أي فرد داخله، ورفع التقارير التي من شأنها المساعدة على اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على ذلك الفساد.

المهمة الإدارية السادسة: الإشراف على النظافة العامة :

كانت مشيخة الحرم النبوي تتشارك مع كل من مشيخة الحرم المكي، وإمارة مكة المكرمة وولاية الحجاز في مهمة الإشراف على النظافة العامة داخل حدود الولاية، حيث كانت ترسل بالإشعارات حول ذلك الموضوع إلى الباب العالي، وتخبره بما يحدث وما يلزم توفيره من مصروفات لتنفيذ المشروعات التي تحقق الهدف المطلوب، وقد وردت الإشارة إلى مثل ذلك في رسالة موجهة من الباب العالي إلى تلك الجهات مجتمعة في تاريخ (14 رمضان سنة 1283هـ الموافق 20 يناير سنة 1867م)⁽⁶⁹⁾ حيث تفيد بإخبار الجهات المذكورة بأنه تم نقل بقايا الأغراض والزباله المتراكمة منذ مئات السنين في أسواق جدة ومحلاتها إلى البحر، وتم بهذه المناسبة بناء شريط ساحلي ووسع في مساحة الميناء، ولكون البحيرة القريبة من باب الشريف أصبحت السبب المباشر في ظهور الأمراض، فقد تقرر ردمها بالتراب، وقام الأهالي بالتعاون من كل الأحياء، وأما الحاجات اللازمة لبناء الشريط المذكور فقد تم توفيرها بجهود قائمقام جدة نوري أفندي والموظفين والتجار المعتبرين والأهالي، وبسبب تعرض القوارب الموجودة في ميناء جدة للضيق الشديد أثناء نقلها للأمتعة والحجاج بسبب كثافة المضيق، فقد رفع الضرر، بحفر المحل المذكور وتعميقه، ونظراً للحرارة الشديدة التي كان يتعرض لها الحجاج والتجار أثناء ترددهم في أسواق جدة وتسبب في الأمراض فقد تم تسقيف تلك الأسواق بسقوف، للتخفيف منها. وأوضح الرسالة أيضاً أنه بناءً على ذلك المعروض المقدم من مشيخة الحرمين وولاية الحجاز فقد أعد محضراً بهذا الخصوص، وعُرض على جناب الخليفة مع المذكرة التي بعثت بها القيادة العسكرية العامة واتضح من مقتضى أمره العالي، إن القيام بأعمال الإنشاء وعمليات التنظيف المذكورة من أوجب الواجبات، وأن ذلك كان سيكلف مبلغاً لا يقل عن أربعة إلى خمسة أحمال كيس من المال، إلا أن القيام بذلك دون تحميل الخزينة أي عبء في هذا الخصوص دليل على الجهود الكبيرة التي بذلتها ولاية الحجاز ومشيخة الحرمين الشريفين، وأظهرت صدق الموظفين والتجار وحميتهم تجاه البلد. مما استوجب تقدير جناب الخليفة لتلك المساعي التي بذلت، وقرر توجيه الوسام المجيدي من الدرجة الثانية لبعض الشخصيات التي كان لها دور فعال في تلك المهات مثل قائمقام جدة نوري أفندي، وقاضي ينبع إبراهيم أفندي لما بذل من جهود كبيرة في توفير حاجيات الحجاج الذين اضطروا إلى التأخر في ينبع، وتسهيل سفرهم، كما قرر منح طاهر أفندي - الكاتب الأول في الضبطية المحلية (أي الشرطة) - الرتبة الثالثة. وأمر بالحفاظ على ذلك الشريط من الوقوع في يد الغير فيما بعد، واتخاذ موقفاً للحجاج، وإبقائه مفتوحاً، ويطلق عليه اسم جناب ولي النعمة، وتسجيله بذلك في السجلات اللازمة وغيرها مما ورد من تعليمات⁽⁷⁰⁾. ومن هذه الرسالة يتبين أن مشيخة الحرم النبوي الشريف كانت مشتركة مع ولاية الحجاز ومشيخة الحرم المكي، ومخولة بالإشراف على تنفيذ المشروعات التي من شأنها المحافظة على النظافة العامة، مثل إنشاء مردم للنفايات داخل البحر، وبناء شريط ساحلي ليكون مواقف للحجاج، وتوسيع مساحة الميناء، وردم البحيرات المسببة للأمراض، وتسقيف المنشآت التجارية لحماية المتتردين عليها من الحجاج والتجار والتخفيف عليهم

من التعرض لأشعة الشمس المسببة للأمراض، كما كانت تحرص على القيام بتنفيذ تلك المشاريع بالتعاون بين المسؤولين والأهالي والتجار المعتبرين، دون تحميل خزينة الدولة أي عبء لكسب تقدير جناب الخليفة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على سعي تلك الإدارات الحكومية في الحجاز إلى خدمة الحرمين الشريفين حسب الإمكانيات المتاحة لتوفير الأمن والطمأنينة لكل من يأتي إليها.

المهمة الإدارية السابعة: الإشراف على شؤون الفقراء والمحتاجين :

أثبتت الوثائق العثمانية أن شيخ الحرم النبوي وقاضي المدينة المنورة، كانا مسؤولين عن تفقد أحوال الفقراء، وحل مشاكلهم التي كانوا يعانون منها، ومن أهمها ما حدث في أواخر القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي من بقاء أجساد المتوفين منهم في العراء دون دفن، وأصبحت تلك الأجساد طعاماً للكلاب وغيرها من الحيوانات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك لم يكن يتم تسجيل ممتلكات الفقراء عند وفاتهم، وبذلك تضيع حقوق ورثتهم من بعدهم، فأصدرت استانبول قراراً بتاريخ (27 رمضان سنة 990هـ الموافق 25 أكتوبر 1582م) إلى كل من قاضي المدينة وشيخ الحرم يهدف إلى قيامهما بحل هاتين المشكلتين، وتضمن القرار أهمية وضرورة الإسراع في تجهيز الميت ودفنه، وتسجيل ممتلكاته في دفتر خاص وحفظ ذلك الدفتر بمعرفة المحكمة في المدينة المنورة⁽⁷¹⁾. ومما سبق نستطيع القول بأن المهام الإدارية التي كلفت بها مشيخة الحرم النبوي، لم تكن محصورة في نطاق المسجد، وما يتصل به من شؤون داخلية؛ بل شملت مناحي إدارية أخرى تتعلق بالشؤون العامة في نطاق حدود المدينة المنورة، بشكل خاص وفي أرجاء ولاية الحجاز بشكل عام، وتختلف باختلاف مجالاتها، الدينية، والتعليمية، والأمنية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن منصب المشيخة لم يكن منصباً دينياً بحتاً، بل هو في حقيقة الأمر منصب إداري رفيع المستوى، لا يشغله إلا ذو كفاءة إدارية عليا يستطيع من خلالها فرض هيمنة الدولة العثمانية على ولاية الحجاز بالتعاون مع أمير مكة ووالي الحجاز العثماني، وهذه المهام الإدارية ستندرج تحتها مسؤوليات ومهام أخرى تتعلق بالشؤون المالية وهو ما سنتعرض لها في المبحث الثاني كما سيأتي.

المهام المالية:

نظراً لما رأينا من تعدد المهام الإدارية لمشيخة الحرم النبوي فقد تعددت المهام المالية تبعاً لذلك أيضاً وبخاصة أن المدينة المنورة ومكة المكرمة كانتا من أهم المدن الإسلامية التي حرصت الدولة العثمانية على الاعتناء بالدعم المالي فيهما سواء كان ذلك الدعم نقدياً أو عينيّاً لتوفير احتياجات الحرمين الشريفين وعمل الترميمات والإصلاحات اللازمة من فينة إلى أخرى؛ وتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في المدينتين المقدستين، لإظهار هيبتها وقدرتها المالية وإن كان بعضها ينافي العقل ويخالف مبادئ الدين الإسلامي كالذي كان يقدمه السلاطين العثمانيون من نفائس وجواهر كريمة لتوضع داخل الروضة الشريفة بالمسجد النبوي⁽⁷²⁾، واعتنت بتوزيع ذلك الدعم وفق دفاتر خاصة تشرف عليها إدارة المشيخة النبوية ومن المهام المالية التي كانت تتولاها مشيخة الحرم النبوي ما يلي:

المهمة المالية الأولى: الإشراف على توزيع أموال الصرة السلطانية:

يعبر عن الصرة بأنها المبلغ النقدي الذي كان يرسله سلاطين الدولة العثمانية بشكل سنوي إلى أهالي الحجاز، وقد بدأ إرسالها منذ عهد السلطان محمد جلبي الذي أرسل ما يقدر بأربعة عشر قطعة ذهبية إلى بلاد الحجاز في عام (816هـ / 1413م)⁽⁷³⁾، وفي عهد السلطان بايزيد الثاني، بلغت الصرة أربعة عشر ألف دوقية من الذهب أيضاً، ثم زيدت في عهد السلطان سليم الأول حين ضم مصر وتبعه ولايه الحجاز، وأمر بإعطاء مبلغ 500 دوقية لكل شريف، وست سكك لكل شيخ من شيوخ القبائل، وثلاث دوقات لكل عين من أعيان مكة والمدينة، ودوقية واحدة لكل فقير وبلغ مجموع ما تم توزيعه آنذاك مائتي ألف دوقية⁽⁷⁴⁾. وفي أواخر القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي كان نصيب أهل المدينة من الصرة التي أرسلتها الخزينة المركزية يقدر بألفين وثمانمائة وتسعة عشر سكة⁽⁷⁵⁾. وكانت تلك الصرة تخرج من مصر حتى عام (1126هـ / 1714م) ثم أمر بإخراجها من خزينة الحرمين الشريفين في دار السعادة، (استانبول) وكان إخراجها يتم في شهر رجب، ثم أصبح إخراجها في شعبان، منذ أواخر القرن الثالث عشر الهجري - بسبب شيوع استخدام السفن التجارية - فتشحن بحراً من استانبول إلى بيروت ثم براً إلى أمير الحج بالشام ثم إلى الحجاز⁽⁷⁶⁾، ويتم إخراج الصرة وسط احتفالات كبيرة يحضرها السلطان بنفسه، وكانت تعد نقداً قبل تسليمها لأمنيتها ويودع المبلغ مع دفتر به أسماء المستحقين ومقدار أعطياتهم، وتتحرك تحت حراسة قوة أمنية ترافقها، ويقوم قائد تلك الحراسة بتسليمها إلى أول والي يلقاه في طريقها إلى بلاد الحجاز ثم تنتقل من والي إلى آخر محروسة بقومة أمنية لحمايتها من قطاع الطرق إلى أن تصل أمير الحج الشامي⁽⁷⁷⁾، الذي يقوم بدوره في تولي قيادتها إلى بلاد الحجاز، وقبل وصولها لأرض الحجاز تنصب الخيام في مكان محدد ببضعة أيام بغرض الإيفاء بمراسم الاستقبال بشرط ألا يؤدي ذلك إلى مصروفات كبيرة وقد أشارت إلى ذلك وثيقة مؤرخة ب (24 ذو القعدة سنة 1293هـ الموافق 11 ديسمبر سنة 1876م)⁽⁷⁸⁾، وفي المدينة المنورة يبدأ توزيعها تحت الإشراف المباشر من أمير الحج وشيخ الحرم النبوي⁽⁷⁹⁾ وقاضي المدينة ويتم توقيع المستلم لنصيبه ووضع إشارة على اسم المتغيب أو المتوفي⁽⁸⁰⁾، وفي حالة وجود حصص شاغرة من مخصصات الصرة فلا تعطى لأحد إلا برأي من شيخ الحرم وأمير الحج الشامي مع إيقاف الاجتهادات في صرف الأموال الزائدة من العطية السلطانية نتيجة فرق الصرف⁽⁸¹⁾، وكان يتعين على مشيخة الحرمين الشريفين التدقيق في بيان الصرة ودفاترها المرسلة معها من استانبول لمعرفة الزوائد والنواقص في مخصصاتها، وإرسال التقارير بذلك إلى الباب العالي لتفاديها في السنوات القادمة.⁽⁸²⁾ وقد استمرت الدولة العثمانية في إرسال التزاماتها المالية تجاه الحرمين رغم ما مرت به من ضوابط مالية في أواخر عهدها إلى أن أوقفت الصرة السنوية وإيرادات الأوقاف في بلاد الشام سنة (1335هـ / 1917م) بعد أن كانت متجهة إلى المدينة المنورة بسبب الحرب الناتجة عن ثورة شريف مكة الحسين بن علي للتخلص من الحكم العثماني.⁽⁸³⁾

المهمة المالية الثانية: الإشراف على توزيع مخصصات الجراية المصرية:

الجراية : هي الغلال أو الحبوب التي كانت ترسل من مصر بشكل سنوي سواءً كانت من عوائد أوقاف الحرمين الشريفين، أو من الخزانة العامة للولاية، وتوزع على الفقراء في مكة والمدينة⁽⁸⁴⁾، وكان السلطان سليم الأول هو أول من أجرى صدقة الحب على فقراء الحرمين الشريفين حيث اشترى أرضاً في مصر وأوقف محصولها لهذا الغرض⁽⁸⁵⁾، وقد أشار أوليا جلبي إلى كيفية إرسال وتوزيع تلك الغلال بقوله: «كانت الجراية المصرية ترد من بندر السويس إلى جدة لما يربو على عشرة آلاف وستين شخصاً، فيذهب كل منهم لاستلام جريته»⁽⁸⁶⁾ ومن أهم الأوقاف الخيرية التي أوقفت في مصر من أجل تأمين حبوب الجراية المصرية ما أوقفه كل من السلطان سليم الأول، وابنه سليمان القانوني، ومراد الثالث، وغيرهم، كأوقاف الدشيشة الكبرى والدشيشة الصغرى، والمرادية وغيرها وكان محصولها يقدر بحوالي أربعة عشر ألف أردب أواخر القرن العاشر الهجري وطوال القرن الحادي عشر تقريباً، ووصلت في القرن الثاني عشر الهجري إلى عشرين ألف أردب⁽⁸⁷⁾، وكانت الجراية الخاصة بأهالي المدينة ترسل عن طريق البحر من السويس إلى ينبع، ومنها إلى المدينة المنورة، وقد أنشأت الدولة العثمانية الصوامع الخاصة لتخزين غلال الحرمين الشريفين في ميناء السويس، وقد تولى الإشراف على أوقاف الحرمين في مصر جنود من معسكرات العزب⁽⁸⁸⁾، ومعسكرات الانكشارية، إلا أنهم أساءوا التصرف، وكثر فسادهم وتعاملوا بالرشوة، فعمدت الدولة إلى تعيين ولاة من قبلها على تلك الأوقاف، وكانت تلك الجراية تسلم لمستحقيها من أهل المدينة سواءً من الفقراء أو من العاملين في المؤسسات الخيرية تحت إشراف قاضي المدينة المنورة وشيخ الحرم النبوي، وأمير الحج المصري، وعلى سبيل المثال جاء حكم من السلطان العثماني سليم الثاني في تاريخ (15 رجب من سنة 975هـ الموافق 15 يناير من سنة 1568م)⁽⁸⁹⁾ إلى كل من قاضي المدينة وشيخ الحرم النبوي بصرف جراية المشرف على شؤون مجاري العين الزرقاء واسمه جمال الدين وقد حددت جريته بمقدار قدح من القمح يومياً. ومن جانب آخر قد يواجه شيخ الحرم بعض المشاكل المتعلقة بنقص القمح المرسل إلى المدينة المنورة⁽⁹⁰⁾، ولهذا كان له أن يتواصل مع الحكومة المركزية في العاصمة العثمانية استانبول -من أجل إيجاد حل لتلك المشكلة- ومثال على ذلك ما حصل في عام (993هـ/1585م)، فقد أرسل خطاب لاستانبول وعلى إثره أرسلت الحكومة المركزية قراراً إلى أمير أمراء مصر بتاريخ (9 رمضان سنة 993هـ الموافق 4 سبتمبر سنة 1585م) من أجل حل هذه القضية؛ إلا أنها لم تحل بشكل جذري وقد نص القرار على ضرورة كيل ذلك القمح الواصل إلى المدينة بمعرفة شيخ الحرم النبوي⁽⁹¹⁾.

المهمة المالية الثالثة: الإشراف على الشؤون المالية لموظفي المسجد النبوي:

من المهام المالية التي كلفت بها مشيخة الحرم النبوي الشريف، تبعاً لمسؤوليتها الإدارية عليه، الاهتمام بالشؤون المالية لموظفيه، وجاء تنفيذ تلك المهمة في عدة صور نذكر منها ما يلي:

المطالبة بصرف الحقوق المالية للموظفين:

أشارت الوثائق العثمانية، إلى عدة صور تبين مطالبة مشيخة الحرم النبوي بالحقوق المالية لمنسوبي الحرم المدني سواءً كانت رواتب وظيفية، أو إعانات مالية أو عينية، أو مستحقات

خدمة أو غيرها في فترات مختلفة من التاريخ العثماني، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في وثيقة مؤرخة ب (15 شوال سنة 1285هـ الموافق 29 يناير 1869م)⁽⁹²⁾ وهي عبارة عن مذكرة موجهة إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف وتمثل رد على مضبطة كانت مرسلة من مشيخة الحرم النبوي تدور حول ضرورة إرسال مقدار من المال والمؤن إلى صاحب العزة مصطفى أفندي رئيس الكتاب بالمدينة المنورة، وقد أفادت تلك الوثيقة أنه قد تم إرسال مبلغ إضافي مع الأموال التي كانت ترسل من مصر وكذلك من الخزينة السلطانية كمخصصات نقدية لأهالي الحجاز، وبلغ ذلك المبلغ ما مقداره ستة آلاف كيسة⁽⁹³⁾ إلى أمين الصندوق بجدة، وقد تم تخصيص ما مقداره ألفي كيسة من ذلك المبلغ لصالح المقام الشريف في المدينة المنورة، وأرسل المبلغ نقداً، كما تم إرسال مبلغ آخر يقدر بحوالي خمسمائة كيسة حوالة، وجاء في نفس الوثيقة توجيه إلى نظارة المالية، ويبدو أنه صادر من مشيخة الحرم النبوي، لأن فيه إخبار بالإطلاع على الرد السابق من المقام العالي، وفيه إخبار أيضاً بإعداد رد آخر للمشيخة البهية للحرم النبوي الشريف، وفيه تزكية بأن الأفندي المشار إليه يتصف بالنشاط والهمة وهو مشهور ومعروف بذلك، وفيه إقرار أيضاً بأن ما يتعلق بإرسال مقدار من الأموال إليه من أجل التخفيف عنه هو أمر منوط بصاحب المقام العالي لا غيره. وورد مثال آخر في وثيقة أخرى مؤرخة في (23 ذو القعدة سنة 1286هـ الموافق 24 فبراير سنة 1870م)⁽⁹⁴⁾، وكانت موجهة إلى نظارة الداخلية حيث قدمت فيها مشيخة الحرم النبوي، عرضاً للحالة الصحية السيئة التي وصل إليها صاحب السعادة سليمان باشا معاون شيخ الحرم النبوي، والتي يبين فيها إصابة المذكور بداء القلب، وضعف النظر، وتعرض لعدة نكسات صحية بسببها، ورغم ذلك فهو لا يزال يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب، إلا أن ذلك المرض سوف يسبب له العجز عن العمل، وطالبت المشيخة بتكريمه من حضرة السلطان، باستمرار معاشه الحالي مع المخصصات الأخرى الممنوحة له، وفي حالة عجزه الكلي بسبب تلك العلة فمن الضروري حمايته من عذاب السؤال، ومواصلة منحه المعاش والمخصصات المذكورة وهو يتألف من ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلثين غروش، وخمسة أوقية من القمح، وسبعة وثلثين ونصف أوقية من الشعير يومياً، كما اقترحت المشيخة أيضاً في حالة عجزه الجزئي إضافة خمسة أوقية من القمح وأوقية من الزيت وأوقية من الأرز، واستبعاد الشعير لكونه ليس من الأمور المهمة ويمكن الاستغناء عنها.⁽⁹⁵⁾ ومن صور مطالبات المشيخة بالحقوق المالية لموظفي الحرم النبوي ما ورد في وثيقة موجهة إلى نظارة المالية ولكنها بدون تاريخ؛ إلا أن فيها بيان أن شيخ الحرم النبوي أرسل تحريرات إلى المنظور العالي يطالب فيها بمنح رفعت أغا نائب شيخ الحرم مبلغ يقدر 97173 قرش، وتسليم أمين الصرة الهمايونية 33000 قرش وكسور من معاش القائمقامية، ودفع مبلغ وقدره 63387 قرش من خزينة المديرية⁽⁹⁶⁾، وفيما يتضح من الوثيقة الأخيرة أن الأموال التي طالبت بها المشيخة للأغا نائب شيخ الحرم أما أن تكون رواتب ومعاشات متأخرة أو تكون حقوق نهاية خدمة، لأن الراتب الشهري لنائب شيخ الحرم لم يصل إلى ذلك الحد فيما اطلعت عليه من المصادر والوثائق. وفي صورة من صور مطالبات مشيخة الحرم النبوي بحقوق موظفي المسجد النبوي أوضحت وثيقة مؤرخة بتاريخ (25 ربيع الأول سنة

1310 هـ الموافق 16 أكتوبر سنة 1892 هـ⁽⁹⁷⁾، وكانت موجهة من دائرة مكاتبات الداخلية إلى نظارة الأوقاف السلطانية ثم تبعتها وثيقة أخرى مؤرخة ب (25 ربيع 20 ربيع الآخر سنة 1310 هـ الموافق 10 نوفمبر سنة 1892 م)⁽⁹⁸⁾، وكانت موجهة من دائرة مكاتبات الداخلية إلى ولاية الحجاز ونظارة المالية، وتفيد بأن شخص يدعى اسماعيل أفندي كان ينال معاشاً شهرياً يقدر بثلاثمائة غروش من الخزينة الديوانية، نظير قيامه بوظيفة مسؤولية الزجاج والأسلاك بالحرم النبوي الشريف، وقد تراكم ذلك المبلغ مع مرور الزمن، ولذلك أرسلت كل من مشيخة الحرم النبوي ومديريته خطاباً مشتركاً تطالبا فيه بصرف مستحقاته المتراكمة، وعندما أحييت تفاصيل المسألة إلى نظارة المحاسبة، أُنضج أن المعاشات المتراكمة للمشار إليه من عام (1306 هـ - عام 1308 هـ / 1889-1891 م) قد بلغت ثمانية عشر ألف ومائة غروش، وقيل ثمانية عشر ألف ومائتين وعشرة غروش⁽⁹⁹⁾، كما تبين أنه لم يستلم معاشات سنة (1307 هـ / 1890 م) كاملة، ويمكن حساب مبالغها مع مخصصات الداخلية للسنوات التي سبقتها منذ سنة (1304 هـ حتى سنة 1307 هـ / 1887-1890 م)، ولذلك تم تنظيم وإعداد أربع حوالات بناءً على الأمر الصادر من نظارة الأوقاف السلطانية من ولاية سوريا، وقد أصدرت نظارة المالية مذكرة في ذلك، ومن الضروري تسليم المبالغ المتراكمة لأصحابها، وأفادت بأن المبالغ المخصصة لعام (1308 هـ / 1891 م)⁽¹⁰⁰⁾ سوف ترسل مع الصرة السلطانية. وتدل على استمرار تحمل مشيخة الحرم النبوي مسؤولية المطالبة بحقوق الموظفين وثيقة مؤرخة في تاريخ (14 رجب سنة 1317 هـ الموافق 18 نوفمبر سنة 1899 هـ)⁽¹⁰¹⁾، تدور حول إشعار دائرة مكاتبة الداخلية لمشيخة الحرم النبوي بعدم وصول أمر خاص بمعاش شخص يدعى محمد بروبي أفندي كان يعمل أيضاً في وظيفة مسؤول الزجاج والأسلاك بالحرم النبوي الشريف، ومما يظهر لنا أن ذلك الإشعار كان رداً على استفسار المشيخة حول الأموال المتراكمة من معاش الشخص المذكور لعدة سنوات بدأت من سنة (1313 هـ حتى سنة 1315 هـ / 1895-1897 م). ولذلك نستطيع القول بأن مشيخة الحرم النبوي، كانت تتولى مهمة المطالبة بحقوق الموظفين، بحكم مسؤوليتها الإدارية عنه، ولم تَدخر جهداً في ذلك حسب الصلاحيات الممنوحة لها وكان الكثير من تلك المطالبات تكمل بالتنفيذ من الجهات المسؤولة في الاستانة⁽¹⁰²⁾.

متابعة شؤون مديونيات الموظفين:

كانت مشيخة الحرم النبوي مسؤولة عن متابعة مديونيات منسوبي الحرم، أثناء فترة عملهم أو بعد انتهاء مدتها، وقد ورد في الوثائق العثمانية ما يثبت ذلك، حيث أشارت وثيقة مؤرخة (4 ربيع الأول سنة 1304 هـ الموافق 30 نوفمبر سنة 1886 م)⁽¹⁰³⁾ وهي عبارة عن خطاب موجه إلى مشيخة الحرم النبوي الشريف⁽¹⁰⁴⁾ يفيد بأن شخص يدعى محمد على أفندي من أهالي المدينة المنورة، ومن الأئمة السابقين بالحرم النبوي، قد تقدم بطلب يفيد بأنه أخذ أموال مع الفائدة ديناً من شخص آخر اسمه عمر زاهد أفندي المقيم بالمدينة المنورة، وقد عمد إلى تخصيص معاشه الشهري الذي كان يأخذه من الخزينة النبوية الجليلة لتسديد ذلك الدين، في فترة ما بين بداية سنة (1290 هـ وحتى نهاية سنة 1297 هـ) -أي قرابة ثماني سنوات- وبعد تسوية الدين بصورة

كاملة تبين وجود مبلغ متبقي يزيد عن خمسة وعشرين ألف غروش، ولذلك تم توقيف نصف معاشة⁽¹⁰⁵⁾ الذي كان يأخذه من الخزينة المذكورة، ويذكر الكاتب أنه من الواضح أن صاحب الدين قد أخذ أكثر من حقه، ويجب استرداد المبلغ الزائد وإعطائه له. أي للمدين محمد على أفندي. وجاء في نهاية الوثيقة توجيه للمشيخة ببذل الجهود من تحقيق ذلك. وقد صدرت وثيقة أخرى متعلقة بذات الشخص المذكور وهو محمد على أفندي إلى مشيخة الحرم النبوي مؤرخة بتاريخ (4 رجب سنة 1304هـ الموافق 29 مارس 1887م)⁽¹⁰⁶⁾ تفيد بتقديمه بطلب يدور حول منحه ربع معاشه لمساعدته في مواجهة حالة الفقر التي يعاني منها أبناؤه وعياله بسبب حجز معاشه بسبب الديون التي وقع فيها وتطلب من المشيخة بذل الجهود أيضاً من أجل إجراء ما هو مطلوب لمساعدته.

الإشراف على صرف المرتبات وفق دفاتر خاصة بها وإرسالها للخزينة السلطانية:

أشارت وثيقة مؤرخة في (21 شعبان سنة 1324هـ الموافق 10 أكتوبر سنة 1906م) صادرة من دائرة المكتبات بالخزينة السلطانية الخاصة وموجهة إلى السلطان العثماني⁽¹⁰⁷⁾، بأنها قد قامت بإرسال مبلغ وقدره مائة وعشرون ألف غروش من ضمن المرتبات إلى المدينة المنورة، وقد أرسلت وكالة الفراشة الشريفة دفترًا يحتوي على كيفية توزيع ذلك المبلغ المذكور، ومن جانبها قامت مشيخة الحرم النبوي الشريف بإرسال ذلك الدفتر طياً إلى الخزنة المذكورة ليكون صاحب المقام العالي على علم بتلك التفاصيل.

المهمة المالية الرابعة: مراقبة الشؤون المالية للخزينة النبوية:

كلف الدولة العثمانية مشيخة الحرم النبوي الشريف، بمراقبة الشؤون المالية للخزينة النبوية لكونها إحدى الفروع الإدارية بالمسجد النبوي، والتي تدخل ضمن صلاحياتها الإدارية، وقد أشارت الوثائق العثمانية إلى صور قيام المشيخة بهذه المهمة والتي تمحورت في إعداد التقارير، ورفع الخطابات، والإشعارات المختلفة إلى الإدارة المركزية والجهات ذات العلاقة في استانبول، وتفاوتت مواضيع تلك التقارير، والإشعارات فمنها ما كان يدور حول الوضع العام للخزينة المالية بالمسجد النبوي وطلب إرسال المعاشات والرواتب إليها، ومنها ما كان لطلب الدعم، والمساعدات لتغطية المصروفات، ومنها ما كان يدور حول متابعة ورود الحاجيات الخاصة بالحرم النبوي من عدمه. ومن الأمثلة على التقارير التي تدور حول الوضع العام للخزينة المالية بالمسجد النبوي وطلب إرسال الرواتب النقدية والعينية إليها وردت رسالة من الباب العالي إلى شيخ الحرم النبوي في تاريخ (20 رجب سنة 1284هـ الموافق 17 نوفمبر سنة 1867م)⁽¹⁰⁸⁾ يبين فيها أن القطعتين التي أرسلت من قبل شيخ الحرم النبوي، والتي تحتوي على تقرير بالأوضاع المالية للخزينة النبوية، وطلب إرسال ما تحتاجه المدينة من الرواتب النقدية والعينية، فقد تم الاتصال بشأنها مع نظارة المالية الجلييلة، وأرسلت القطعة الخاصة بنظارة الأوقاف الهاميونية إليها، وسوف يتم الرد بعد صدور التوجيهات من الجهات المسؤولة، وعليها سيصدر قرار في ذلك من الخزينة الجلييلة لبيان كيفية إرسال الرواتب النقدية والعينية إلى الخزينة النبوية في المدينة المنورة. ومن الأمثلة على طلب الدعم لتغطية المصروفات وردت أيضاً رسالة من الباب العالي إلى شيخ الحرم النبوي في تاريخ (25

شعبان سنة 1285هـ الموافق 11 ديسمبر سنة 1868م⁽¹⁰⁹⁾ تبين أن السلطان اطلع على المعروض المرسل من دولته والذي أبان فيه أن مبلغاً يقدر بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس من الأموال المحولة من مصر تعد من المديونيات القديمة، وطلب أموالاً إضافية غيرها لتغطية المصروفات التي وقعت، ولذلك تم التواصل مع نظارة المالية التي أفادت بأنها أرسلت ما مقداره ستة آلاف كيس مع أمين صندوق جدة المعين من قبل الخزينة، وأفهمت ولاية الحجاز بإرسال مبالغ كافية إلى المدينة المنورة للقضاء على الضيق المالي الذي حل بالخزينة النبوية. ومن الأمثلة على طلب إرسال المعاشات المخصصة للخزينة النبوية أشارت وثيقة مرسلة من الصدارة إلى نظارة المالية⁽¹¹⁰⁾ إلى ورود خطاب مشترك من مشيخة الحرم النبوي ومديريته في (25 ذو القعدة سنة 1319هـ الموافق 6 مارس سنة 1902م) طالبان بإرسال معاشات إلى الخزينة الديوانية رفقة الصرة السلطانية اعتباراً من عام (1320هـ / 1903م) وأرسال ما تبقى من معاش عام (1319هـ / 1902م) بعد التوزيع إلى الخزينة الديوانية وأما المثال على مراقبة مصروفات الخزينة النبوي فقد وردت وثيقة مؤرخة في (5 محرم سنة 1320هـ الموافق 14 أبريل سنة 1902م)⁽¹¹¹⁾، تفيد بصرف مبلغ وقدره خمسة آلاف وخمسمائة واثنين وتسعون غروش وثلاثون باره، من أجل فرش دائرة الوقف الخاصة بمشيخة الحرم النبوي الشريف، وفي ذلك ورد خطاب رسمي مشترك من مشيخة الحرم ومديريته حول إعطاء الإذن بخصوص قيد المبلغ المذكور، ولهذا الخطاب صدرت إفادة من دائرة المنصرفات تتعلق بأهمية عرض ذلك الطلب على صاحب المقام السامي الصدر الأعظم. ومن الأمثلة على التقارير التي تبين مراقبة مشيخة الحرم النبوي لما يدور حول وصول الحاجيات المطلوبة للحرم النبوي من عدمه، أرسل شيخ الحرم النبوي الفريق أول عثمان فريد باشا إلى نظارة الخزينة السلطانية الخاصة خطاب يفيد فيه بوصول جزء من المهمات التي أرسلت إلى الحرم النبوي إلى المدينة المنورة، وبقاء جزء آخر في ينبع، ونقلها إلى المدينة يحتاج إلى أموال، وذكر بأن الأموال الموجودة في الخزينة النبوية غير كافية، ولذلك تمت مطالبة إدارة التبغ بتوفير مبلغ سبعمائة مجيدي من الفضة⁽¹¹²⁾ للقيام بالمطلوب لنقل تلك الحاجات إلى المدينة المنورة. وفي تلغراف أرسله أيضاً الفريق أول عثمان فريد باشا شيخ الحرم النبوي ومحافظ المدينة المنورة، إلى نظارة الخزينة السلطانية كجواب بتاريخ (21 مارت سنة 1322هـ) يفيد فيه بأنه رغم المطالبة بالمبلغ المذكور في الوثيقة السابقة لم يصدر حتى وقته أي نوع من أنواع الإشعارات من الإدارة المعنية بخصوص صرفه، وبالتالي لم يكن في الإمكان إعطاء المبلغ، ولهذا صدرت تبليغات بواسطة برقية إلى الموظف المشار إليه من أجل الإسراع في تسوية المبلغ المذكور ومن ثم بيان النتيجة.⁽¹¹³⁾ ثم صدر التوجيه من الخزينة السلطانية في تاريخ (4 شباط سنة 1322هـ) إلى إدارة التبغ باستانبول، بتسوية المبلغ المذكور للمشيخة النبوية وورد توجيهه أيضاً إلى إدارة البنك العثماني بتوفير المبلغ حساباً على الخزينة الخاصة⁽¹¹⁴⁾.

المهمة المالية الخامسة: الإشراف على الشؤون المالية للعاملين في مختلف القطاعات بالمدينة المنورة:

أظهرت العديد من الوثائق العثمانية وبعض المصادر والمراجع التاريخية الأخرى، جوانب من صور قيام مشيخة الحرم النبوي بمهمة الإشراف على الشؤون المالية للعاملين في القطاعات

الخدمية بالمدينة المنورة ، وتمثلت تلك الصور في المطالبة بصرف المعاشات الخاصة بمن هم على رأس العمل، وصرف الإعانات لورثة المتوفي منهم، وصرف رواتب المتقاعدين وغيرها، ومن أمثلة ذلك ما ورد في رسالة من الباب العالي مؤرخة في (17 رجب سنة 1285هـ الموافق 3 نوفمبر سنة 1868م) جاءت رداً على إشعار من دولة شيخ الحرم النبوي يطلب فيه تخصيص مبلغ مالي يقدر بحوالي مائتي قرش راتباً شهرياً، لأولاد طبيب المدينة المنورة المتوفي حسن أفندي وهم صدقي أفندي، ومحمد، وعلي، وابنته فاطمة، حيث يحصل كل واحد منهم على خمسين قرشاً، على أن ينقطع الصرف عن الأولاد في حال وصول الابن سن العشرين، بينما يقطع عن البنت حينما تتزوج، وجاء في الرسالة أن مجلس الشورى قد وافق على ذلك الطلب وأحيل الموضوع إلى نظارة المالية الجلية لاعتماده، وطلب الباب العالي من شيخ الحرم النبوي بذل الجهد والهمة في إنهاء الموضوع⁽¹¹⁵⁾. وفي مثال آخر يبين قيام مشيخة الحرم النبوي بمهمة صرف رواتب الموظفين أشارت وثيقة مؤرخة (1 كانون الأول سنة 1310هـ)⁽¹¹⁶⁾ وكانت موجهة من نظارة الشؤون المالية إلى نظارة الداخلية، إلا أنه تم تعيين شخصاً يدعى يعقوب أفندي جراحاً بصيدلية الغرباء بالمدينة المنورة، وتقرر إعطاؤه معاشه من الخزينة النبوية الجلية من تاريخ مباشرته لعمله، وكان معاشه عبارة عن مواد غذائية تتكون من الخبز واللحم، والأرز، والقهوة، والحمص، والملح، والبصل، والزيت، والقمح، والشعير، ومجموعة من المنظفات، كالصابون وأدوات الإنارة كالشموع، والحطب وغيرها؛ وعلى الرغم من ذلك إلا أن مخصصاته لا زالت تأتي من الخزينة الديوانية، ولا بد من أمر من الخزينة النبوية لتسوية المسألة، واستكمالاً لتسوية الموضوع صدرت وثيقة أخرى من دائرة مكاتبات الداخلية إلى نظارة المالية الجلية في تاريخ (1 رمضان سنة 1312هـ الموافق 26 فبراير سنة 1895م)⁽¹¹⁷⁾ تفيد بأنه بعد إجراء الاتصالات مع مشيخة الحرم النبوي ومديريته ورد خطاب مشترك منهما يشتمل على تفاصيل تسوية المسألة الخاصة بالموظف يعقوب أفندي آنف الذكر وكذلك معاشات المعينين في الوظيفة السابقة، على النحو الذي يصرف به معاشات نظرائهم أي اعتباراً من مباشرة العمل، ويجب أن تتم التسوية بإحالة المخصصات المذكورة إلى تخصيصات الداخلية، وبذلك تدخل ضمن مخصصات الداخلية بولاية الحجاز، وبعد إجراء المعاملة الخاصة بذلك والمتعلقة بالشخص المذكور يعقوب أفندي تمت مخاطبة ولاية الحجاز لتنفيذ الأمر. كما أن من الصور التي تبين قيام مشيخة الحرم النبوي بمهمة صرف المعاشات للموظفين العاملين في القطاعات العامة، ما جاء في وثيقة مؤرخة في (11 تشرين الأول سنة 1316هـ)⁽¹¹⁸⁾ وكانت موجهة من شركة التبغ إلى نظارة الداخلية السلطانية، وجاء فيها بأن المصلحة اقتضت إرسال نقاش، ونجار، وحجار إلى المدينة المنورة وتقرير معاش كل واحد منهم بمبلغ مقدر بستمائة غروش، وصدر أمر إلى مشيخة الحرم النبوي بإعطاء المعاشات شهراً بشهر، وإرسال السندات الخاصة بها إلى صاحب المقام الناظر، أما فيما يخص إشراف مشيخة الحرم النبوي على طلب وصرف الإعانات والمساعدات المقدمة للمتقاعدين فقد أشارت إلى ذلك وثيقة مؤرخة في (5 ربيع الآخر سنة 1319هـ الموافق 21 يوليو سنة 1901م)⁽¹¹⁹⁾ وهي صادرة من دائرة مكاتبات الصدارة العظمى وموجهة إلى نظارية المالية، وتحدث عن تداول الإشعار الصادر

من مشيخة الحرم النبوي الذي يدور حول الحوالات الخاصة بالمساعدات المقدمة إلى المتقاعدين والأيتام والأرامل من العسكريين، وأنه صدر الأمر في برقية إلى ولاية بيروت حول ضرورة إعطاء تلك الأموال وتسويتها. وقد كانت مشيخة الحرم النبوي ومديريته مسؤولة بشكل مباشر عن صرف المرتبات العينية الخاصة بالمدينة المنورة وفق دفتر يوضح الاستلام والتسليم للمستحقين، وقد بينت ذلك بوضوح تام وثيقة كان موجهة من نظارة المالية إلى مديرية الحرم النبوي الشريف في تاريخ (17 شباط سنة 1322هـ)⁽¹²⁰⁾، كانت عبارة عن خطاب جواب لخطاب مشترك من مشيخة الحرم النبوي ومديريته قد أرسل إلى نظار المالية في تاريخ (5 تموز سنة 1322هـ)، وقد حثت الوثيقة على أهمية قيام صاحب المقام العالي مدير الحرم النبوي باستلام المؤن الخاصة بأهل المدينة من ينبع ومن ثم توزيعها على المستحقين بناء على دفتر استلام تخصص إحدى صفحاته لما تم استلامه، وتخصص صفحة أخرى لما تم توزيعه، ويقوم بختمه وإيداعه مع السندات إلى دائرة المحاسبة بلواء المدينة المنورة، التي يجب عليها أن تتأكد من أن التوزيع كان وفق القانون.

المهمة المالية السادسة: الإشراف على الشؤون المالية العامة بالمدينة المنورة:

بما أن مشيخة الحرم النبوي كانت تتولى مهمة مراقبة الشؤون الإدارية لمعظم القطاعات العامة في المدينة المنورة، فمما لا شك فيه بأن مهمة الإشراف على شؤون مالياتها جزء لا يتجزأ من تلك المهمة ونذكر من الأمثلة التي تبين قيامها بمراقبة الشؤون المالية ما يلي :

الإشراف على صرف المنح والعطايا السلطانية:

ومما يدل على ذلك وثيقة مؤرخة في (27 صفر سنة 1294هـ الموافق 13 مارس سنة 1877م)⁽¹²¹⁾، وكانت موجهة إلى نظارة الأوقاف السلطانية، وجاء في تلك الوثيقة أنه يوجد مبلغ من المال يقدر بمائة ألف غروش، من العطية السلطانية المخصصة لأهالي المدينة والمجاورين فيها، وقد صدر قرار بتوزيع فرق الصرف على المحتاجين، وتم شرح ذلك لوكيل مدير الحرم النبوي، إلا أنه لم يوافق على ذلك الأمر، وقد وردت مذكرة بهذا الخصوص من طرف سعادة محافظ المدينة المنورة السابق علي باشا، وأرسلت إلى صاحب الدولة، ويطلب كاتب الوثيقة إجراء ما هو لازم وفقاً لما جاء في هذه المذكرة، مع الإحاطة علماً برأي صاحب المقام العالي، وجاء الرد في وثيقة مؤرخة ب (5 ربيع الآخر سنة 1294هـ الموافق 19 أبريل سنة 1877م)⁽¹²²⁾ موجهة إلى محافظ المدينة المنورة وشيخ الحرم النبوي الشريف وأوضح بأنه قد أحيلت المسألة إلى إدارة المنصرفات، حيث أجريت التدقيقات المتعلقة بالسجلات من طرف نظارة الأوقاف السلطانية، واتضح منها بأن العطية السلطانية البالغة مائة ألف غروش كانت من ضمن مبلغ المائة وواحد وتسعين ألف واثنين وعشرين غروش المخصصة من الخزينة السلطانية الخاصة، وكان الحساب المتبع منذ القديم هو أن الليرة الواحدة تعادل مائة غروش، وأن المجيدي يعادل عشرين غروش، ووفقاً لذلك الحساب كان تجرى عملية التوزيع ولم يقم موظفو الخزينة النبوية الجليلة بإخراج هذه المعاملة إلى خارج مستحقها، وبالطبع فإنه يوجد فرق بسيط للغاية من تلك المبالغ. ومن الممكن منحه لبضعة أشخاص مما يجعلهم في رضا تام. والحاصل أن العطية السلطانية المذكورة ظلت تُرسل منذ سنوات

خلت وتوزع على تلك الصورة. وبالتالي فإن الإخلال بها يؤدي إلى انكسار قلوب عدد كبير من الناس ممن تأقلموا على أخذها. وعلى النحو الذي تم به شرح ذلك وتوضيحه، تقوم الخزينة السلطانية الخاصة بإعطاء العطية السلطانية المذكورة، ومن ثم توزيعها عينياً كما كان ذلك في السابق، وهو أمر يوافق الحال والمصلحة. كما أن شيخ الحرم النبوي كان مكلفاً بتوزيع العطايا التي يأمر بها المسؤول الزائر للمدينة المنورة، كما جاء في الرحلة الأنوربة التي قام بها وكيل القائد وناظر الحربية أنور باشا، عندما أمر بتوزيع ألفي ليرة على الفقراء، وأعطى مثلها لشيخ الحرم النبوي لتوزيعها على الموظفين في الحرم النبوي الشريف من الخطباء، والأئمة، والمؤذنين، والفراسخين، والبوابين، والكناسين، وغيرهم⁽¹²³⁾. ويتضح من الوثيقتين السابقتين، أن وكيل مدير الحرم النبوي كان يملك صلاحية الموافقة على توزيع فرق الصرف من عدمه، وكان موقف الرفض منه صحيحاً وموافقاً للمصلحة، كما يتضح بأن عدم تقيده بتوجيه إدارة محافظة المدينة المنورة له، يثبت بأن إدارة مشيخة الحرم النبوي والعاملين فيها حسب مراتبهم الوظيفية لا يخضعون لإدارة المحافظة، وإنما يعود ارتباطهم بشيخ الحرم النبوي الذي يرتبط مباشرة بمركز السلطة في استانبول، وجاء الرد موافقاً لقراره فقد أوضح بأن الجهات المسؤولة قامت باتخاذ الإجراءات وإحالة المسألة إلى إدارة المنصرفات لإجراء التدقيقات اللازمة والتي أفادت بأن ذلك المبلغ المذكور كان جزء من مبلغ يقدر بمائة وواحد وتسعين ألف واثنتين وعشرين غروش، مخصصة من الخزينة السلطانية الخاصة التي ترسل كل سنة مع الصرة السلطانية المخصصة لأهالي المدينة، وأن موظفي الخزينة النبوية لم يقوموا بصرف الأموال خارج مستحقها، وإن حدث فرق وكان بسيط للغاية من تلك المبالغ فمن الممكن منحة لبضعة أشخاص من المحتاجين لكسب رضاهم، كما يتضح أن شيخ الحرم النبوي كان يتمتع بالثقة من جهة المسؤول الزائر للمدينة المنورة الذي يأتونه على توزيع عطايه على أهالي المدينة، من الفقراء، وغيرهم من الموظفين العاملين في المسجد النبوي، على اختلاف رتبهم وأعمالهم.

الإشراف على تنظيم وتوزيع شهادات وأموال الإكراميات:

دأبت الدولة العثمانية على إرسال شهادات، وأموال الإكراميات المخصصة لأئمة المسجد النبوي، وخطبائه، ومؤذنيه والسادات والأهالي والمجاورين في المدينة المنورة من فترة إلى أخرى، وقد تولت مشيخة الحرم النبوي الإشراف على تنظيم تلك الإكراميات وتوزيعها وفق نظام محدد⁽¹²⁴⁾ ويتم تدوينها في سجلات ودفاتر خاصة، وتقوم بإرسال الإشعارات إلى الجهات العليا في الدولة كالصدارة العظمى ونظارة الداخلية وغيرها عندما يظهر الاختلال أثناء عملية توزيعها، حيث أشارت العديد من الوثائق إلى مثل هذه الإجراءات، ومنها وثيقة مؤرخة في (3 رجب سنة 1318هـ الموافق 7 نوفمبر سنة 1900م)⁽¹²⁵⁾، وكانت صادرة من دائرة مكاتبات الداخلية إلى مشيخة الحرم النبوي، وفيما يظهر للباحث أنها عبارة عن رد من نظارة الداخلية على رسالة سابقة أرسلتها بصيغة مشتركة كل من مشيخة الحرم النبوي ومديريته في ذلك الخصوص، إذ تبين فيها أن ناظر الداخلية قد أطلع على الأوراق التي تم إرسالها من المشيخة النبوية الجليلة والمديرية العليا إلى الصدر الأعظم في تاريخ (16 أغسطس سنة 1318)، وأوضح فيها أيضاً معتمداً على ورقة الحسابات الصادرة من المحاسبة

وجود بقايا أموال طائلة من أموال العُشر خلال الفترة الممتدة من عام (1304هـ - 1315هـ/1887م- 1897م)، وتوجد تلك الأموال في الدوائر المركزية، وفي الولايات البعيدة، والتي يتم تسليمها بشكل سنوي إلى خزينة النظارة، وقد أرسلت دائرة مكاتبات الداخلية فيما يتعلق بتلك الأموال وثيقة أخرى مؤرخة في (7 رجب سنة 1318 الموافق 11 نوفمبر سنة 1900م)⁽¹²⁶⁾ إلى أكثر من جهة حكومية على رأسها صاحب المقام قائد الجيش، ونظارات المالية والبحرية والعدل، والخزينة السلطانية وحفظ الأمن الجلييلة، وأمانة المدينة المنورة، وبينت أنه عندما لوحظ عدم انتظام أموال تلك الإكراميات وأخذت تدخل في بعضها البعض، قامت مشيخة الحرم النبوي ومديريته بإرسال أوراق بصورة مشتركة إلى صاحب المقام العالي الصدر الأعظم، وإلى نظارة الداخلية، حيث طلبت مشيخة الحرم ومديريته ضرورة إرسال أموال تلك الشهادات كاملة وإرسال مقدار مناسب من الإكراميات لتشمل أكبر عدد ممكن من أهالي المدينة، ولأن المبالغ المذكورة بلغت ثلاثمائة وثلاثة وتسعين ألف ومائتي غروش في الفترة الممتدة من عام 1304هـ - 1315هـ/1887م-1897م) في كل من الدائرة العسكرية، ودائرة حفظ الأمن_ وأدى هذا الأمر إلى وقوع الشكاوي، وبينت نظارة الداخلية بأنها غير مسؤولة عما حدث، وإنما تقع المسؤولية على الجهات التي بقيت فيها الأموال، وأمرت باتخاذ كافة الإجراءات والسبل المناسبة التي تؤدي إلى إرسالها مع الصرة السلطانية، كما تم إرسال رد من مكاتبات الداخلية إلى مقام الصدر الأعظم حول ذات الموضوع، في وثيقة مؤرخة في ذات التاريخ السابق أي في (7 رجب سنة 1318هـ الموافق 11 نوفمبر سنة 1900م)⁽¹²⁷⁾، بينت فيه أن الأموال المذكورة عندما وصلت إلى خزانة نظارة الداخلية في الفترة المذكورة آنفاً؛ تم تحويلها للحفظ في البنك العثماني بناءً على قرار صادر في هذا الخصوص من مجلس شورى الدولة، وتم إجراء ترتيبات من ذات المجلس حول ترتيب تلك المعاملات وتم إرسالها إلى مستحقيها على أربع دفعات، وفي بعضها تم إرسال إكراميات بعض الأشخاص كاملة في حين أرسل نصف مقدار شهاداتهم، وبينت تلك الوثيقة أيضاً أن سبب إيقاف العُشر من المركز بشكل سنوي كان لضرورة استمراية المعاملات العامة وانتظامها وقد صدر قرار بذلك من مجلس الدولة في عام (1305هـ/1888م)، حيث تقوم الدوائر المركزية بتسليم العُشر إلى خزينة النظارة في مايس بينما تقوم الولايات البعيدة بالتسليم في بداية أغسطس، وأفادت أيضاً بأن عوائد الأموال في الخزينة الجلييلة بلغت أكثر من مليون وثلاثمائة غروش حسب إفادة نظارة المحاسبة، وبالرغم من ذلك لم يتم إرسال أي مقدار منه لعدم امتثال غالبية الدوائر المركزية والولايات البعيدة للقرار الصادر، وبالتالي يجب إرسال الأموال كما سبق بيانه على أربع دفعات، وقد أعدت البرقيات المتعلقة بهذه القضية إلى الدوائر المركزية والولايات البعيدة المعنية. ويمكن أن نستخلص مما سبق، أن مشيخة الحرم النبوي الشريف كانت مخولة بالنظر في طريقة توزيع الإكراميات على مستحقيها في المدينة المنورة، ويحق لها مراسلة الصدر الأعظم بشكل مباشر عندما يظهر في ذلك الخلل الذي يؤدي إلى تداخل بعضها في بعض، بطريقة تؤدي إلى عدم وصولها ووقوع الشكاوي من مستحقيها، مما يؤدي إلى استجابة الدوائر والجهات المعنية في إرسال المعاملات والأموال بطريقة منظمة كل سنة.

الاشتراك مع محافظة المدينة المنورة في مراقبة تنفيذ رسوم الخدمات المختلفة:

أوضحت وثيقة صادرة من محافظ المدينة المنورة الفريق أحمد باشا ومؤرخة في 13 رجب سنة 1319هـ الموافق 26 أكتوبر سنة 1901م⁽¹²⁸⁾، يفيد فيها بأن مشيخة الحرم النبوي قامت بإرسال صورة من المرسوم الموجود في الخزانة النبوية الجلييلة، والذي ينص على ألا تقوم المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة بأخذ أي أموال نتيجة الدعاوى المرفوعة، وعلى ذلك تم إشعار القاضي بإجراء كافة المعاملات وفقاً للمرسوم، إلا أنه لم يقيم بتنفيذ ذلك من أجل مصالحه الشخصية، وألحق بذلك الضرر بمصالح الأهالي في تأخير معاملات من لم يدفع له الأموال نظير تلك المعاملات، والتمس المحافظ طلباً من الخليفة بإنقاذ أهالي المدينة من إساءات ذلك القاضي لكونه مخالفاً للمرسوم السلطاني وبالتالي يكون مخالفاً للشرع، ويجب عزله وتعيين قاض آخر مكانه يتميز بالخبرة والاستقامة.

الإشراف على جباية الخرج⁽¹²⁹⁾ من المحاكم الشرعية:

جرت العادة أن يتم استخراج الخرج من أجل الإعلانات الشرعية التي تقوم بإعدادها المحاكم الشرعية بالحرمين الشريفين، وقد أوضحت وثيقة صادرة من أمير مكة المكرمة الشريف عون الرفيق ووالي الحجاز أحمد راتب في تاريخ (20 أيلول سنة 1317هـ)⁽¹³⁰⁾ مثل تلك العادة حيث قال فيها: أنهما لاحظا أنه في الفترة التي كان فيها الحجاز واقعا تحت إدارة مصر، لم تقم محكمة المدينة المنورة بأخذ الخرج. وفي الوقت نفسه تم تحصيل ذلك في عام ألف ومائتين واثنين وخمسين بواسطة مصر، ومع ذلك لم يتم إنفاذ الأحكام الواردة في المرسوم السامي الصادر في ذلك الشأن، ومن جانبها قامت المشيخة العلية للحرم النبوي الشريف بإصدار إشعار يدور حول الموضوع المذكور، وإثر ذلك الإشعار صدر مرسوم سام شريف من حضرة السلطان يدور حول إنفاذ ما تمت الإشارة إليه. وأكد أن استمرار الحال بهذه الصورة يقود إلى حرمان الموظفين الشرعيين من استلام مخصصاتهم من ذلك الخرج. وعدم تحصيله يقود إلى تأخير مصالح العباد وإعاقتها، وهو الأمر الذي يخالف تماماً ما أشار إليه صاحب الرحمة جناب الخليفة الأعظم. وأخبرا الكاتبان بأنه على ما سبق ذكره فقد صدر إشعار إلى مقام مشيخة الإسلام من أجل إجراء ما هو مطلوب كما كان ذلك في السابق. ويلتزمان الحصول على الإذن السامي من جناب الخليفة الأعظم لإجراء ما هو لازم. ومن هذه الوثيقة يتضح أن المدينة المنورة لم تكن لها الاستقلالية الإدارية الكاملة، بل كانت تخضع لوالي الحجاز، وشريف مكة، وكانت مشيخة الحرم النبوي تتولى إرسال الإشعارات والتقارير التي تراقب الأعمال الإدارية والمالية التي كانت تقوم بها الجهات الحكومية في المدينة المنورة، بما فيها المحاكم الشرعية، لتقويم أدائها، وتصحيح أخطائها. كما يبدو منها أيضاً أن المحاكم استمرت في الامتناع عن أخذ الخرج على المعاملات إلى تاريخ تقديم العريضة لذلك طلب كاتبها إلتماس للحصول على الإذن من جناب الخليفة لعمل اللازم حيال ذلك الأمر.

الخاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد

فقد تناول البحث في هذه الدراسة الحديث عن سلطة شيخ الحرم النبوي، والمهام الإدارية، والمالية التي كان يكلف بها من قبل الدولة العثمانية طيلة العصر العثماني، والتي دلت على المكانة الرفيعة، والمرموقة التي كان يحتلها لدى السلطات العثمانية في مختلف فترات حكمها لإقليم الحجاز، فقد أوكلت بمهام تفرد بها عمّن سواه من أرباب المناصب الأخرى، وقد توصل الباحث في نهاية هذه الدراسة إلى عدة نتائج أوجزها فيما يلي:

أن منصب شيخ الحرم النبوي في العهد العثماني كان يمثل أهم المناصب الوظيفية في فترات مختلفة من حكم الدولة على المدينة المنورة، فبعد أن سارت الدولة العثمانية على نهج المماليك في تعيين مشايخ الحرم النبوي في بداية الحكم العثماني، ليكون موظفاً يتمتع بالصفة الدينية في بادئ الأمر لارتباطه بالمسجد النبوي- أعادت تنظيم إدارة المشيخة الجليلة للحرم النبوي- فأصبح لشيخه كافة حكم الأمور السياسية، والإدارية في المدينة المنورة منذ منتصف القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي، وبذلك تحول المنصب من صفته الدينية إلى الصفة الإدارية البحثية ومكث على تلك الصفة حتى نهاية الحكم العثماني في منطقة الحجاز بعد ثورة الشريف حسين بن علي في عام 1334هـ/1916م.

كان هدف الدولة العثمانية من رفع مكانة شيخ الحرم النبوي ليكون نداً لوالي الحجاز العثماني، وشريف مكة المكرمة، في إدارته المطلقة للمدينة المنورة، رغم عدم استقلاليته الكاملة، من أجل تقليل نفوذ الشريف في بلاد الحجاز وبالأخص في المدينة المنورة والأقضية التابعة لها، ولضمان ولاء شيخ الحرم النبوي لها، وقد ظهرت مكانته، في الألقاب التي منحها إياه في خطاباتها، وكذلك في لباسه الخاص، وفي مكانته الاجتماعية داخل المدينة، وخارجها أثناء استقبال الوفود والشخصيات الهامة أو توديعها.

أن المعين في ذلك المنصب كان يتحمل عدداً من المهام الإدارية، والمالية، زادت على مهامه الأساسية التي كانت متمثلة في خدمة المسجد النبوي الشريف، بتوفير احتياجاته، ومراقبة العاملين فيه، فشملت الإشراف على سير العمل في مختلف القطاعات الخدمية في المدينة المنورة، فكانت المهام الإدارية تتركز في الإشراف على أوقاف الحرم النبوي داخل المدينة، وخارجها، وحفظ الأمن، ومراقبة سير قوافل الحجاج، وحالاتهم الصحية، ومراقبة الفساد، وغيرها، بينما كانت المهام المالية تتركز على توزيع أموال الصرة السلطانية، والجارية المصرية، والمطالبة بمستحقات الموظفين في المسجد النبوي، والدفاع عنها، والإشراف على صرف المرتبات، ومراقبة الشؤون المالية للخزينة النبوية، والإشراف على الشؤون المالية العامة في قطاعات المدينة المنورة، وغيرها من المهام الأخرى. هذا والله ولي التوفيق.

الهوامش:

- (1) على حافظ: فصول من تاريخ المدينة المنورة، (ط3، 7141هـ / 6991م)، ص 53، ص 53..
- (2) الصرة الرومية: هي عبارة عن أموال ترسل من الدولة العثمانية لأهالي الحجاز كل عام مع محمل الحج سواء الشامي أو المصري، انظر، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، ص 441؛ وانظر محمود عامر، «المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية»، (مجلة دراسات تاريخية، العددان 711-811، كانون الثاني — حزيران، عام 2102م، ص 573.
- (3) محمد هزاع الشهري: المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني، (ط1، مصر، دار القاهرة 3002م)، ص 773، 883.
- (4) محمد على فهم بيومي: المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، (ط1، القاهرة، دار القاهرة: 7241هـ / 6002م)، ص 25-45؛ محمد علي فهم بيومي: «وثائق الحرمين الشريفين في مصر من واقع دفاتر الصرة الرومية 7801-5721هـ / 6761-8581م»، (مجلة الدارة العدد الثالث، بتاريخ رجب 5241هـ، السنة الثلاثون)، ص 981.
- (5) رفيق الدين المراد آبادي: الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية 1021هـ الموافق 9871م، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، المشروع القومي للترجمة، (المجلس أكمل الت الأعلى للثقافة، القاهرة: 4002م)، ص 811.
- (6) المراد آبادي: الرحلة الهندية، ص 811.
- (7) عبد الباسط بدر: التاريخ الشامل للمدينة المنورة، (ط2، المدينة المنورة: 4141هـ / 3991م)، ج2، ص 233-043.
- (8) هو السلطان سليمان بن سليم الأول والذي يعد من أشهر سلاطين آل عثمان حيث تميز عصره بالقوة والنفوذ، تولى السلطنة عام 629هـ، وأضاف للدولة العثمانية الكثير من الولايات تلقب بالقانوني لأنه جمع الشرائع المؤسسية على أصل إسلامي ورتبها في مجموعة ظلت بموجبها الشريعة الوحيدة المعمول بها وبدون تعديل حتى زمن الإصلاحات في القرن التاسع عشر الميلادي، توفي أثناء حصاره إحدى القلاع في النمسا في العشرين من صفر من عام 479هـ / 6651م بعد أن دامت مدة حكمه قرابة ثمانية وأربعين سنة، وبعده بدأ عصر الضعف في الدولة العثمانية؛ أنظر مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف: الموسوعة التاريخية، موقع الدرر السنية على الإنترنت، ربيع الأول 3341هـ، الكتاب مرقم آلياً، ج8، ص 41.
- (9) محمد هزاع الشهري: المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني، ص 973.
- (10) عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري (المتوفى: 5911هـ): تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، المحقق: محمد العروسي المطوي، (ط1، تونس، المكتبة العتيقة: 0931هـ - 0791م)، ص 85.
- (11) محمد بن أحمد بن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ط1، دار النشر فرائز

- شتاينز- فيسبادن: 5931هـ / 5791م، أشرف على الطبع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت ، ج5، ص 291.
- (12) أنعم محمد الكباشي: المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفقاً للوثائق العثمانية، (ط1، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة المنورة: 6341هـ)، ص 73.
- (13) وليم أكسنولد: الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني 8091-0481م، ترجمة الدكتور عبد الرحمن سعد العراقي، ط1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1341هـ / 0102م، ص 162، 262.
- (14) نهلة شحات: «الحياة الاجتماعية للمدينة في العصر العثماني»، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ، كلية التربية بالمدينة المنورة، 3241هـ / 2002م، ص 362.
- (15) محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ط2، القاهرة، دار الزهراء: 0141هـ / 9891م، ص 13، 23.
- (16) تهاني الحربي: الحياة العلمية في المدينة المنورة، «03411- 7331هـ / 0371- 9191م»، ط1، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، 8341هـ ، ج1، ص 75.
- (17) المرجع السابق، ج1، ص 85.
- (18) أحمد سعيد سلم: المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري، ص 92- 34؛ قوجه مصطفى باشا: تقاليد الخدمة والشعائر في المسجد النبوي عام 6021هـ (مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة)، ص 31.
- (19) محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ط2، القاهرة، دار الزهراء: 0141هـ / 9891م، ص 43. التوثيق كاملاً لأنه ورد لأول مرة
- (20) أوليا جلبي: الرحلة الحجازية، ترجمة الدكتور الصفصافي أحمد المرسي، (القاهرة، دار الأفاق العربية: 9991م) ص 031، 131.
- (21) محمد فهيم بيومي: المغاربة في المدينة المنورة، ص 35.
- (22) راجية إسماعيل، «المدينة المنورة في عهد الدولة السعودية الأولى»، (مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثالث والأربعون)، ص 303.
- (23) الأرشيف العثماني، تصنيف 9. 11352. 1265/9/I.DH. 108 (no)
- (24) أنعم الكباشي: المدينة المنورة وفقاً للوثائق العثمانية، ص 04، 14.
- (25) محمد فهيم بيومي: المغاربة في المدينة المنورة ، ص 35.
- (26) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز مكة المكرمة -المدينة المنورة في الفترة 3821- 1921هـ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي فرع موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة، 5241 / 4002م، ص 911.

(27) راجية إسماعيل، «المدينة المنورة في عهد الدولة السعودية الأولى»، (مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثالث والأربعون)، ص، 403، 503.

(28) نفس المرجع، ص 303.

(29) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 051، 561، 081.

(30) الأرشيف العثماني، تصنيف (I.DH, 43337. no(106

(31) الأرشيف العثماني، تصنيف (I.DH. 43337, no(105

(32) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY5 no(112 .68/I.TAL. 42

(33) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 531، 631.

(34) الأرشيف العثماني، تصنيف (I.DH. 43124.no(103

(35) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY1. no(75 ,71/HHI.113

(36) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 921.

(37) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY1. no(111 ,47/HH.I. 78

(38) فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلاد،

تقديم خالد أرن، استانبول- تركيا، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية: 1102م ، ج4، ص

.151- 051

(39) الأرشيف العثماني، تصنيف (no(94 .57/Y.PRK.MK 1

(40) الأرشيف العثماني، تصنيف (no(23.121574/BEO 1621

(41) يمكن استنتاج أن قيمة الغروش الواحد في ذلك الوقت يعادل ما مقداره 2 ليرة و 11 بارة، إذا قمنا

بتقسيم عدد الليرات على الغروش الواردة وفق ما وردت في الوثيقة.

(42) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY2. no(89.43/LEV 31

(43) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY3. no(84.43/LEV 31

(44) الأرشيف العثماني، تصنيف (BEO 125505. no(114

(45) الأرشيف العثماني، تصنيف (BEO 125505. no(114

(46) الأرشيف العثماني، تصنيف (BEO 125505. no(116

(47) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY3. no (74 26/2-DH.MUI 52

(48) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY5. no(109 ,26/2-DH.MUI 52

(49) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY7. no(110 ,26/2-DH.MUI 52

(50) محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص 13، 23.

(51) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 59542، إشعار من الصدارة العظمى إلى مشيخة الحرم

النبوي بشأن القيام بعودة الأمن على الطريق التي يمر من عليها الحجاج والتصدي ومنع العربان

- الأشقياء من التعدي على الحجاج، بتاريخ 4721/9/4هـ، وأصلها في الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT. 312/UM.59. (no151).
- (52) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 71773، تعيين سليمان بك قائمقام ينبع البحر نائباً لشيخ الحرم النبوي، 4821/5/91هـ، وأصلها في الأرشيف العثماني، تصنيف 1 (LY2. no(120,21/I.SD 1
- (53) يوجد ختمين في الخطاب؛ الختم الأول لشيخ الحرم النبوي مكتوب في داخله (المستعين بالله عبده محمد أمين)، والختم الثاني لأمر مكة المكرمة مكتوب في داخله (عبدالله).
- (54) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 71773، تعيين سليمان بك قائمقام ينبع البحر نائباً لشيخ الحرم النبوي، 4821/5/91هـ، وأصلها في الأرشيف العثماني، تصنيف 1 (LY1.no(121,21/I.SD 1
- (55) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 71773، المصدر السابق.
- (56) المصدر نفسه.
- (57) الأرشيف العثماني، تصنيف 438 (LY1. no(58.13/A.MKT.MHM
- (58) الجديدة هي قرية من قرى الفريعات من بلي في محافظة العلا التي تقع في شمال المدينة المنورة وتدعى جديدة منقرة ؛ انظر حمد الجاسر: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ج1، ص 753.
- (59) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 04، 14.
- (60) تهاني الحربي: الحياة العلمية في المدينة المنورة، ص 94، 05.
- (61) الأرشيف العثماني، تصنيف 3548 (LY1. no(2.266079/BEO.
- (62) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 62.
- (63) المرجع السابق ، ص 92، 03.
- (64) المرجع نفسه، ص 39، 49.
- (65) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص، 571.
- (66) الأرشيف العثماني، تصنيف 202 (LY1.no(113.33/Y.A.HUS
- (67) الأرشيف العثماني، تصنيف 17 (LY 8.no(267.8/1-DH. MU I
- (68) ومثل هذه العبارات لا تجوز، حيث أن طلب الاستعانة عبادة لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى وحده، ولا يحق أن تصرف لغيره من خلقه، مهما بلغت منزلته (الباحث).
- (69) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 15، 25.
- (70) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 15، 25.
- (71) أنعم الكباشي: المدينة المنورة وفقاً للوثائق العثمانية، ص 66.
- (72) محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص 74-94.
- (73) أنعم الكباشي: المرجع السابق، ص 09-29.

- (74) محمد هريدي: المرجع السابق، ص 53.
- (75) أنعم الكباشي: المرجع السابق، ص 29-09.
- (76) محمد هريدي: المرجع السابق، ص 53-63.
- (77) محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص 63.
- (78) الأرشيف العثماني، تصنيف (no126 .39/DH.MUI 110
- (79) الأرشيف العثماني، تصنيف 1825/3/2-1240/7/EV.HMK.SR. 03544. 12
- (80) محمد هريدي، المرجع السابق، ص 63.
- (81) الأرشيف العثماني، تصنيف (no126 .39/DH.MUI 110
- (82) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز، ص 46، 74.
- (83) محمد هريدي: المرجع السابق، ص 63.
- (84) إبراهيم رفعت: مرآة الحرمين، ص 572.
- (85) أميره علي وصفي بداح: «اهتمام العثمانيين بكسوة الكعبة الشريفة وتطورها في العصر الحديث»، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 71، ع 53، ذو القعدة 1424هـ)، ص 841.
- (86) أوليا جليبي: الرحلة الحجازية، ص 427.
- (87) محمد هريدي: المرجع السابق، ص 63، 73.
- (88) معسكر العرب: اطلق في البداية على العسكر المعاونين للأسطول العثماني ثم شملت معسكر القائمين بمعاونة الأسلحة المختلفة، انظر محمد هريدي: شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ص 26.
- (89) فاضل بيات: البلاد العربية في الوثائق العثمانية، ج 4، ص 911-021.
- (90) أنعم الكباشي: المدينة المنورة وفقاً للوثائق العثمانية، ص 221-321.
- (91) المرجع السابق، ص 221-321.
- (92) الأرشيف العثماني، تصنيف (no57 .1285/10/LY1.15 97/A.MKT.MHM 432
- (93) تعادل كيسة خمسمائة غروش (المترجم)
- (94) الأرشيف العثماني، تصنيف (no124 .1286/11/I.DH 43124. 23
- (95) الأرشيف العثماني، تصنيف (no124 .1286/11/I.DH 43124. 23
- (96) الأرشيف العثماني، تصنيف (D).44/A_]MKT/MHM/189
- (97) الأرشيف العثماني، تصنيف (no37 .1310/3/LY1.25 .41/H.MKT 2011
- (98) الأرشيف العثماني، تصنيف (no51 .1310/4/LY1. 20.42/DH.MKT 20199
- (99) الأرشيف العثماني، تصنيف (no37 .1310/3/LY1.25 .41/DH.MKT 2011
- (100) يقدر المبلغ المحتسب عن سنة كاملة بثلاثة آلاف وستمائة غروش حسب المعاش الشهري البالغ ثلاثمائة غروش المخصص لوظيفة مسؤولية الزجاج والأسلاك بالمسجد النبوي.

- (101) الأرشيف العثماني، تصنيف 2225 /DH.MKT 1. 14. 1317/7/LY1. (no52)
- (102) الأرشيف العثماني، تصنيف 1041 /DH.MKT 18.43/11/LY1. (no53)
- (103) الأرشيف العثماني، تصنيف 1383 /DH.MKT 4. 2/1304/3/LY1. (no35)
- (104) لم تبين الوثيقة الجهة التي صدرت منها الوثيقة، ولكن من المعتقد أنها صدرت عن نظارة المالية في استانبول، لكونها الجهة المشرفة عن الشؤون المالية في الدولة العثمانية بشكل عام.
- (105) يتضح من هذه العبارة أن الشخص الذي تم توقيف نصف معاشه هو الشخص الدائن وهو عمر زاهد أفندي المقيم بالمدينة المنورة من أجل استعادة الأموال الزائدة التي أخذها من المدين محمد علي أفندي طوال فترة السداد.
- (106) الأرشيف العثماني، تصنيف 1383 /DH.MKT 66/1304/7/4. (no36)
- (107) الأرشيف العثماني، تصنيف 187 /HHI. 64/21. 1324/8/LY2. (no76)
- (108) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي، ص 29، 39.
- (109) المرجع السابق، ص 841.
- (110) الأرشيف العثماني، تصنيف 1850 /BEO 11.138720/2/LY1. (no66)
- (111) الأرشيف العثماني، تصنيف 71 /LY1. no(71 157L60 SD)
- (112) الأرشيف العثماني، تصنيف 589 /ML.EEM 8/167 no(LY1)
- (113) الأرشيف العثماني، تصنيف 589 /ML.EEM 8/167 no(LY7)
- (114) الأرشيف العثماني، تصنيف 89 /ML.EEM 8/143 no(LY6)
- (115) سهيل صابان: مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز، ص 441، 541.
- (116) الأرشيف العثماني، تصنيف 298 /DH. MKT 51/27 no(LY2)
- (117) الأرشيف العثماني، تصنيف 298 /DH. MKT 51/28 no(LY3)
- (118) الأرشيف العثماني، تصنيف 353 /ML. EEM 65/LY3
- (119) الأرشيف العثماني، تصنيف 1693 /BEO 126908/60 no(LY1)
- (120) الأرشيف العثماني، تصنيف 28 /Y. PRK.ML 17/147 no(LY1)
- (121) الأرشيف العثماني، تصنيف 157 /no 1056L83 (A.MKT. NZD)
- (122) الأرشيف العثماني، تصنيف 158 /no 1056L83 ,LY3 (A.MKT. NZD)
- (123) محمد كرد علي: الرحلة الأنثوية إلى الأصقاع الحجازية والشامية، بيروت، المطبعة العلمية، إرسف - صاد: 4431هـ / 6191م، ص 862.
- (124) الأرشيف العثماني، تصنيف 1104 /DH.MKT 61/33 no(LY1)
- (125) الأرشيف العثماني، تصنيف 2423 /DH.MKT 61/55 no(LY1)
- (126) الأرشيف العثماني، تصنيف 2423 /DH.MKT 20/54 no(LY1)

(127) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY1 no (56 108/DH.MKT 2422

(128) الأرشيف العثماني، تصنيف (LY1. No (156 55/Y. PRK. ASK 176

(129) الخرج يعني المصروف: وهو المبالغ التي كان يتم تحصيلها من المعاملات التي تؤدي في بعض الدوائر الحكومية، أو المبالغ المحصلة مقابل الأوامر والفرمانات الممنوحة، ونظراً لعدم وجود رواتب لبعض الموظفين قبل حركة التنظيمات، فقد كانوا يقسمون تلك المبالغ المتحصلة باسم الخرج فيما بينهم؛ سهيل صابان: المعجم الموسوعي، ص 79.

(130) الأرشيف العثماني، تصنيف (Y.PRK.ASK 176L/55 LY2. no(145

- الأرشف العثماني، تصنيف (HHL. 187/64. LY2. 21/8/1324. no(76
- الأرشف العثماني، تصنيف (Y.PRK.ASK 176L/55 LY2. no(145
- الأرشف العثماني، تصنيف (Y. PRK. ASK 176/55 LY1. No (156
- الأرشف العثماني، تصنيف (A.MKT. NZD 1056L83 ,LY3 no (158)
- الأرشف العثماني، تصنيف (A.MKT.MHM 438/13. LY1. no(58
- الأرشف العثماني، تصنيف EV.HMK.SR. 03544. 12/7/1240-2/3/1825
- الأرشف العثماني، تصنيف A.MKT. MHM.no. 144/50, 24/03/1275
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MKT 2225/1. LY1. 14/7/1317. no(52
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MKT 2011/41. LY1.25/3/1310. no(37
- الأرشف العثماني، تصنيف (BEO 1850/138720.LY1 11/2/1320. no(66
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MKT 1041/43.LY1. 18/11/1323. no(53
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MKT 20199/42.LY1. 20/4/1310. no(51
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MUI 52-2/26 LY3. no (74
- الأرشف العثماني، تصنيف (H.MKT 2011/41. LY1.25/3/1310. no(37
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MKT 1383/2. LY1. 4/3/1304 no(35
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MUI 52-2/26, LY5. no(109
- الأرشف العثماني، تصنيف (DH.MUI 52-2/26, LY7. no(110
- الأرشف العثماني، تصنيف (HHL.113/71, LY1. .no(75
- الأرشف العثماني، تصنيف (A.MKT.MHM 432/97 LY1.15/10/1285. no(57
- الأرشف العثماني، تصنيف (HH.I. 78/47, LY1. no(111
- الأرشف العثماني، تصنيف (I.DH. 11352. 9/9/1265. no(108
- الأرشف العثماني، تصنيف (I.DH. 43124.no(103
- الأرشف العثماني، تصنيف (I.TAL. 42/68. LY5 no(112

وثائق دائرة الملك عبدالعزيز:

دائرة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 37717، تعيين سليمان بك قائمقام ينبع البحر نائباً لشيخ الحرم النبوي، 19/5/1284هـ.

دائرة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 37717، تعيين سليمان بك قائمقام ينبع البحر نائباً لشيخ الحرم النبوي، 1284/5/19هـ.

دائرة الملك عبد العزيز، الرياض، وثيقة رقم 24595، إشعار من الصدارة العظمى إلى مشيخة الحرم النبوي بشأن القيام بعودة الأمن على الطريق التي يمر من عليها الحجاج والتصدي ومنع العربان الأشقياء من التعدي على الحجاج، بتاريخ 4/9/1274هـ

ثانياً: قائمة المصادر.

الأنصاري: عبد الرحمن بن عبد الكريم، تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب، المحقق: محمد العرويسي المطوي ، ط1، تونس، المكتبة العتيقة: 1390هـ - 1970 م.
 بن إلياس: محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ط1، دار النشر فرائز شتاينز- فيسبادن: 1395هـ / 1975م، أشرف على الطبع المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت.
 جلبلي: أوليا، الرحلة الحجازية، ترجمة الدكتور الصفصافي أحمد المرسي، (القاهرة، دار الأفاق العربية: 1999م) ص 130، 131.
 حافظ: علي، فصول من تاريخ المدينة المنورة، (ط3، 1417هـ / 1996م)،
 رفعت: إبراهيم، مرآة الحرمين، ط1، القاهرة، دار الكتب المصرية: 1344هـ / 1925م.
 العياشي: عبد الله بن محمد، الرحلة العياشية (ماء الموائد)، تحقيق: سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، ط1، أبو ظبي - الإمارات: 2006م.
 كرد: محمد، الرحلة الأنورية إلى الأصقاع الحجازية والشامية، بيروت، المطبعة العلمية، إرسف- صاد: 1344هـ / 1916م.
 المراد آبادي: رفيق الدين، الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية 1201هـ الموافق 1789م، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: 2004م.

ثالثاً: قائمة المراجع الحديثة:

سلم: أحمد سعيد K المدينة المنورة في القرن الرابع عشر الهجري، ط1: 1414هـ / 1993م.
 بيات، فاضل، البلاد العربية في الوثائق العثمانية أواسط القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلاد، تقديم خالد أرن، استانبول- تركيا، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية: 2011م.
 بيومي: محمد علي فهم، المغاربة في المدينة المنورة إبان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي، ط1، القاهرة، دار القاهرة: 1427هـ / 2006م.
 حمد الجاسر: مقتطفات من رحلة العياشي «ماء الموائد»، (ط1، الرياض، منشورات دار الرفاعي: 1404هـ / 1984م)، ص 177.
 الشهري: محمد هزاع، المسجد النبوي الشريف في العصر العثماني، ط1، مصر، دار القاهرة: 2003م.
 صابان: سهيل، مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز مكة المكرمة - المدينة المنورة في الفترة 1283- 1291هـ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي فرع موسوعة مكة المكرمة والمدينة المنورة، 1425 / 2004م.
 الكباشي: أنعم، المدينة المنورة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي وفقاً للوثائق العثمانية، ط1، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، المدينة

المنورة: 1436هـ.

هريدي: محمد عبد اللطيف، شؤون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، ط2، القاهرة، دار الزهراء: 1410هـ / 1989م.

رابعاً:المراجع المترجمة:

أوكسنولد: وليم، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب الحجاز تحت الحكم العثماني 1840-1908م، ترجمة الدكتور عبد الرحمن سعد العرابي، ط1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1431هـ / 2010م.

خامساً: الرسائل العلمية:

الحري: تهاني، الحياة العلمية في المدينة المنورة، «11430-1337هـ / 1730-1919م»، ط1، المدينة المنورة، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، 1438هـ.

شحات: نهلة بنت، «الحياة الاجتماعية للمدينة في العصر العثماني»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية بالمدينة المنورة، 1423هـ / 2002م.

سادساً: الدوريات:

إسماعيل: راجية، «المدينة المنورة في عهد الدولة السعودية الأولى»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثالث والأربعون، ص 295-368.

إقبال بنت عبد العزيز المطوع: «إمارة المدينة المنورة في العهد العثماني الأول 922-1220هـ»، (مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد 28، مارس 2009م)، ص 95.

أميره علي وصفي بداح: «اهتمام العثمانيين بكسوة الكعبة الشريفة وتطورها في العصر الحديث»، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج17، ع35، ذو القعدة 1426هـ)، ص 148.

مصطفى: قوجه، «تقاليد الخدمة والشعائر في المسجد النبوي عام 1206هـ»، محلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع6، رجب- رمضان 1424هـ / سبتمبر- نوفمبر 2003م.